

# طَوَالِعُ الْإِنْفَارِ

مِنْ مَطَالِعِ الْأَنْظَارِ

لِلْقَاضِي نَاصِرِ الدِّينِ الْبَيْضَاوِيِّ  
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٨٥ هـ

تَحْقِيقٌ وَتَقْدِيمٌ  
عَبَّاسِ سَلِيمَانَ

مَكْتَبَةُ الْفُرْصَةِ لِلدَّلَالَةِ  
الْقَاهِرَةِ

الْجَيْدِ  
بَيْرُوتَ



طَوَّافُ الْعَالَمِينَ

# طَوَالِعُ الْأُنُورِ

مِنْ مَطَالِعِ الْأَنْطَارِ

لِلْقَاضِي نَاصِرِ الدِّينِ الْبَيْضَاوِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٨٥ هـ

تَحْقِيقٌ وَتَقْدِيمٌ

عَبَّاسُ سَلِيمَانَ

الْمَكْتَبَةُ الْأَنْضَرِيَّةُ لِلتَّالِثِ

الْقَاهِرَةِ

دَارُ الْجَيْدِ

بَيْرُوتَ

جميع الحقوق محفوظة لدار الجيل  
الطبعة الأولى  
١٤١١ هـ — ١٩٩١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة كتاب

« طوابع الانوار من مطالع الانظار »  
للبيضاوي

من الملاحظ ، أن غالبية الباحثين والدارسين في مجال علم الكلام قد اتجهوا لبحث الموضوعات الكلامية الرئيسية ، وتتبعوا آراء مشاهير المتكلمين وسيرهم الذاتية وترجماتهم ، دون اهتمام بالتراث الكلامي المتمثل في هذا القدر الهائل من مخطوطات المؤلفات الكلامية . وكأن أغلب الباحثين قد قنع بما هو منشور من مؤلفات علماء الكلام ، فأهملوا ما بعد ذلك من مؤلفات لا تزال مخطوطة ، ولهذا لم نجد ضمن النشرات المحققة لكتب التراث قدراً كافياً من المؤلفات الكلامية ، يساوي ذلك القدر المحقق من المؤلفات الصوفية والفقهية والفلسفية .

ومن ناحية أخرى ، أحجم أغلب الباحثين عن الخوض في المرحلة الفكرية الممتدة بعد القرن السادس الهجري وكأنهم اكتفوا بالمرحلة السابقة عليهم ، نظراً لوضوح هذه الفترة وكثرة الدراسات حولها .

والحق ، لقد رأينا ، أن نقدم اليوم للمكتبة الاسلامية تحقيقاً لواحدة من أهم المخطوطات الكلامية ، حتى نسد النقص الذي أشرنا اليه آنفاً ، وفي نفس الوقت نكون قد تعرفنا على جانب من الجوانب المشرقة في تراثنا الاسلامي .

لهذا وقع اختيارنا على مخطوط « طوابع الانوار من مطالع الانظار » للبيضاوي نظراً لعدم تحقيقه من قبل ، ونظراً لكونه يعبر عن ظاهرة تاريخية وفكرية لم تنل ما

تستحقه من عناية وبحث وتحليل ، وهذه الظاهرة هي لون من التفكير نسميه ( علم الكلام الفلسفي ) وهو شكل يمتاز عما كان سائداً في الأوساط الكلامية حتى القرن السادس الهجري حيث يلتقي في تيار واحد كل من الفلسفة وعلم الكلام .

إن كتاب « الطوالع » الذي بين أيدينا ، يقدم لنا صورة حية لأبعاد الجدل العقلي في الاسلام منذ القرن الثالث الهجري في الحوار ما بين الفلاسفة والمتكلمين . ولقد كان ابداع البيضاوي في هذا الكتاب راجعاً الى ارتكازه على منهج فلسفي منطقي ، كطريق صحيح لمناقشة القضايا الكلامية .

ولسنا في حاجة هنا الى إعادة القول في أهمية الطوالع والضرورة الملحة التي كانت تدفعنا لتحقيقه ، فان ذلك أمر واضح للعيان ، ولا يحتاج الى مزيد من القول ، ويكفي أن الطوالع — كما قال السبكي — أجلٌ مختصر ألف في علم الكلام .

وبعد ...

فقد حاولنا تقديم كتاب « طوالع الانوار من مطالع الانظار » في شكل يليق به من التحقيق العلمي ، متوخين أن نضع لبنة جديدة في دراسة الفكر الاسلامي الذي نسعى دائماً الى كشفه وتعميقه .

والله أسأل أن يجعله عملاً مفيداً .

عباس سليمان

الاسكندرية في أغسطس ١٩٨٨ م .

## مؤلف الكتاب

### البيضاوي :

حاز البيضاوي مكانة متميزة في حياته وبعد وفاته ، فقد كان لتنوع معارفه ومؤلفاته صدًى في معظم المصادر التاريخية وكتب التراجم ، التي أفاضت في الترجمة له وذكر قائمة مؤلفاته التي سنعرضها بعد قليل .

وتذكر المراجع التاريخية أن البيضاوي هو: قاضي القضاة ناصر الدين عبد الله ابن عمر بن محمد بن علي أبو الخير الشيرازي البيضاوي . كما تذكر أغلب المراجع أن البيضاوي سمي بهذا نسبة الى قرية يقال لها « البيضاء » من أعمال شیراز<sup>١</sup> .

وقد عرف البيضاوي بعدة ألقاب في حياته ، فعرف باسم عالم أذربيجان ، وشيخ الناحية<sup>٢</sup> ، وغير ذلك من الالقاب التي غالباً ما يضعها أصحاب كتب التراجم .

### مولده ووفاته :

من الغريب أن معظم المصادر التي بين أيدينا ، برغم أن أصحابها قد ترجحوا للبيضاوي الا أنهم لم يذكروا جميعاً السنة التي ولد فيها البيضاوي ، وان كانوا قد اجتهدوا جميعاً في تحديد السنة التي توفي فيها .

---

(١) طاش كبرى زاده : مفتاح السعادة ومصباح السيادة (مراجعة وتحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور ، دار الكتب الحديثة ص ١٠٣ .

(٢) ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب في أخبار من ذهب (مكتبة المقدسي طبعة القاهرة ، ١٣٥١ هـ .) الجزء الخامس ص ٣٩٢ .

ولكن بروكلمان قد ذكر في مادة (AL-BAIDAWI) بدائرة المعارف الاسلامية أنه ولد سنة ١٦٢٣ هـ، دون أن يصرح بالمصدر الذي استمد منه هذا التاريخ بالرغم من أنه لم يذكر تاريخا لمولده في تاريخ الادب العربي<sup>٢</sup>، بل ان النسخة الصادرة بالانجليزية<sup>٣</sup> من دائرة المعارف الاسلامية لم تذكر هذا التاريخ بالرغم من أن الطبعة الصادرة بالفرنسية قد ذكرته كما أسلفنا .

أما فيما يتعلق بتاريخ وفاة البيضاوي ، فقد اختلف المؤرخون اختلافا كبيرا في تحديد السنة التي توفي فيها البيضاوي ، وقالوا عدة أقوال : القول الاول هو ما ذهب اليه السبكي والاسنوي ومن أخذ عنها ، وهو سنة احدى وتسعين وستمائة<sup>٤</sup> .

والقول الثاني هو ما ذهب اليه ابن كثير والكتبي وابن حبيب ، قالوا بأنه توفي سنة ٦٨٥ هـ وهو التاريخ الذي أهمله الذهبي في كتابه العبر ، وان كان السيوطي قد ذكره في بغية الوعاة<sup>٥</sup> .

والقول الثالث هو سنة ٦٥٨ هـ وهو ما ذكره بروكلمان في دائرة المعارف الاسلامية .

والقول الرابع ذهب اليه بروكلمان أيضا في موسوعته (تاريخ الأدب العربي)

---

(١) Brockelmann: Art (Al-BAIDAWI) 2,603.

(٢) Brockelmann: Cesehichte der arabischen litteratur, 2,739.

(٣) J. Robson: Art. (Al-Baidawi) 1,1129.

(٤) السبكي: طبقات الشافعية الكبرى (تحقيق محمد الحلو، محمود الطناحي) المطبعة الحسينية، الطبعة الاولى، القاهرة، ١٣٢٤ هـ. الجزء الثامن، ص ١٥٧، ١٥٨ .

(٥) أنظر:

— شذرات الذهب الجزء الخامس ص ٣٩٢ .

— بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم . مكتبة عيسى الحلي . الطبعة الاولى، ١٣٢٦ هـ. الجزء الاول ص ٢٨٦ .



اذ انفرد بتاريخ لم يرد عند غيره وذهب الى أن وفاة البيضاوي كانت سنة ٧١٦هـ = ١٣١٦م<sup>١</sup>.

والقول الخامس ذكره البغدادي ولم نجده عند غيره ، وقد نص البغدادي على أن البيضاوي توفي بتبريز سنة ٦٦٩هـ<sup>٢</sup>.

ومن هذه الأقوال ما ذكره الياضي الذي ترجم للبيضاوي ضمن وفيات سنة ٦٩٢هـ<sup>٣</sup> وقد ناقش الدكتور جلال الدين عبد الرحمن هذه القضية مناقشة مستفيضة انتهى منها الى أن وفاة البيضاوي كانت سنة ٦٨٥هـ ، وذلك اعتماداً على أن راويه الحافظ الذهبي الثقة الذي كان معاصراً له ، وذلك ما اعتمده الصفدي واقتصر عليه ولم يشر الى غيره فضلاً عن أن أكثر المؤرخين قد اعتمدوا أيضاً على ما ذكره الذهبي<sup>٤</sup>.

### ثقافته ومكانته العلمية :

حصل البيضاوي العديد من فنون الثقافة في عصره ، فقد نشأ البيضاوي نشأة علمية وطلب العلم منذ وقت مبكر خاصة وقد كان والده من كبار أئمة شيراز ، فتلقن عن أبيه العلوم والفنون المتنوعة وتخرج في الفقه والاصول والمنطق والحكمة على الأسلوب الأعجمي الذي يجمع بين العلوم المختلفة بالترقي في درجاتها المتعاقبة وتحقيق بعضها ببعض تحقيقاً يهدف الى تكوين الملكة العامة المتصرفة بالتحصيل

---

(١) Brockelmann: Geschichte der arabischen litteratur, 2,738

(٢) البغدادي : هدية العارفين ( القاهرة سنة ١٩٥١ ) الجزء الاول . ص ٤٦٢ .

(٣) الياضي : مرآة الجنان . طبعة بيروت الجزء الرابع ص ٢٢٠ .

(٤) د / جلال الدين عبد الرحمن : القاضي ناصر الدين البيضاوي وأثره في أصول الفقه ( دار الكتاب الجامعي - القاهرة ) الطبعة الاولى ص ١٧٠ .

والتحليل والاستنتاج والبحث في العلوم على نسبة واحدة وتحرير قوالها التعبيرية على منهج متحد وأسلوب مضطرب<sup>١</sup>.

وإذا كان البيضاوي قد نشأ على هذا النحو، فهو يعد وارثاً لإمامة العلوم عن آبائه الذين لقنوه إياها فأبوه قاضي القضاة أبو حفص عمر، كان إماماً فقيهاً عالماً له مكانته بين علماء عصره وله منزلته عند الحكام، وجده قاضي القضاة فخر الدين محمد من كبار العلماء، وكذلك كان جد أبيه صدر الدين أبوالحسن علي البيضاوي فلا غرابة إذن أن يكون القاضي ناصر الدين سليل الأكرمين والقضاة العادلين الحافظين لدين الله، على شاكلة آبائه في العلم، فالشجرة الطيبة لا تنبت إلا ثماراً طيبة<sup>٢</sup>.

وقد تجلت ثقافة البيضاوي الواسعة في هذا التنوع الكبير في مؤلفاته التي جمع فيها بين علم الكلام والمنطق وبين الفقه والتفسير والحديث وغير ذلك مما ستعرض له عند الكلام عن مؤلفات البيضاوي كما تتجلى هذه الثقافة الواسعة في تلك المناظرات التي جرت بين البيضاوي وعلماء عصره<sup>٣</sup>.

### شيوخه وتلاميذه:

أول ما تلقى البيضاوي المعارف، تلقاها عن أبيه قاضي القضاة أبي حفص عمر ابن محمد البيضاوي الذي ذكره في مقدمة كتابه (الغاية القصوى في دراية الفتوى) واصفاً إياه بامام الملة والدين، إلا أن أحداً من المؤرخين لم يترجم لهذا الوالد الذي

---

(١) محمد الفاضل بن عاشور: التفسير ورجاله (مجمع البحوث الإسلامية، الأزهر الكتاب الثالث عشر، مايو ١٨٧٠م) ص ٩١.

(٢) القاضي ناصر الدين البيضاوي وأثره في أصول الفقه ص ١٤٠.

(٣) أنظر العديد من هذه المناظرات في المرجع السابق ص ١٤١ وما بعدها.

لم يعرف تاريخ ولادته أو وفاته ، وإن كان من المعروف انه كان على صلة طيبة باللاتابك أبي بكر بن سعد الذي ولاه منصب قاضي قضاة شیراز<sup>١</sup> .

والشخصية العلمية الشهيرة التي تلقى منها البيضاوي ، هي الشيخ محمد بن محمد الكتحتائي وكان من أهل التصوف ، لازمه البيضاوي مدة من الزمن قائما بخدمته ، ويذكر حاجي خليفة أن البيضاوي ألف تفسيره المشهور (أنوار التنزيل) بإشارة من شيخه الكتحتائي<sup>٢</sup> .

وكذلك عاصر البيضاوي العديد من المشاهير في مختلف فروع العلم ، وما لا شك فيه أنه قد استفاد من مناقشاته معهم الكثير ، وإن كانوا في حكم معاصريه وليسوا في حكم شيوخه . ومن هؤلاء العلماء العلامة الحلي (الحسن بن يوسف بن علي ابن مطهر الشيعي ، المتوفى سنة ٧٢٦ هـ)<sup>٣</sup> وقاضي القضاة فخر الدين الشيرازي (اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل ، مجد الدين أبو ابراهيم الشيرازي ، المتوفى سنة ٧٥٦ هـ)<sup>٤</sup> . وكان هذان العالمان من المعمرين ، إذ توفي الاول عن عمر يقارب الثمانين ، وتوفي الثاني عن أربع وتسعين سنة ، وكلاهما كانا على صلة بالبيضاوي .

أما تلاميذ البيضاوي فكثيرون ، بل اننا اذا أضفنا شراحه الى قائمة تلاميذه لكانت هذه القائمة مشتملة على عدد كبير من الشخصيات العلمية ، لكننا هنا سنكتفي بذكر تلامذته المباشرين ، مع الإشارة إلى شراحه عند الكلام عن مؤلفات البيضاوي . ومن هؤلاء التلاميذ أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي ، ولد بتبريز

---

(١) القاضي ناصر الدين وأثره في الفقه ، ص ١٧٦ .

(٢) كشف الظنون على أسامي الكتب والفنون - مطبعة المعارف . الطبعة الاولى ١٣٦٢ هـ الجزء الاول - ص ١٦٢ .

(٣) أنظر ترجمته في : البداية والنهاية لابن كثير ، روضات الجنان ، مرآة الجنان ، مفتاح السعادة ومصباح السيادة .

(٤) أنظر ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى ، شذرات الذهب ، معجم المؤلفين لكحالة .

سنة ٦٦٤ هـ وتوفي بها سنة ٧٤٦ هـ، وهو صاحب مصنفات كثيرة منها شرح المنهاج للبيضاوي، المسمى السراج الوهاج. ومن تلاميذه أيضا زين الدين الهنكي الذي ذكرت المصادر أنه كان من تلاميذ البيضاوي المقربين اليه، ولكن كتب السير والتراجم لم تترجم له<sup>١</sup>.

### مؤلفات البيضاوي:

قام الدكتور جلال الدين عبد الرحمن في بحثه عن البيضاوي بعمل قائمة تضمنت (٣١) مؤلفا، لكننا مع هذا نرى أن العديد منها منسوب الى البيضاوي بطريق الخطأ، فسوف نذكر هاهنا قائمة أخرى بمؤلفات البيضاوي المقطوع تماما بصحة نسبتها اليه، مع ترتيب هذه المؤلفات بحسب أهميتها وشهرتها.

#### ١ — أنوار التنزيل وأسرار التأويل.

وهو التفسير المعروف باسم تفسير البيضاوي، طبع من هذا الكتاب عدة طبعات بالقاهرة وببيروت وغيرهما من العواصم الاسلامية، وقد اعتمد البيضاوي في هذا التفسير على التفسيرين العظيمين: تفسير الكشاف للزغشري، والتفسير الكبير للفخر الرازي. فجعل اعتماده في بيان الالفاظ والتراكيب وتحليل المباني لاستخراج المعاني على الكشاف، واعتمد في ابراز روح الحكمة القرآنية وعرض نظرياتها على تفسير الإمام الرازي<sup>٢</sup>.

٢ — منهاج الوصول الى علم الاصول: هو أشهر مؤلفات البيضاوي الاصولية، وقد كان تحليل هذا الكتاب هو موضوع الدكتور جلال الدين عبد الرحمن في رسالته للدكتوراه<sup>٣</sup>.

---

(١) القاضي ناصر الدين البيضاوي وأثره في الفقه، ص ١٨٥ — ١٨٨.

(٢) ابن عاشور: التفسير ورجاله، ص ٩٢.

(٣) د / جلال الدين عبد الرحمن: القاضي ناصر الدين البيضاوي وأثره في أصول الفقه ص ٣٦٣ وما بعدها.

- ٣ — شرح المحصول من علم الاصول : وهو شرح المحصول للرازي ، ويعد في عداد المؤلفات المفقودة والتي تضمنت بقية القائمة التالية ؛
- ٤ — الايضاح .
- ٥ — مصباح الارواح .
- ٦ — منتهى المنى في شرح أسماء الله الحسنى .
- ٧ — تعليق على مختصر ابن الحاجب ( في أصول الفقه ) .
- ٨ — مرصاد الافهام الى مبادئ الاحكام .
- ٩ — شرح مقدمة ابن الحاجب .
- ١٠ — شرح منتخب المحصول في الاصول .
- ١١ — نظام التواريخ ( وهو مصنف صغير في التاريخ ألفه البيضاوي باللغة الفارسية على خلاف مؤلفاته الأخرى التي كتبها بالعربية ) . وتوجد طبعتان من هذا الكتاب الاولى طبعة حيدر أباد — الهند ، والاخرى طبعة طهران — ايران .
- ١٢ — التهذيب والاخلاق ( وهو مصنف مفيد في التصوف لكنه في حكم المفقود ) .
- ١٣ — تحفة الابرار ( وهو شرح لمصابيح السنة للبغوي ، ولا توجد له نسخ خطية ) .
- ١٤ — شرح التنبيه ( وهو شرح على كتاب التنبيه لابي اسحاق الشيرازي ، في فقه الشافعية وهذا الشرح مفقود أيضا ) .
- ١٥ — الغاية القصوى في دراية الفتوى ( وهو مختصر لكتاب الوسيط في فقه الشافعية للغزالي ، وتوجد منه عدة نسخ بدار الكتب بالقاهرة ) .
- ١٦ — شرح الفصول ( وهو شرح لكتاب الفصول لنصير الدين الطوسي ، في علم الهيئة . وهو في حكم المفقود ) .
- ١٧ — مختصر في الهيئة .
- ١٨ — رسالة في موضوعات العلوم وتعريفها ( وتوجد منه نسخة بدار الكتب المصرية بالقاهرة ) .

١٩ — شرح مطالع الانوار في المنطق والحكمة (وهو شرح لكتاب سراج الدين الارموي في المنطق . وهو في حكم المفقود) .

٢٠ — لباب الالباب في علم الاعراب : وهو مصنف عظيم في علم النحو شرحه عدة علماء منهم محمد بن ير علي ، ومنهم أيضا بايزيد بن الغفار القونوي ، ومحمد بن علي الكونباتي ، وتوجد عدة طبعات لهذا الكتاب ولشروحه أيضا .

وتوجد عدة مؤلفات منسوبة خطأ للبيضاوي منها :

١ — الارشاد في الفقه .

٢ — التبصرة في الفقه .

٣ — التذكرة في الفروع .

والى جانب هذه القائمة من المؤلفات ، يوجد للبيضاوي هذا الكتاب الذي نقدمه اليوم ، وهو : طوابع الانوار من مطالع الانظار .

## هذا الكتاب

### طوالع الأنوار:

عُرف البيضاوي في المحيط الفكري واشتهر أمره، بوصفه صاحب «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، وهو تفسيره المعروف للقرآن الكريم، ولهذا وجدنا هذا العدد الكبير من النسخ الخطية والشروح والطبعات الخاصة بأنوار التنزيل.

ولكننا هنا انما نعى بالبيضاوي كعالم من علماء الكلام، وليس كمفسر معروف. ولهذا فقد وجدنا مؤلفه الكلامي «الطوالع» أثراً لا يقل خطراً وأهمية عن «الأنوار» وربما كان الطوالع أنفس ما كتبه البيضاوي على الإطلاق، نظراً للدور الذي لعبه هذا الكتاب في تأسيس الفلسفة الكلامية أو علم الكلام الفلسفي.

والطوالع نموذج جيد للمؤلفات الكلامية في عصر البيضاوي، وضع فيه مؤلفه تفصيلاً لمشكلات علم الكلام والفلسفة، وناقش هذه المشكلات مناقشة وافية من وجهة نظره كأحد أقطاب الأشاعرة، حيث لا يخفى على المطالع ذلك المنهج الأشعري الذي اتبعه البيضاوي جملة وتفصيلاً.

وقد ظهرت الروح الأشعرية واضحة في الطوالع وضوحاً ملموساً نظراً لمتابعة البيضاوي فيه لواحد من أقطاب الأشاعرة السابقين عليه، هو فخر الدين الرازي (المتوفى ٦٠٦ هـ) الذي تقيد البيضاوي بخطاه — خاصة في كتابه «المباحث

المشرقية»<sup>١</sup> — بحيث بدت الصلة وثيقة بين المباحث المشرقية والطوالع . وفي يقيني أن البيضاوي لو كان قد تخلص من تأثير الرازي وخرج من الاطار العام الذي وضعه ، لكان بمقدور البيضاوي أن يقدم آراء مبتكرة ، فيبدع أكثر مما أبدع ، ويجيد أكثر مما أجاد .

وأخص ما يميز طوالع الأنوار ، هو طابع الدقة المتناهية في تحديد الألفاظ والمصطلحات الكلامية والفلسفية ، بالإضافة الى طابع الإيجاز الشديد الذي عرض به البيضاوي لموضوعاته<sup>٢</sup> .

وشمة خاصة يجدر الإشارة إليها هنا ، وهي ذلك الطابع الشمولي في عرض الموضوعات وهي خاصية لا تميز الطوالع وحده ، بل كانت الطابع العام لمؤلفات ما بعد القرن السادس الهجري على وجه التحديد ، فقد سعى المفكرون بعد هذا التاريخ الى وضع مؤلفاتهم في شكل موسوعي ، ليس في علم الكلام فحسب وإنما في سائر العلوم والمعارف الأخرى ، وقد امتدت هذه الخاصية في التأليف فترة

---

(١) يعتبر (المباحث المشرقية) من أهم كتب الرازي الذي ضمنه أفكاره ، وتنقسم المباحث المشرقية الى ثلاثة كتب ، يتناول الاول الوجود وخواصه وأقسامه ، كما يتناول الماهية والوحدة والكثرة والقدم والحدوث ، أما الكتاب الثاني فيتناول أقسام الممكنات وخواص الجوهر والعرض والعلل الاربعة والحركة والزمان .

وفي الكتاب الثالث يتناول الرازي الإلهيات ، فيبدأ باثبات واجب الوجود والبرهنة على وجوده وبيان صفاته . ثم يختم الرازي كتابه ببحث في ضرورة النبوة وعلاقتها (أنظر: المباحث المشرقية للرازي) .

وقد سار البيضاوي في تقسيمه لأبواب وفصول الطوالع على نفس طريقة الرازي في المباحث المشرقية . كما كان اتباع البيضاوي لفخر الدين الرازي في الاشارات المتعددة لآراء الرازي الذي غالباً ما يشير إليه البيضاوي في الطوالع بـ «الإمام» .

(٢) لعل هذا الإيجاز هو السبب المباشر لعناية الشراح بالطوالع ، مما خلف في النهاية هذا العدد الكبير من شروح الطوالع الذي سنعرض له فيما يلي .



طويلة في التاريخ الإسلامي، وذلك ما يتضح إذا ألقينا نظرة عامةً على عناوين المؤلفات التي وضعها مفكرو هذه المرحلة في مختلف فروع العلم والمعرفة<sup>١</sup>.

ويبدأ كتاب الطوالع بمقدمة حول (نظرية العلم) حيث يتناول البيضاوي موضوعات: النظر، الحُجج وأنواعها، القياس، أحكام النظر. وهي الموضوعات التي يعتبرها المتكلمون بمثابة (المدخل) أو المقدمات الضرورية للعلم بمعناه الواسع.

ثم ينقسم الطوالع الى ثلاثة كتب: الكتاب الاول (في الممكنات) ويناقش البيضاوي فيه (الأمور الكلية) في الباب الأول، وهو يسير على منوال الأبواب الباقية من حيث انقسامه الى فصول تتناول المشكلات المتعلقة بموضوع الباب، فيبدأ بتعريف عام للمشكلة، ثم يورد مختلف الآراء في القضية التي يتعرض لها، قاطعاً السياق في أحيان كثيرة، ليبدلي برأيه الشخصي الذي عادة ما يبدأه البيضاوي بكلمات مثل: قلت... واعلم أن... وأجيب بأن.. الخ.

والباب الثاني من الكتاب الاول بعنوان (في الأعراض) وفيه يناقش البيضاوي موضوعات مثل، المباحث الكلية، مباحث الكم والكيف، الأعراض النسبية.. الخ، وفي هذا الباب نلمح بوضوح جوانب ثقافة البيضاوي، حيث يعرض البيضاوي فيه لآراء أصحاب العلوم والمعارف المختلفة، فلا يقتصر على علم الكلام، بل يتعدى ذلك الى علوم ومعارف أخرى كالطب والفلك والضوء

---

(١) من هذه المؤلفات:

- الكامل في التاريخ، لابن الأثير، المتوفى ٦٣٠ هـ.
- الانسان الكامل في معرفة الأواخر والاولائل، لعبد الكريم الجيلي، المتوفى ٨٢٦ هـ.
- القاموس المحيط . للفيروز آبادي، المتوفى ٨١٧ هـ.
- المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، لابن تفرج بردي الاتابكي، المتوفى ٨٧٤ هـ.

والألوان ، وهذا ما يبدو واضحاً عند مناقشته لمباحث الكيف . وهذه المناقشة إن دلت على شيء ، فإنما تدل على سعة إطلاع البيضاوي وإحاطته بثقافة عصره وكذلك الثقافة السابقة عليه ، خاصة وأنه في كثير من الأحيان يرد تلك الآراء العلمية لأصحابها دون غيرهم .

والباب الثالث في ( الجواهر ) وقد توسع البيضاوي في هذا الموضوع وناقشه مناقشةً مستفيضةً ، أورد فيها مختلف الآراء حول موضوع « الجواهر » ، كما اهتم البيضاوي اهتماماً خاصاً بآراء الفلاسفة ( الحكماء ) في الجوهر ، ورد عليها بالحجج النقلية من آيات وأحاديث نبوية<sup>١</sup> .

— والكتاب الثاني ( في الإلهيات ) والباب الأول منه يتناول « ذات الله تعالى » حيث عرض البيضاوي للحجج العقلية والنقلية في التنزيه ، ونفي الجسمانية والجهة عن ذاته تعالى ، بما يوافق ما ذهب اليه جمهور الأشاعرة ، وقد ردّ البيضاوي في هذا الباب على شُبهات القائلين بالاتحاد والحلول ، دون أن يذكر واحداً من أصحاب هذا القول ، وذلك على غير عادته في رد الأقوال الى أصحابها من العلماء والمتكلمين .

والباب الثاني في صفات الله تعالى ، ويبدأ بالصفات التي تتوقف عليها أفعال الله تعالى ، كصفات القدرة والحياة والارادة ، ثم يتناول بقية الصفات في الباب الثاني ، الذي حشد فيه البيضاوي آراء الأشاعرة وحججهم التي ردّوا بها على المعتزلة . أما الباب الثالث ، فيتناول فيه البيضاوي ( الأفعال الإلهية ) وما يتعلق

---

(١) بالرغم من ذلك ، نجد البيضاوي يعتمد في هذا الباب على أحاديث ثار حولها الخلاف مثل حديث : ( أول ما خلق الله العقل .. ) الذي اتفق أهل المعرفة بالحديث على أنه ضعيف ، بل موضوع ( أنظر : ابن تيمية : بغية المرناد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ( أو السبعينية ) مطبعة كردستان العلمية ( نشرة فرج الله ذكي الكردي ) بمصر ، ١٣٢٩ هـ . ص ٢٩ .

بها من موضوعات كلامية كالتحسين والتقبيح ، وقد عرض البيضاوي فيه لأقوال المعتزلة ورد على جملتها .

— والكتاب الثالث في النبوة . وفي الباب الأول يعرض البيضاوي لمعنى النبوة وحاجة البشر إليها ، ومعجزات الانبياء ، ونبوة «محمد» عليه الصلاة والسلام . كما تعرض البيضاوي للموضوعات المتعلقة بالنبوة مثل عصمة الانبياء وتفضيلهم على الملائكة .

والباب الثاني يناقش (الحشر والجزاء) حيث يتناول البيضاوي الموضوعات السمعية المتعلقة بالحشر ، كالجنة والنار والثواب والعقاب وعذاب القبر .

وآخر أبواب الكتاب الثالث في الإمامة ، وهو أيضاً آخر موضوعات «طوابع الانوار» وقد أكد البيضاوي في هذا الموضوع على رأي جمهور أهل الاسلام في الإمامة وفضل الخلفاء الأربعة ، في مقابل ما يذهب اليه الشيعة على اختلاف فرقهم وأهوائهم ، وما خرجوا به من إجماع الجمهور ، وقد توقف البيضاوي طويلاً عند دعاوى الشيعة وتحري الردود عليها ، كما توقف عند إمامة علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، وهي التي قامت حولها أهوال التشيع والقرمطة والزندقة التي لطخت التاريخ الإسلامي ، وما زالت حتى اليوم تلتطخه .

## مخطوطات الطوابع :

إن هذا القدر الوافر الذي وجدناه للنسخ الخطية لكتاب الطوابع يشهد باهتمام المسلمين بهذا الكتاب ، وعنايتهم به ، وكذلك فهناك قدر لا بأس به من (الطبقات) سواء لمتن كتاب الطوابع أو للشروح التي وضعت عليه . ولهذا كان تحقيقنا لهذا الكتاب ضرورة ملحة ، واعترافاً بالمكانة الرفيعة التي يحتلها في تاريخ الفكر الإسلامي .

وكانت خطوتنا الأولى هي استقصاء النسخ الخطية للطوابع ، والبحث عن

أكبر عدد من هذه النسخ ، لدراستها واختيار الأفضل من بينها للمقابلة واستخراج النص المحقق . وفيما يلي نقدم ثبناً للنسخ التي وجدناها :

#### أ – دار الكتب المصرية .

- (١) نسخة برقم ٢٧٧ علم الكلام / طلعت – ميكرو فيلم ٧٩٩٨ ، وهي بخط (محمود بن محمد...) كتبها سنة ٨٨٩ هجرية .  
وقد اعتمدنا على هذه النسخة في التحقيق<sup>١</sup> .
- (٢) نسخة برقم ٣٢٧ علم الكلام / طلعت – ميكرو فيلم ٨٠٤٨ ، كتبت هذه النسخة سنة ٩٦٢ هجرية ، وهي ضمن نسخ التحقيق .
- (٣) نسخة برقم ١١٨٦ / رصيد عام ، ومعها شرح الأصفهاني على الطوالع ، وحاشية على الشرح ، والمثن والشرح والحاشية في مجلد واحد .
- (٤) نسخة برقم ١٠٨ / علم الكلام ، عدد أوراقها ١٠٤ ورقة ، بدون تاريخ .
- (٥) نسخة برقم ١٨٦٠ / علم الكلام ، تقع في ٤٤ ورقة (قطع كبير) كتبت سنة ١٢٨٩ هـ .
- (٦) نسخة برقم ١٨٧٥ / علم الكلام ، عدد أوراقها ١١٢ ورقة ، كتبت سنة ١٢٩٠ هـ (يبدو أنها منقولة من السابقة) .
- (٧) نسخة برقم ٣٣٩ / عقائد – تيمور ، عدد أوراقها ١٦٢ ورقة ، بدون تاريخ .
- (٨) نسخة برقم ٢٧٧ / علم الكلام – طلعت ، عدد أوراقها ٧٣ ورقة ، كتبت سنة ٨٨٩ (حالتها سيئة) .
- (٩) نسخة برقم ٢٧٦ / علم الكلام – طلعت ، عدد أوراقها ٦٣ ورقة ، كتبت سنة ١١١٣ هـ .

---

(١) أنظر وصفنا لهذه النسخ التي اعتمدنا عليها في التحقيق فيما يلي .

- (١٠) نسخة برقم ٣٢٦ / علم الكلام ، طلعت ، عدد أوراقها ٣٦ ورقة ( ناقصة من آخرها ) كتبت سنة ٩٤١ هـ .
- (١١) نسخة برقم ٥٧٦ / علم الكلام — طلعت ، عدد أوراقها ٥٤ ورقة ، بدون تاريخ .
- (١٢) نسخة برقم ٣٢٧ / علم الكلام — طلعت ، عدد أوراقها ٩٥ ورقة ، وتاريخ نسخها — كما ذكرت الفهارس — هو سنة ٦٧٢ هـ<sup>١</sup> .
- (١٣) نسخة برقم ١٠٩ / علم الكلام — ق ، عدد أوراقها ٩٥ ورقة ، كتبت سنة ٩٧٦ هـ .
- (١٤) نسخة برقم ٤٣ / علم الكلام — م ، عدد أوراقها ٧٢ ورقة ، بفون تاريخ .
- (١٥) نسخة برقم ١٧٦ / أصول — تيمور ، ومعها شرح منهاج البيضاء ، عدد أوراقها ٣٦٦ ، كتبت سنة ٨٥٧ هـ .

#### ب — مكتبة الأزهر .

- (١٦) نسخة برقم ٤٨٤٤٢ عام (٣٧٠٨ ، الامباي) وهي نسخة بقلم معتاد كتبت سنة ٧٧٧ هجرية ، وحالتها سيئة جداً .
- (١٧) نسخة برقم ٣٣٣٩١ عام (٢٧٩٠ ، حليم) كتبها أحمد بن عمر المشرقي المالكي سنة ٨٩٩ هـ . وقد اعتمدنا عليها في التحقيق .
- (١٨) نسخة برقم ٢٣٥٥٢ عام (٢٣٨٨ ، خاص) مكتوبة بقلم معتاد ، بخط مصطفى الباجوري ، سنة ١٢٦٢ هـ . وتقع هذه النسخة في ٥٠ ورقة .

#### ج — المكتبات الأخرى .

- (١٩) مخطوط المكتبة المركزية العامة — جامعة الإسكندرية — رقم ٩٧٤ / خ ، وقد اعتمدنا على هذه النسخة في التحقيق .

---

(١) يبدو أن التاريخ المذكور في الفهارس خط ، حيث أننا وجدنا تاريخ نسخها ٩٧٢ هـ .

- (٢٠) مخطوط مكتبة آفاي أغا — طهران، رقم ١١٦٧. كتبها علي بن محمد بن الحسن البسطامي سنة ٧٦١هـ<sup>١</sup>.
- (٢١) مخطوط بالمكتبة الوطنية — باريس. ذكره البارون كارا دي فو بعنوان «توالي الأنوار»<sup>٢</sup>.

## طبغات الطوالع:

بالإضافة الى هذا القدر من المخطوطات التي وجدناها لطوالع الأنوار<sup>٣</sup>. هناك بعض الطبغات التي أخرجتها المطابع في النصف الاول من القرن الثالث عشر الهجري، وهذه الطبغات بالطبع، بدون تحقيق.

وقد وجدنا من طبغات الطوالع ما يلي:

- (١) طبعة أخرجتها مطبعة المؤيد — القاهرة سنة ١١٢٣هـ.
- (٢) طبعة المطبعة الخيرية — القاهرة، سنة ١٣٣٩هـ<sup>٤</sup>.

## الشروح والحواشي:

نظراً لطابع الإيجاز الذي تميز به الطوالع، فقد نال الكتاب عناية خاصة من قبل الشراح، حتى بعد وفاة مؤلفه بسنوات قليلة، وقد تتبعنا هذه الشروح في خزانات المخطوطات، فكان هذا القدر الذي وقعنا عليه:

- 
- (١) أنظر: نواذر المخطوطات للدكتور صلاح المنجد، ص ٧٠.
- (٢) يبدو أن كلمة (توالي) ترجمة خاطئة من الناقل الى العربية. راجع، كارادي فو: الغزالي، نقله الى العربية عادل زعيتر (دار احياء الكتب العربية، ص ١٠٦، ١٠٧).
- (٣) أشار بروكلمان الى عدة نسخ للطوالع، لينزج ١٣٢، ٦/١٢٥٥، ٦٦٧٢ بريل ٥١١، الاسكوريال ١٢٩٣/٢، ١٥٧٣، داماد ازاذة ٣٢١، القاهرة ٣٣/٢، ١٩٥/١، الجزائر ٦٢٠/١، تونس ٥٢/٣، رامبور ٣١٤/١.
- Brockelmann: Giescheichte der arabischen litteratur, 2742.
- (٤) توجد من هذه الطبغات عدة نسخ محفوظة بدار الكتب ومكتبة الأزهر.

## أ - شرح الأصفهاني :

وهو شمس الدين أبو الثناء محمود بن الرحمن بن أبي القاسم بن محمد، المعروف بالأصفهاني الشافعي، ولد بأصبهان سنة ٦٧٤ هـ وتوفي بمصر سنة ٧٤٩ هـ. وشرح الأصفهاني بعنوان «مطالع الأنظار على طوابع الأنوار» وهو أهم شروح الطوابع وأكثرها انتشاراً وتداولاً<sup>١</sup>. وتوجد له هذه النسخ الخطية :

- (١) نسخة بالأزهر الشريف رقم ٢٤٩٤ عمومية .
- (٢) نسخة أخرى برقم ٦٣٨٠ (٤٧٣ - أباطه) .
- (٣) نسخة أخرى برقم ٦٣٨٢ (٤٧٥ - أباطه) .
- (٤) نسخة أخرى برقم ٧٣٦٠ عمومية .
- (٥) نسخة أخرى برقم ٢٨٥٩١ عمومية (٢٦٢٢ - السقا) .
- (٦) نسخة أخرى برقم ٣٣٣٧٨ عمومية (٢٧٧٧ - حليم) .
- (٧) نسخة أخرى برقم ٤٤٧٦٨ عمومية (٣٤٩٦ - بخيت) .
- (٨) نسخة أخرى برقم ٤٨٤٤٢ عمومية (٣٧٠٨ - الامباي) .
- (٩) نسخة بدار الكتب المصرية بالقاهرة، تحت رقم ١١١٨ عام .
- (١٠) نسخة أخرى برقم ١١٨٦ .
- (١١) نسخة أخرى برقم ١٩٤ .
- (١٢) نسخة بالمسجد الأحدي بطنطا تحت رقم ٣٢ خ / ٦٣١ د .
- (١٣) نسخة بمكتبة بلدية الإسكندرية تحت رقم ٢٤٧٧ / د .
- (١٤) نسخة أخرى برقم ٣٠٥٠ / خ .
- (١٥) نسخة أخرى برقم ٣٨٠٦ / خ .
- (١٦) نسخة أخرى برقم ١٩٥٥ / د .

---

(١) طاش كبرى: مفتاح السعادة. ج٢/ ١٧٨-١٧٩ .

وبالإضافة الى هذه النسخ الخطية فهناك الطبعات التالية لشرح الاصفهاني على الطوالع :

— طبعة الآستانة ، سنة ١٣٠٥ هجرية ، بهامشها حاشية السيد الشريف الجرجاني ، وبآخرها .  
— طبعة المطبعة الخيرية بالقاهرة ، سنة ١٣٣٢ هجرية بأولها فهرس<sup>١</sup> .

### ب — شرح العبري الفرغاني .

وهو القاضي برهان الدين عبيد الله بن محمد العبيدي الشريف الفرغاني ، قاضي تبريز المعروف بالعبري ، توفي ٧٤٣ هـ . وقد وجدنا هذا الشرح في نسخه الخطية بدون عنوان ، فقد اكتفى الشارح على ما يبدو بعنوان ( شرح الطوالع ) . وتوجد له النسخ التالية :

- (١) نسخة بدار الكتب المصرية برقم ١٨٧٨ / علم الكلام .
- (٢) نسخة أخرى برقم ١٦٦ — عقائد / تيمور .
- (٣) نسخة أخرى برقم ١٠٠ / علم الكلام .
- (٤) نسخة بمكتبة بلدية الاسكندرية ، برقم ١٧٧٩ / د .
- (٥) نسخة أخرى بعنوان ( شرح في التوحيد ) برقم ١٩٥١ / د .
- (٦) نسخة بالمسجد الاحدي بطنطا ، برقم ٦٧٠ / د .

### ج — شرح الدوّاني :

وهو جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي الدوّاني ، قاضٍ وباحث وفقه ومتكلم ومنطقي ولد في دوّان من بلاد كازرون ، وسكن شيراز ، وكانت وفاته سنة ٩٢٨ هجرية .

---

(١) توجد لهذه الطبعات عدة نسخ بمكتبة الأزهر الشريف .



وأهم مؤلفات الدوّاني :

- أنموذج العلوم .
- تعريف العلم .
- إثبات العقائد العضدية<sup>١</sup> .

هذا بالإضافة الى عدة شروح وضعها الدوّاني ، منها هياكل النور للسهروردي .  
وقد اكتفى الدوّاني فيما يتعلق بالطوابع ، على شرح خطبة الكتاب . وتوجد له هذه  
النسخ :

- (١) نسخة بدار الكتب المصرية ، بعنوان ( شرح خطبة الطوابع ) برقم ١٥٢ —  
م / مجاميع .
- (٢) نسخة أخرى بعنوان ( حاشية على خطبة الطوابع ) برقم ٩٥ م / مجاميع .

#### د — شرح التستري .

وهو محمد بن أسعد اليمني ، الملقب ببدر الدين التستري . والشرح « كاشف  
الأسرار عن معاني طوابع الانوار » وتوجد له نسخة خطية بمكتبة كوبرلي زادة ، برقم  
٨٣١ .

#### هـ — شرح البروسوي .

وهو المولى مصلح الدين مصطفى بن يوسف البروسوي (نسبة الى بروسه)  
المعروف بخواجه زادة . وقد بلغ هذا الرجل في عصره من العلم والشهرة مبلغاً  
عظيماً ، وألف العديد من المؤلفات منها :

---

(١) معجم المؤلفين ، ج ٦ / ٤٧ .

— التهافت

— حواشي على شرح المواقف .

— حواشي على شرح الهداية .

— حواشي على التلويح<sup>١</sup> .

وتوجد من شرح خواجه زادة على الطوالع نسخة خطية بدار الكتب المصرية  
برقم ٥٧٨ / علم الكلام — طلعت .

و — شرح المبيذي .

وهو حسين بن معين الدين المبيذي ، المتوفى ٨٧٠ هجرية . وتوجد من هذا  
الشرح نسخة بدار الكتب المصرية برقم ١٣٨٣ / علم الكلام .

ز — شرح الأنصاري الشافعي .

وهو أبو يحيى زكريا بن محمد الانصاري الشافعي ، الفقيه المعروف . وهذا  
الشرح بعنوان « لوامع الأفكار في شرح طوالع الانوار » وتوجد له نسخة بدار الكتب  
المصرية برقم ١٤٦ / رصيد عام .

ح — شرح باجقلي زاده .

وهو الشيخ محمد المرعشي ، المعروف باسم باجقلي زادة . والشرح بعنوان « نشر  
الطوالع » وتوجد له نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم ٥٠ / م ، وقد رجعنا  
الى هذه النسخة فوجدناها بمثابة اختصار لكتاب الطوالع .

---

(١) أنظر ترجمة مفصلة لخواجه زادة في :

طاش كبرى زادة : الشقائق النعمانية (بيروت ١٩٧٥) ص ٧٦ .

حاجي خليفة : كشف الظنون ، ص ٥١٣ .

## نسخ التحقيق :

اثناء البحث عن النسخ الخطية للطوابع ، وقبل اختيار النسخ التي عليها في التحقيق ، كنا نأمل في التوصل الى نسخة يكون البيضاوي قد كتبها يده ، أو يكون ناسخ من تلامذته قد كتبها وقراها على البيضاوي ، حتى نجعل هذه النسخة أساساً للتحقيق ، ونعتبرها ( المخطوطة الأم )<sup>١</sup> ولكن بعد أن عملية البحث وراء النسخ ، لم نستطع أن نحدد هذه المخطوطة الأم ، ولم نجد و من النسخ بخط المؤلف .

ولكن هذا العدد الكبير من النسخ الخطية للطوابع ، أتاح لنا فرصة في أفضل النسخ للتحقيق . وقد راعينا في هذا الاختيار عوامل عديدة من بينها :

أ — النسخ الأقدم عهداً ، والأقرب الى عصر البيضاوي .

ب — النسخ السليمة الخالية من النقص والتآكل والرطوبة .

ج — النسخ الواضحة الكلمات التي لا تستلزم تأويلاً من المحقق .

ومن خلال هذه العوامل ، وقع اختيارنا على أربع نسخ خطية لكتاب الط لا استخراج النص المحقق له .

وقد اعتبرنا هذه النسخ على درجة واحدة من حيث القيمة التاريخية لها ، لأقتراب هذه النسخ الأربع — نسبياً — من عصر البيضاوي ، ونظراً لدقة ال الذين قاموا بالنسخ في كل مخطوطة منها ، ولتقارب درجة الوضوح فيها جميعاً .

وسوف نتحدث بالتفصيل عن هذه النسخ التي تمت بينها المقابلة فيما يأتي :

---

(١) قارن عبد السلام هارون ، تحقيق النصوص ونشرها ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٦٥ م ، ص ٢٩ .

## وصف نسخ التحقيق :

### ١ — مخطوطة «أ»

وهي النسخة المحفوظة بالمكتبة المركزية العامة / جامعة الاسكندرية ، تحت رقم ٩٧٤ / خ . وهي نسخة في مجلد ، على الورقة الأولى منها عنوان الكتاب : « طوابع الأنوار من مطالع الانظار لناصر الأئمة البيضاوي قدس الله سره وجعل مع الانبياء بعثه وحشره » . وتحمل الورقة عدة أختام باهتة ، وبعض الأبيات الشعرية وفقرة من خطبة الطوابع .

والصفحة الاولى من الكتاب ، كتبت داخل إطار مذهب تعلوه البسملة . ويبدو أن الناسخ كان قد توقع أن توضع شروح وحواشٍ على نسخته ولذلك نجده قد ترك فراغاً بين سطور الصفحات ، فجعل مسطرة الصفحة ٦ سطور ( السطر الواحد ٨ كلمات تقريباً ) وقد وضع أحدهم بالفعل شروحاً وحواشياً عديدة بين السطور وفي هامش الصفحات .

وفي الصفحة الأخيرة من المخطوطة ، كتب الناسخ اسمه ( محمد علي بن محمد ) وتاريخ النسخ ( شوال سنة سبع وخمسين وثمانئة ) كما كتب الناسخ ما يفيد بأنه نقل نسخته عن نسخة كتبها : محمد بن شريف الحسيني ، في أوائل ربيع الأول سنة ثلاثين وثمانمئة هجرية .

والنسخة حالتها جيدة تماماً ، وإن كانت لا تخلو من بعض آثار للرطوبة ، لكنها آثار لم تطمس كلمات المتن بقدر ما طمست في بعض المواضع الشروح والحواشي على هامش الصفحات .

### ٢ — مخطوطة «ب»

وهي النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٧٧ / علم

الكلام — طلعت (ميكرو فيلم ٧٩٩٨) وقد كتبت هذه النسخة بقلم سميك أسود، وحالتها لا بأس بها، ورغم وجود بعض الكلمات المطموسة والمشطوبة بها.

والصفحة الاولى من المخطوطة تحمل عنوان المخطوطة وبعض الكلمات والأشعار (بالتركية) بالاضافة الى بعض التملكات، وتظهر على ورقة العنوان هذه آثار الزمن، وقد كتب الناسخ بخط سميك (طوالع الانوار من مطالع الأنظار، للاصفهاني؟).

وتقع هذه النسخة في ٧٣ ورقة (الورقة صفحتان) وقلم النسخ عادي، ومسطرة الصفحة الواحدة ١٥ سطراً تقريباً، السطر حوالي سبع كلمات أما المسطرة الأخيرة — ففيها تاريخ النسخ: «وقت ظهر السبت في شهر رمضان المبارك في سنة تسع وثمانين وثمانمائة» والناسخ — كما ورد اسمه في نهاية المخطوطة هو: الفقير الضعيف المحتاج الى رحمة ربه اللطيف، محمود بن محمد غفر الله له (انظر الصورة).

وأوراق المخطوطة غير مرقمة، وعلى هامش الصفحات تعليقات كثيرة، تكفي لأن تكون مؤلفاً مستقلاً. وتظهر على الصفحات بقع سوداء في مواضع كثيرة، وقد كتب الناسخ العناوين الرئيسية بنفس القلم ولكن بجر أحمر خفيف.

### ٣ — مخطوطة «ج»

وهي النسخة الموجودة بمكتبة حلیم بالأزهر الشريف، والمحفوطة تحت رقم ٣٣٣٩١ عمومية — ٢٧٩٠ خصوصية، كتبت هذه النسخة بقلم معتاد قديم، وكلماتها مقروءة تماماً وعليها تشكيل خفيف. وعلى الورقة الأولى كتب: «كتاب الطوالع! كتاب الطوالع، تصنيف الشيخ الإمام حجة الاسلام وقدوة الأعلام، ناصر الملة والدين، إمام الإسلام والمسلمين، قاضي القضاة والحكام، أسوة أفاضل

الأنام، عبدالله<sup>١</sup> بن عمر البيضاوي تغمده الله بغفرانه وأسكنه فراديس جناته بمنه وكرمه .

وعلى هذه الورقة تملكات لمحمد الحفاجي الحنبلي المدرس المشرف بالأشراقية، وأحمد بن عثمان المفتي بقها، والدنوشوي .. وغيرهم ( انظر الصور) .

وعدد أوراق المخطوطة ٥٥ ورقة ( الورقة صفحتان من القطع المتوسط ) مسطرة الصفحة ١٩ سطرًا، يحتوي السطر على ١٠ كلمات تقريباً . وفي نهاية النسخة كتب الناسخ : تمت بحمد الله على يد .. عبدالله بن أحمد بن عمر المشرقي المالكي .. يوم الأحد المبارك ثامن عشر صفر الخير سنة ٢٨٩٩، أحسن الله عاقبتها .

ويبدو أن الناسخ قد قابل هذه النسخة على نسخ أقدم منها ، وقد ظهر ذلك مما أثبتته الناسخ من مقابلات على هوامش الصفحات .

#### ٤ — مخطوطة «د»

وهي النسخة الخطية الموجودة بدار الكتب المصرية، تحت رقم ٣٢٧ علم الكلام — طلعت (ميكرو فيلم ٨٠٤٨) وقد كتبت هذه النسخة بقلم سميكة أسود، وحالتها لا بأس بها، وإن كانت لا تخلو من كلمات غير واضحة وشطب في بعض المواضع .

والصفحة الأولى من المخطوطة تحمل عنوان الكتاب (طوالع الانوار؟) ويبدو أن الناسخ لم يكن متأكداً من اسم المؤلف ! فكتب : صاحبه بن يوسف بن محمد، هذا كتاب اصفهاني، محيي الدين، يعني محمد بن .. !

---

(١) كتب الناسخ : عبدالله بن أبي القاسم علي ..، ثم شطب على الاسم بقلم خفيف .

(٢) كتب هذا التاريخ بالأرقام الافرنجية !

وعلى الورقة الأولى كتب الناسخ بقلم خفيف أحمر، عناوين أبواب ومباحث لطوالع، كما كتب أيضاً «الشهور العربية» وما ينظر اليه في كل شهر من هذه لشهور (انظر الصورة).

وتقع المخطوطة في ٩٥ ورقة من الحجم الكبير، الورقة صفحتان مقاس ٣٠×٢٠ سم<sup>١</sup>، وقد ترك الناسخ هوامش عريضة في الصفحات، ومسطرة الصفحة ١٣ سطرًا، السطر حوالي ٨ كلمات. وعلى الهوامش توجد تعليقات بقلم مُخالف لقلم النسخ... وصفحات المخطوطة مرقمة بأرقام كبيرة في الهامش الأعلى. وكتبت هذه النسخة سنة «اثنين وستين وتسعمائة» ولم يذكر اسم الناسخ في أي موضع منها. ويوجد على الورقة الأولى رقم النسخة بدار الكتب، وقد كتب الناسخ على هذه الصفحة دعاء نسبه الى النبي عليه الصلاة والسلام، يقول:

اللهم أخرجني من ظلمات الوهم، واكرمني بنور الفهم.

اللهم افتح علينا أبواب رحمتك، وانشر علينا خزائن رحمتك برحمتك يا أرحم الراحمين<sup>٢</sup>.

## المقابلة بين النسخ:

لاستخراج نص الطوالع محققاً، أجرينا مقابلة بين هذه النسخ الخطية التي وصفناها آنفاً. والمقابلة عمل لا بد وأن يكون بعد فهم النص<sup>٣</sup>، حتى نتلافى ما

- 
- (١) النماذج المصورة من هذه النسخة، مصغرة من الحجم الطبيعي للنسخة.  
(٢) لم نجد لهذا (الحديث) تحريجاً أو اسناداً في كتب الحديث النبوي.  
(٣) أنظر: بيرجستراسر. أصول نقد النصوص ونشر الكتب (مجموعة محاضرات القيت بجامعة فاروق الاول سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ م) أعده وقدم له د. محمد حمدي البكري. القاهرة ١٩٦٩ م. ص ٩٤.

يمكن أن يقع فيه النساخ من أخطاء<sup>١</sup>، خاصة وإن هذه النسخ لم تنسخ واحدة منها من الأخرى، وبالتالي فإن الخطأ الواحد لا يتكرر في نسختين إلا في حالات قليلة نادرة.

ومنهج المقابلة هنا يقوم على اعتبار النسخ جميعاً على درجة واحدة من الأهمية، ولذلك فلم نعتمد إلى نسخ منها ونجعلها أساساً نصلح الأخطاء الواردة فيه بالاستعانة ببقية النسخ، وإنما كانت غايتنا استخراج النص المحقق من النسخ الأربع، وذلك نظراً لعدم وجود (المخطوطة الأم) كما سبق أن ذكرنا فيما مضى.

والحقيقة أن هذه النسخ كانت كافية تماماً للهدف الذي توخيناه، حيث إنها واضحة في معظم المواضع، وقرينة نسبياً من عصر المؤلف، وخالية من الأخطاء المتعمدة من النساخ.

### الإضافات وهوامش التحقيق:

لعل الإضافات التي قنا بها أثناء تحقيق الطوابع لا تخرج في مجملها عما هو متبع في تحقيق المخطوطات عموماً، ويمكن لنا أن نلخص هذه الإضافات فيما يلي:

---

(١) ومن أخطاء النسخ التي ينبغي الالتفات إليها: التصحيف، والتحريف، والسقط، والزيادة، والتكرار، والتقديم، والتأخير، والتبديل، والخطأ الإملائي، والخطأ النحوي. ولمعرفة ذلك يراجع:

— أصول نقد النصوص ونشر الكتب. برجستراسر. أعده وقدم له د. محمد حمدي البكري. القاهرة ١٩٦٩ م. ص ٧٤ وما بعدها.

— تحقيق النصوص ونشرها. عبد السلام محمد هارون. ط ٢ — القاهرة ١٣٨٥ هـ. ١٩٦٥ م. ص ٦٠ وما بعدها.

— منهج تحقيق النصوص ونشرها. د. فوري حمودي القيسي، د. سامي مكي العاني. بغداد ١٩٧٥ م. ص ٩٤ — ١٠١.

— المزهري في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي. ط ٣. القاهرة. ج ١/ ٨٧ وما بعدها.



أولاً : القيام بعمل الفواصل والنقط بين العبارات حتى تسهل القراءة ، واستبدال ( الياء ) بالهمزة كما هو متبع في قواعد الاملاء الآن ، نظراً لأن النساخ في أغلب المواضع كانوا يكتبون الهمزة ( ياء ) كما كان متبعاً في عصرهم .

ثانياً : تبويب الطوابع ووضع عناوين كتبه وأبوابه في صفحات مستقلة ، كي نُضي على العمل نوعاً من التنظيم ، مع الإشارة الى أن هذه العناوين هي نفسها الواردة في نسخ التحقيق مع بقية الكلمات ، ولكن بقلم أكثر سمكاً .

ثالثاً : اصلاح الخلل الذي وقع فيه النساخ فيما يتعلق بالآيات القرآنية الكريمة ، وما عدا ذلك فقد اثبتناه كما هو في النسخ الرابع .

أما الهوامش فتحتوي على نوعين من الاشارات ، الاولى هي الارقام ، وتشير الى اختلاف نسخ التحقيق . والثانية هي الشكل ( \* ) ويشير الى تعليقاتنا على بعض المواضع ، والى تراجم الاعلام التي وضعناها في الهامش وأيضاً الى الاحاديث النبوية الشريفة التي تم تخريجها .

## ملاحظات التحقيق

أثناء التحقيق ، ظهرت لنا بعض الملاحظات التي يجدر الإشارة إليها هنا ، وتتلخص هذه الملاحظات فيما يلي :

- (١) إن اشتهار شرح الأصفهاني على الطوابع ، جعل بعض الناس ينسبون الطوابع للأصفهاني . ويبدو ذلك من نسخة دار الكتب رقم ٢٧٧ علم الكلام / طلعت (مخطوطة ب) والتي نسب ناسخها الكتاب للأصفهاني .
- (٢) إن معظم النسخ التي رأيناها لطوابع الأنوار ، لا تخلو من الشروح والحواشي

على هوامش صفحاتها . وذلك يعني أن الكتاب لقي اهتماماً في المرحلة التالية لعصر البيضاوي ، بل ويمكن القول أيضاً ان موضوعات علم الكلام كانت حتى هذا الوقت المتأخر تستحوذ على اهتمام المسلمين .

(٣) إن نساخ الطوابع لم يعتمدوا الى تعديل في متن الكتاب كما نجد في بعض مخطوطات العقائد . وربما كان ذلك الأمر راجعاً في المقام الاول الى أن هؤلاء النساخ ليسوا من أصحاب البدع الغالية ، إذ اشتهر هؤلاء بإقحام ما يرونه صواباً في متن المؤلفات التي ينسخونها<sup>١</sup> . وانما كانت أغلب أخطاء نساخ المخطوطات التي اعتمدنا عليها ناتجة عن السهو .

(٤) إن ما يستلفت النظر في نسخة الأزهر (مخطوطة ج) ان نجد تاريخ النسخ بالارقام الافرنجية ، وهو أمر يعد في حاجة الى تفسير . خاصة وان هذه الارقام كتبت بنفس قلم النسخ ، وليست من الإضافات التي يلحقها بعضهم في وقت متأخر .

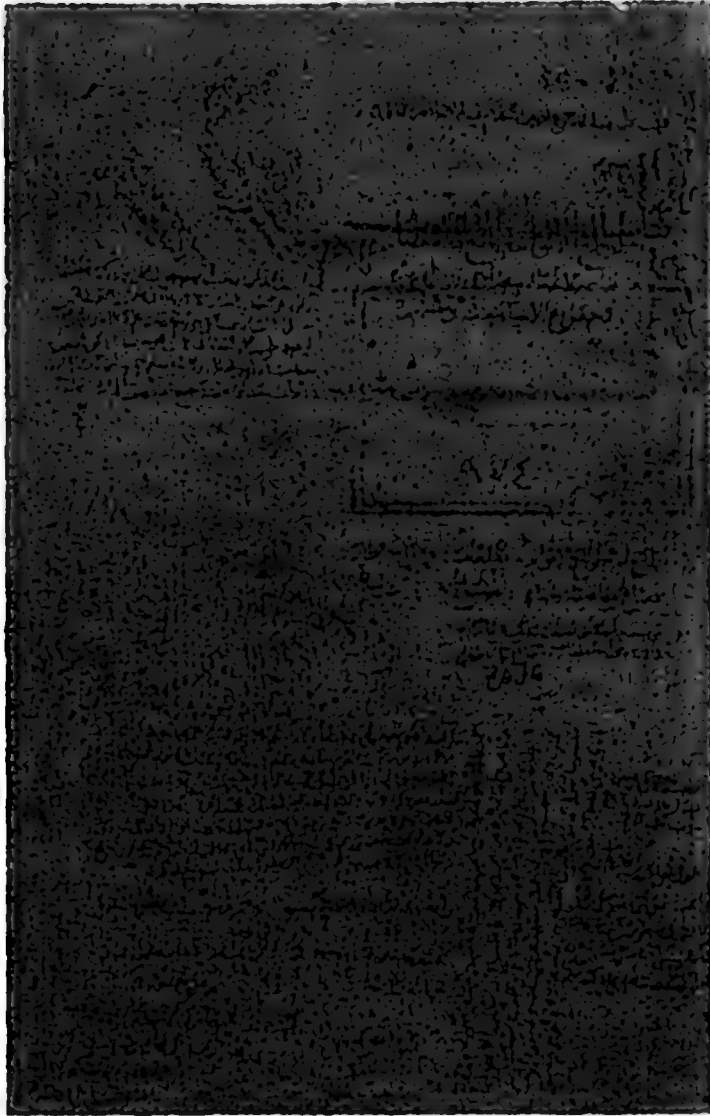
### نماذج المخطوطات :

على الصفحات التالية ، نقدم نماذج من المخطوطات التي اعتمدنا عليها في التحقيق وقد اخترنا من كل نسخة ثلاث صور فوتوغرافية ، الاولى للورقة التي عليها العنوان ، والثانية للصفحة الاولى من المخطوطة ، ثم الصفحة الأخيرة من النسخة . حتى يمكن من خلال هذه النماذج تكوين فكرة صحيحة عن نسخ التحقيق ، ثم أردفنا ذلك بالرموز المستعملة في التحقيق حتى يسهل ذلك الرجوع اليها والتعرف على هذه الرموز في هامش الصفحات .

---

(١) أنظر العديد من الامثلة على هذه التحريفات فيما أورده صاحب التحفة الاثني عشرية في معرض كلامه عن فكر الشيعة (الألوسي : مختصر التحفة .. الاثني عشرية . مكتبة ايشيق ، استانبول ، ١٩٨٠ م . ص ٣٩ وما بعدها) .

## صور من مخطوطات الكتاب



مخطوطة «أ»

مخطوطة المكتبة المركزية العامة / جامعة الاسكندرية ، رقم ٩٧٤  
الورقة الأولى من المجلد



مخطوطة «أ»

الصفحة الأولى من المخطوطة



خطوط «أ»

الصفحة الأخيرة من المخطوطة



مخطوطة «ب»

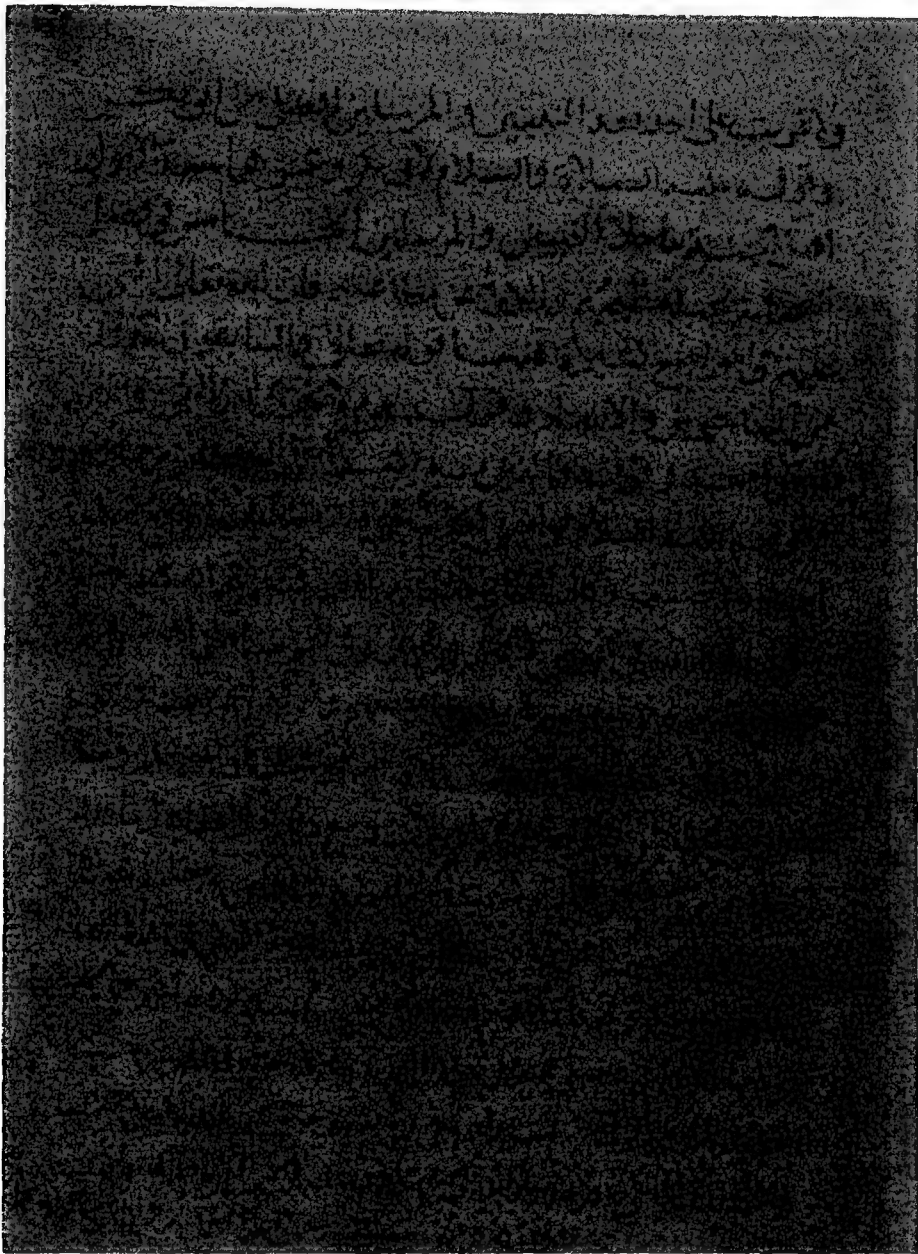
مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٢٧٧ علم الكلام / طلعت

الورقة الأولى



مخطوطة «ب»

الصفحة الأولى من المخطوطة



مخطوطة «ب»

الصفحة الأخيرة





مخطوطة «ج»

مخطوطة الأزهر رقم ٣٣٣٩١ عمومية ٢٧٩٠٠ خصوصية

الورقة الاولى من المجلد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

البرق وجب وجوز وبناؤه والمستمر من دقائه.

۱. عابد و جوره ارفس و سراد و شهرهای جدید

دفع العام وبناءه العلم الذي يحيط على بالانسان

الحمد لله الذي لا يستر من سره هذه الحقائق

بسم الله الرحمن الرحيم

تَبَارَكَ سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقَبْضَاوَةِ بَعَثَتْ قُدْرَتَهُ وَنَزَلَتْ

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

الوحيه من انظار العار والارواح والارواح

طريق التفكير الخاطئ هو الذي يفسدنا

والشكر أيضا عطاؤه له عيانا وبغيره لا الشكر بغيره

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

مخطوطة «ج»

الصفحة الاولى



مخطوطة «ج»

الصفحة الأخيرة



مخطوطة «د»

مخطوطة دار الكتب، رقم ٣٢٧ / علم الكلام / طلعت

الورقة الاولى من المجلد

(مصفرة)





## رموز التحقيق

- أ مخطوطة المكتبة المركزية العامة لجامعة الإسكندرية رقم ٩٧٤ / خ .
- ب مخطوطة دار الكتب المصرية ، رقم ٢٧٧ علم الكلام / طلعت .
- ج مخطوطة الأزهر رقم ٣٣٣٩١ عمومية — ٢٧٩٠ حليم .
- د مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٣٢٧ علم الكلام / طلعت .
- ( ) الارقام الواردة في اختلاف النسخ .
- (\*) التعليقات وترجمة الأعلام .
- كلمة ساقطة .
- [ ] عبارة ساقطة .
- .. اتفاق النسخ الخطية .
- + كلمة في الهامش .





نص كتاب  
طوالع الأنوار من مطالع الأنظار  
للبيضاوي



## بسم الله الرحمن الرحيم<sup>١</sup>

الحمد لمن<sup>٢</sup> وجب وجوده وبقاؤه، وامتنع عدمه وفناؤه، ذلك على وجوده أرضه  
وسماؤه، وشهد بوحديته رصف العالم وبناؤه. العليم الذي يحيط علمه بما لا  
يتناهى<sup>٣</sup> عده واحصاؤه، القدير الذي لا تنتهي<sup>٤</sup> قدرته، عند المراد له اعادته  
وابداؤه<sup>٥</sup>. يدبر الأمر من السماء الى الأرض بتالي قدرة<sup>٦</sup> سنن السابق قضاؤه<sup>٧</sup>  
جلت قدرته<sup>٨</sup> وتباركت أسماؤه وعظمت نعمته، وعمت آلاؤه. تاهت في بيداء  
الوهيته أنظار العقل وآراؤه، وارتجت<sup>٩</sup> دون ادراكه طرق الفكر وأنحاؤه.

احمده، ولا يحصى ثناؤه، واشكره، والشكر<sup>١٠</sup> أيضاً عطاؤه، واصلي على  
رسوله الذي رفع الهدى جده وعناؤه، وقع الضلالة بأسه وغناؤه، صلى الله عليه  
وعلى ما أضاء البدر المنير ضياؤه.

وبعد فان أعظم العلوم موضوعاً، وأقومها أصولاً وفروعاً، وأقواها حجةً ودليلاً  
وأجلاها محجةً وسبيلاً، هو العلم الكافل بإبراز أسرار اللاهوت، عن أستار  
الجبروت المطلع على مشاهدات الملوك ومُغيبات الملكوت، الفاروق<sup>١١</sup> بين

---

(١) في ج: صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

(٢) مطموسة في ب. (٥) ج: وابتدأؤه.

(٣) مطموسة في ج. (٦) ج، + ج: بتالي قدرته.

(٤) أ، ب، د: ينتهي. (٧) ج: قضان السابق.

(٨) غير واضحة في ب. (٨) غير واضحة في ب.

(٩) غير واضحة في ج. الترج في اللغة: الباب العظيم، ارتج: أغلق اغلاقاً وثيقاً (لسان العرب / ١١١٨/١).

(١٠) مطموسة في ج.

(١١) ج: الفارق.

الْمُنْتَخِبِينَ لِلرَّسَالَةِ وَالْهُدَى ، وَالْمُنْتَطَبِعِينَ عَلَى الضَّلَالَةِ وَالرَّدَى ، الْكَاشِفَ عَنْ أَحْوَالِ السَّعْدَاءِ وَالْإشْقِيَاءِ فِي دَارِ الْبَقَاءِ يَوْمَ الْعَدْلِ<sup>١</sup> وَالْقَضَاءِ ، مَبْنَى قَوَاعِدِ الشَّرْعِ وَأَسَاسِهَا ، وَرُئِيسَ مَعَالِمِ الدِّينِ وَرَأْسَهَا .

هَذَا ، وَإِنْ كِتَابُنَا يَشْتَمِلُ عَلَى عَقَائِلِ<sup>٢</sup> الْمَعْقُولِ ، وَنُخْبِ الْمُنْقُولِ ، فِي تَنْقِيحِ أَصُولِهِ وَتَخْرِيجِ<sup>٣</sup> فُصُولِهِ وَتَلْخِيصِ قَوَانِينِهِ ، وَتَحْقِيقِ بَرَاهِينِهِ ، وَحَلِّ مُشْكَلاتِهِ وَإِبَانَةِ<sup>٤</sup> مَعْضَلَاتِهِ . وَهُوَ مَعَ وَجَازَةِ لَفْظِهِ ، وَسَهُولَةِ حِفْظِهِ ، يَحْتَوِي عَلَى مَعَانٍ كَثِيرَةٍ الشُّعُوبِ ، مُتَدَانِيَةِ الْجَنُوبِ ، مَسُومَةِ الْمُبَادِيءِ وَالْمَطَالَعِ ، مَقُومَةِ الْعَوَالِي وَالْمُقَاطَعِ .

وَسَمِيَتْهُ (طَوَالِعُ الْإِنْوَارِ مِنْ مَطَالِعِ الْأَنْظَارِ)<sup>٥</sup> وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ<sup>٦</sup> أَسْأَلُ<sup>٧</sup> ، أَنْ يَعْصِمَنِي مِنْ<sup>٨</sup> الْأَبَاطِيلِ ، وَيَهْدِيَنِي<sup>٩</sup> سَوَاءَ السَّبِيلِ ، وَيَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ، وَيُبَوِّثَنِي فِي أَعْلَى<sup>١٠</sup> عَلِيَيْنِ<sup>١١</sup> مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشَّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ .

... وَبَعْدَ ، فَمُقْصُودُ هَذَا<sup>١٢</sup> الْكِتَابِ مَرْتَبٌ عَلَى مُقَدِّمَةِ وَثَلَاثَةِ<sup>١٣</sup> كُتُبٍ :

- 
- (١) غَيْرِ وَاضِحَةٍ فِي ج .
  - (٢) عَقَائِلُ : جَمْعُ عَقِيلَةٍ وَهِيَ الْكَرِيمَةُ مَعَ كُلِّ شَيْءٍ ، أَيْ يَشْتَمِلُ عَلَى نَفَائِسِ الْمَسَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ ، وَخِيَارِ الْمُبَاحِثِ النَّقْلِيَّةِ ( شَرْحُ الطَّوَالِعِ لِلْأَصْفَهَانِيِّ ص ٣ ) .
  - (٣) مَطْمُوسَةٌ فِي ج ، وَتَوْجَدُ فِي + ب .
  - (٤) ج : إِبَابُهُ ، د : إِبْنَانُ !
  - (٥) غَيْرِ وَاضِحَةٍ فِي ج .
  - (٦) — ج ، وَتَوْجَدُ فِي + أ : بَصْحَانَهُ .
  - (٧) د : أَسْئَلُهُ .
  - (٨) أ : عَنْ .
  - (٩) ج : يَهْدِيَنِي إِلَى مَا هُوَ .
  - (١٠) د : وَيُبَوِّثَنِي مِنْ أَعْلَى .
  - (١١) د : وَمَكَانِ الْمُقَرَّبِينَ .
  - (١٢) — ب ، ج ، د .
  - (١٣) أ ، ب : ثَلَاثُهُ ، ج : ثَلَاثُ ، د : ثَلَاثُ .

## المقدمة في مباحث تتعلق بالنظر

أما <sup>١</sup> المقدمة ، ففي <sup>٢</sup> مباحث تتعلق <sup>٣</sup> بالنظر ، وفيها فصول :

- 
- (١) د : وأما .
  - (٢) د : فيها .
  - (٣) ب : يتعلق .



## الفصل ١ الأول :

### في المبادئ

اعلم أن تعقل<sup>٢</sup> الشيء وحده<sup>٣</sup>، من غير حكم عليه بنفي أو اثبات، يسمى تصوراً ومع الحكم بأحدهما يسمى<sup>٤</sup> تصديقاً، وكلاهما ينقسم<sup>٥</sup> الى، بديهي: لا يتوقف حصوله على<sup>٦</sup> نظر وفكر، كتصور الوجود والعدم، والحكم بأن النفي والاثبات<sup>٧</sup> لا يجتمعان ولا يرتفعان<sup>٨</sup>. وكسبي: يحتاج اليه، كتصور الملك والجن والعلم بحدوث العالم وقدم الصانع، اذ<sup>٩</sup> لو كانت التصورات والتصديقات بأسرها ضرورية أو مكتسبة<sup>١٠</sup>، لما فقدنا شيئاً، أو لما تحصلنا على شيء لأن — النظري انما يكتسب من معارف أخرى سابقة، فلو كانت بأسرها مكتسبة، لزم اسناد كل منها الى غيره، في موضوعات متناهية أو غير متناهية<sup>١١</sup>، فيلزم<sup>١٢</sup> الدور والتسلسل المحالان.

والنظر، ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدي الى استعمال ما ليس معلوم. وتلك الأمور المرتبة ان كانت موصلة<sup>١٣</sup> الى تصور تسمى<sup>١٤</sup>: مُعرِّفاً وقولاً شارحاً، وان كانت موصلة الى تصديق تسمى<sup>١٥</sup>: حجةً ودليلاً.

- 
- |                         |                                    |
|-------------------------|------------------------------------|
| (١) — ج، أ.             | (٩) د : زه !!                      |
| (٢) مطموسة في د .       | (١٠) أ : كسيه .                    |
| (٣) مطموسة في ج .       | (١١) — ب .                         |
| (٤) مطموسة في ج .       | (١٢) أ : فلزم .                    |
| (٥) أ، ب، د : ينقسمان . | (١٣) مطموسة في ب .                 |
| (٦) مطموسة في ج .       | (١٤) ب : يسمى، د : سميت .          |
| (٧) غير واضحة في ج .    | (١٥) ب : يسمى، ج : سمي، د : سميت . |
| (٨) د : ويرتفعان !      |                                    |

## الفصل الثاني :

### في الاقوال<sup>١</sup> الشارحة<sup>٢</sup>

وفيه مباحث :

#### المبحث الأول :

في شرائط المعرف، معرف الشيء ( ما يستلزم معرفته، فيكون العلم به سابقاً على العلم بالمُعَرَّف، فلا يعرف الشيء<sup>٣</sup> )<sup>٤</sup> بالمساوي له في الجلاء والخفاء، كما لو قيل : الزوج عدد ليس بفرد، وبنفسه، مثل : الحركة نقلة، والانسان حيوان بشري<sup>٥</sup>. وبالاخفى منه سواء توقف عليه معرفته بمرتبة<sup>٦</sup> واحدة : كتعريف الشمس، بأنها<sup>٧</sup> كوكبٌ نهاري، والنهار، بأنه زمانٌ طلوعها. أو بمراتب : كتعريف الاثنين بأنه زوجٌ أول، ثم تعريف الزوج بأنه المنقسم بمساويين، ثم تعريف المتساويين بالشيئين<sup>٨</sup>، ثم تعريفهما<sup>٩</sup> بالاثنيين أو لم يتوقف<sup>١٠</sup>، مثل : النار ركنٌ شبيهٌ بالنفس.

وينبغي أن يقدم<sup>١٢</sup> الأعم لشهرته وظهوره، ويجتنب عن الألفاظ الغريبة، والمجازية، والتكرار، مثل : ان يقال<sup>١٣</sup> : العددُ كثرةٌ مجتمعة<sup>١٤</sup> من الوحدات، والانسان حيوان جسماني<sup>١٥</sup> ناطق. ( اللهم إلا اذا دعت اليه ضرورة<sup>١٦</sup>، وذلك في

- 
- |                                   |   |
|-----------------------------------|---|
| (١) د : أقوال .                   | (٩) ب : اللذين لا يفضل أحدهما على الآخر . |
| (٢) د : الشارح .                  | (١٠) ب، د : تعريفه .                      |
| (٣) مطموسة في ج .                 | (١١) د : من .                             |
| (٤) — د .                         | (١٢) د : تقدم .                           |
| (٥) أ : كما اذا، ب، د : كما قيل . | (١٣) ج : يقول .                           |
| (٦) — د .                         | (١٤) ب، د : عن .                          |
| (٧) د : لمرتبته .                 | (١٥) ج : جسمان — د .                      |
| (٨) ب، ج، د : بأنه .              | (١٦) — د .                                |



تعريف المتضايفين<sup>١</sup> مثل: الأُب حيوان<sup>٢</sup> يتولد من نطفته شخص آخر من نوعه ،  
من حيث هو كذلك ، أو حاجة كما في قولهم<sup>٣</sup>: الانثى الأفطس .

### المبحث الثاني :

في أقسام المُعرِّف ، لا بد وأن يساويه في العموم والخصوص ، ليشمل جميع  
افراده ، ويميزها<sup>٤</sup> عن غيرها<sup>٥</sup> ، فلا يخلو<sup>٦</sup> من أن يكون داخلاً فيه<sup>٧</sup> ، أو خارجاً  
عنه<sup>٨</sup> ، أو مركباً منهما .

والاول : اما أن يكون جميع اجزائه ، وهو الحدُّ التامُّ ، أو لم يكن ، وهو الحدُّ  
الناقص .

والثاني : هو الرسمُ الناقص ؛ والثالث : ان كان المميزُ داخلاً ، سُمِّيَ حدًّا  
ناقصاً أيضاً<sup>٩</sup> ، وان كان بالعكس<sup>١٠</sup> ، كما إذا<sup>١١</sup> ترَكَّبَ من الجنس  
والخاصة<sup>١٢</sup> ، سُمِّيَ رسماً تاماً .

---

(١) — التضاييف : المتضايقان ، هما اللذان لا يتصور أحدهما ولا يوجد بدون الآخر ؛ أو كما يقول  
صاحب البصائر « المضاف هو الذي ماهيته معقولة بالقياس الى غيره » ولا وجود له سوى ما به  
يضاف ، أي لا يتصور وجوده إلا بتصور وجود شيء آخر مثل : الأبوة والبنوة .. (راجع المنطق  
الصوري والرياضي ص ٦٦ / المعجم الفلسفي ص ٤٦) .

(٢) — د .

(٣) د : أو حاجة كقولهم . (٨) أ ، ب ، د : فيها .

(٤) أ : جملة . (٩) أ ، د : عنها .

(٥) د : يميزه . (١٠) — ب .

(٦) د : غيره . (١١) د : العكس .

(٧) أ ، ب ، د : يخ . (١٢) د : كمان !

(١٣) الجنس : هو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع ( المعجم الفلسفي ص ٦٣ ) وهو أعم من النوع مثل  
الحي فانه أعم من الانسان والفرس ( مفاتيح العلوم ص ٨٥ ) .

الخاصة : ما ينتمي الى نوع واحد واليه وحده في زمان معين ( المعجم الفلسفي ص ٧٩ ) وهو كلية  
مقولة على أفراد حقيقة واحدة قولاً عرضياً التعريفات ص ١٢٨ ، ومن الجنس والخاصة يؤخذ رسم  
الشيء ، كقولك الانسان حيوان ضاحك ( مفاتيح العلوم ص ٨٦ ) .

واعترض عليه أولاً<sup>١</sup>: بأن مجموع أجزاء الشيء، عيئته والجزء<sup>٢</sup> إنما يعرف<sup>٣</sup> اذا عُرِفَ شيء من أجزائه، وذلك الجزء أما أن يكون هو، (فيلزم تعريف الشيء بنفسه<sup>٤</sup>). أو ما هو خارج عنه، والخارج إنَّما يعرف إذا عِلِمَ اختصاصه به، وذلك يتوقف<sup>٥</sup> على معرفته، ومعرفة ما يغيره من الأمور المتناهية.. وذلك محال<sup>٦</sup>. وثانياً<sup>٧</sup>: بأن المطلوب<sup>٨</sup> ان كان مشعوراً به، امتنع تحصيله؛ وان لم يكن مشعوراً به، امتنع طلبه.

وأجيب عن الأول: بأن الجزء متقدّم<sup>٩</sup> على الكل بالطبع، والاشياء التي كل واحد منها<sup>١٠</sup> متقدّم<sup>١١</sup> على شيء، يمتنع أن يكون نفسه ومعرفاً به، ومعرف الشيء ليس بواجب أن يعرف شيئاً من أجزائه أصلاً، لجواز استغنائها بأسرها وتعريف الموصوف متوقف على كون الوصف المعروف، بحيث يلزم من تصوّره تصوّره بعينه، وذلك<sup>١٢</sup> إنما يتوقف على اختصاصه به وشموله في نفس الأمر لا على العلم بها<sup>١٣</sup>. وهو ضعيف لأن تقدّم كل واحد<sup>١٤</sup> لا يقتضي تقدّم الكل من حيث هو علّ ومجموع ليدك على المغايرة، ولو كانت الاجزاء بأسرها حتى الصوري<sup>١٥</sup> معلومة، كانت الماهية معلومة وإلا لم يفد التحديد. ولو استلزم الخارجي تصوّره<sup>١٦</sup> فان كان متصوراً كان الملزوم متصوراً، فاستغنى عن التعريف، وان لم يكن متصوراً امتنع التعريف به<sup>١٧</sup>. بل الجواب: ان الأجزاء على انفرادها<sup>١٨</sup> معلومة، والتحديد<sup>١٩</sup> استحضارها مجموعة، بحيث تحصل في الذهن صورة<sup>٢٠</sup> مطابقة

- 
- |                    |  |
|--------------------|--|
| (١) في + أ، — ج.   | (١١) ب : مقدم.                           |
| (٢) في + ج.        | (١٢) د : يتوقف على.                      |
| (٣) د : يعرف الكل. | (١٣) أ، ب، د : بها.                      |
| (٤) في + أ — د.    | (١٤) ب : منها.                           |
| (٥) د : توقف.      | (١٥) د : صوري.                           |
| (٦) أ : مح.        | (١٦) أ : تصوّره تصوّره.                  |
| (٧) — ج.           | (١٧) — د.                                |
| (٨) ب : اللط.      | (١٨) ب : الاجزاء بانفرادها، د : افرادها. |
| (٩) ب : مقدم.      | (١٩) د : يفيد.                           |
| (١٠) ب، د : منها.  |  |

للمحدود، وكذا الرسم إذا كان مركباً، وأما المفرد فلا<sup>١</sup> يفيد.  
وعن الثاني: بأن توجه الطلب نحو الشيء المشعور به ببعض اعتباراته، فلا استحالة.

### المبحث الثالث:

في بيان ما يعرف ويعرف<sup>٢</sup> به. الحقائق أما أن تكون بسيطة أو مركبة، وكل منهما أما أن يتركب عنه غيره، أو لا يتركب. فالبسيط الذي لا يتركب عنه غيره لا يُحَدُّ ولا يُحَدُّ به، كالواجب، والذي يتركب عنه غيره يُحَدُّ به ولا يُحَدُّ كالجوهر. والمركب الذي لا يتركب عنه غيره يحَدُّ ولا يُحَدُّ به، كالإنسان. والذي يتركب عنه غيره يحَدُّ ويحَدُّ به، كالحيوان، فالحدُّ للمركب، وكذا الرسم التام.

وأما الرسم<sup>٣</sup> الناقص فيشملها.

---

(١) د : ولا .

(٢) مطبوعة في ب .

(٣) — أ .

## الفصل ١ الثالث ٢ :

في ٣ الحجج .

وفيه مباحث :

### المبحث الأول ٤ :

في أنواع الحجج ٥ . الدليل ما يُلزم من العلم به العلم بوجود المدلول ، فاما أن يستدل بالكلي على الجزئي ، أو بأحد المتساويين على الآخر ويسمى ٦ قياساً ، أو بعكسه ٧ ، ويسمى ٨ استقراءً تاماً ، إن كان بجميع جزئياته ، وناقصاً إن لم يكن ، أو بجزئي ٩ على جزئي ١٠ آخر ١١ ، ويسمى تمثيلاً وقياساً في عرف الفقهاء ١٢ .

والجزئي الأول أصلاً ، والثاني فرعاً ١٣ ، والمشارك جامعاً ، وتأثيره يعرف تارة بالدوران ، وأخرى بالسبر ١٤ أو بغيرهما . وقد استقصينا الكلام فيه في : « منهاج الوصول الى علم الاصول » ١٥ .

- 
- |  |   |
|--|---|
| (١) مطبوعة في ب .  | (٨) د : وسمي .  |
| (٢) مطبوعة في ب .  | (٩) ب ، د : الجزئي .  |
| (٣) مطبوعة في ب .  | (١٠) د : الجزئي .   |
| (٤) مطبوعة في ب .  | (١١) ب : بمشاركتها في كلي مؤثر في الحكم .                       |
| (٥) د : الحجة .  | (١٢) د : الفقهاء .  |
| (٦) د : وسمي .   | (١٣) د : عرفاً .  |
| (٧) د : بعكس .   |   |
| (١٤) الدوران : هو في اصطلاح الاصوليين ان يوجد الحكم بوجود شيء وينعدم بانعدام هذا الشيء ، كما في : التحريم مع السكر حتى في العصر — ( نظرية القياس الاصولي ص ١٦٩ ) . |   |
|  | السبر : استخراج كنه الشيء ، ونظر مقداره ( لسان العرب ٨٥ / ٢ ) . |
| (١٥) راجع ما ذكرناه عن هذا الكتاب ضمن مؤلفات البيضاوي فيما سبق .   |   |

## المبحث الثاني :

في القياس وأصنافه . القياس : قولٌ مؤلف من أقوالٍ متى سلمت<sup>١</sup> لزَم عنه لذاته قولٌ آخر ، وهو اما أن يشمل النتيجة ، أو نقيضها بالفعل ويسمى استثنائياً ، أو لا ويسمى اقترانياً .

والاول : هو أن يُستدَلَّ بوجود الملزوم على وجود اللازم ، أو بعدمه على عدم الملزوم ، أو بوجود أحد<sup>٢</sup> المتعاندین على عدم<sup>٣</sup> الآخر ، أو بعدمه على وجوده ، فيكون مشتملاً على مقدمة حاكمه بالتلازم<sup>٤</sup> بينهما ، وتسمى شرطية<sup>٥</sup> متصلة ، أو بالمعاندة وتسمى شرطية منفصلة .. حقيقة<sup>٦</sup> إن تعاندا مطلقاً ، وممانعة جمع<sup>٧</sup> إن تعاندا صدقاً ، وممانعة خلو<sup>٨</sup> إن تعاندا كذباً فقط ، وأخرى تدلُّ على وضع الملزوم ، أو المعاند مطلقاً ، أو صدقاً ، أو رفع اللازم<sup>٩</sup> أو المعاند مطلقاً ، أو كذباً وتسمى<sup>١٠</sup> استثنائية<sup>١١</sup> .

والثاني<sup>١٢</sup> : على أربعة أوجه لأنه<sup>١٣</sup> لا بد له من أمر يناسب طرفي المطلوب<sup>١٤</sup> ويسمى أوسط ، والمحكوم عليه في المطلوب<sup>١٥</sup> أصغر ، والمحكوم به أكبر والمقدمة التي فيها الأصغر : الصغرى ، والتي فيها الأكبر : الكبرى<sup>١٦</sup> . فالأوسط : اما ان يكون محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى ، أو محمولاً فيها ، أو موضوعاً فيها ، أو موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى .

والأول : أن يُستدَلَّ بصدق الاوسط على كل الاصغر ، أو بعضه ، وصدق

- 
- |                        |                    |
|------------------------|--------------------|
| (١) غير واضحة في ب .   | (٧) مطموسة في ب .  |
| (٢) — د .              | (٨) — ب .          |
| (٣) — د .              | (٩) ب : المط .     |
| (٤) ب ، د : باللازمة . | (١٠) ب : المط .    |
| (٥) أ : ويسمى .        | (١١) د : بالكبرى . |
| (٦) غير واضحة في ج .   |                    |

الأكبر على كل ما صدّقَ عليه الأوسط ، أو سلّبه عنه على صدق الأكبر على كلّ الأصغر<sup>١</sup> ، أو بعضه أو سلّبه عن كله ، أو بعضه<sup>٢</sup> .

والثاني<sup>٣</sup> : أن يُستدلّ بصدق الأوسط (على كل الأصغر وسلّبه عن كل الأكبر ، أو بعكسه على سلّب الأكبر عن كل الأصغر ، أو بصدق الأوسط على بعضه وسلّبه عن كل الأكبر ، أو سلّبه<sup>٤</sup> عن بعض الأصغر ، وصدقه على<sup>٥</sup> كل الأكبر على سلّب الأكبر عن بعض الأصغر ، وذلك بشرط<sup>٦</sup> أن يتحد<sup>٧</sup> زمان<sup>٨</sup> السلب والإيجاب ، أو يكون أحدهما دائماً<sup>٩</sup> .

الثالث<sup>١٠</sup> : أن يُستدلّ بصدق الطرفين<sup>١١</sup> على كلّ الأوسط ، أو أحدهما عليه ، والآخِرُ على بعضه على صدق الأكبر على بعض الأصغر ، أو بصدق الأصغر على كله ، وسلّب الأكبر عن كله ، أو بعضه ، أو بصدقه على بعضه ، وسلّب الأكبر عن كلّهُ على سلّب الأكبر عن بعض الأصغر .

الرابع<sup>١٢</sup> : أن يُستدلّ بصدق الأصغر على كلّ الأوسط ، وصدقه على كل الأكبر ، أو بعضه على صدق الأكبر على بعض الأصغر ، أو بصدقه على كله أو بعضه ، وسلّب الأوسط على كلّ الأكبر على سلّب الأكبر عن بعض الأصغر أو (بسلّب الأصغر عن كلّ الأوسط ، وصدقه على كلّ الأكبر على<sup>١٣</sup> سلّب الأكبر

- 
- |                         |                         |
|-------------------------|-------------------------|
| (١) د : الأصغرى .       | (٨) مطموسة في ج .       |
| (٢) غير واضحة في د .    | (٩) د : دائماً .        |
| (٣) أ : والثاني ، — ب . | (١٠) أ : والثالث .      |
| (٤) د : أو سلّبه .      | (١١) د : طرفين .        |
| (٥) مطموسة في ج .       | (١٢) أ ، ب : والرابع .  |
| (٦) د : شرط .           | (١٣) عبارة ساقطة من ج . |
| (٧) ب ، ج ، د : يتخذ .  |                         |

عن كل الأصغر. فالقرائن القياسية المنتجة ثلاثة وعشرون<sup>١</sup>، أربع استثنائية وتسع عشرة<sup>٢</sup> اقترانية. والكلام<sup>٣</sup> المستقصى فيها<sup>٤</sup>، في الكتب المنطقية<sup>٥</sup>.

### المبحث الثالث :

في مواد<sup>٦</sup> الحجج .. الحجة : اما أن تكون<sup>٧</sup> عقلية أو نقلية .  
والاولى<sup>٨</sup> : اما أن تكون<sup>٩</sup> مقدماتها قطعية وتسمى برهاناً ودليلاً<sup>١٠</sup> . أو ظنية ، أو مشهورة وتسمى<sup>١١</sup> خطابة وامارة . أو مشبهة باحدهما<sup>١٢</sup> وتسمى<sup>١٣</sup> مغالطة .

والمبادئ اليقينية ما يجزم به العقل بمجرد تصوّر طرفيه وتسمى أوليات وبديهيات ، أو بواسطة يتصورها<sup>١٤</sup> الذهن عند تصورهما ، مثل : الأربعة زوج ، وتسمى<sup>١٥</sup> قضايا قياساتها معها ، أو الحس وتسمى<sup>١٦</sup> مشاهدات وحسيات ، أو كلاهما معاً . والحس هو حس<sup>١٧</sup> السمع ، مثل أن يخبر عن محسوس يمكن وقوعه . جمع كثير يجزم العقل بامتناع تواطئهم على الكذب وتسمى متواترات ، أو غيره مثل<sup>١٨</sup> أن يشاهد<sup>١٩</sup> ترتيب شيء على غيره مراراً كثيرة ، بحيث يحكم<sup>٢٠</sup> العقل بانه

- 
- |                    |  |
|--------------------|--|
| (١) . : . : ثلثه . | (١١) ب : ويسمى .                           |
| (٢) ب : تسعة عشر . | (١٢) ب : احديها ، ج : احدها ، د : احدهما . |
| (٣) د : كلام .     | (١٣) ب ، د ، ويسمى .                       |
| (٤) د : في .       | (١٤) ب : تصورهما .                         |
| (٥) د : المنطقة .  | (١٥) ب ، د : ويسمى .                       |
| (٦) د : المواد .   | (١٦) — د .                                 |
| (٧) ب ، د : يكون . | (١٧) في + أ .                              |
| (٨) ب : الاولى .   | (١٨) د : مثله أن فاعل يخبر .               |
| (٩) د : يكون .     | (١٩) د : نشاهد .                           |
| (١٠) في + أ .      | (٢٠) د : الحكم .                           |

ليس على سبيل الاتفاق ، وإلا لما كان دائماً ، ولا أكثر<sup>١</sup> كثيراً الإسهاب على شرب السقمونيا<sup>٢</sup> وتسمى تجريبات ..

وقد تكفي<sup>٣</sup> المشاهدة مرة أو مرتين لانضمام قرائن اليها ، كالحكم بأن نور القمر مستفاد من الشمس وتسمى<sup>٤</sup> حدسيات . وأما الظنيات ، فمقدمات يحكم العقل بها مع تحويز نقيضها تحويزاً مرجوحاً . وأما المشهورات ، فما اعترف به<sup>٥</sup> الجمهور لمصلحة عامة أو بسبب<sup>٦</sup> رقة أو حمية ، مثل : العدل حسن<sup>٧</sup> ، والظلم قبيح<sup>٧</sup> وكشف العورة مذموم<sup>٨</sup> ، ومواساة الفقراء محمودة<sup>٩</sup> .

وأما مقدمات المغالطات ، فقضاء<sup>١٠</sup> الوهم في أمر غير<sup>١١</sup> محسوس قياساً على المحسوس ، كما قيل : كلُّ موجود فانه جسم ، أو حال في جسم ، وقد تستعمل<sup>١٢</sup> فيها الخيالات ، وهي قضايا تُذكر لترغيب النفس في شيء أو تنفيرها عنه<sup>١٣</sup> ، وقد تكون صادقة ، وأكثر ما تستعمل<sup>١٤</sup> ، ( فانما تستعمل في<sup>١٥</sup> ) القياسات الشعرية .

والثانية<sup>١٦</sup> : ما صح<sup>١٧</sup> نقله من عرف صدقه عقلاً ، وهم الانبياء عليهم الصلاة<sup>١٨</sup> والسلام ، وهو انما يفيد لنا اليقين إذا تواتر عندنا ، وعلمنا عصمة رواة العربية ، وعدم الاشتراك ، والمجاز والاضمار ، والتخصيص ، والنقل<sup>١٩</sup> ، والنسخ والمعارض العقلي الذي لو كان لرجح ، اذ العقل أصل النقل ، وتكذيب الاصل لتصديق الفرع محال<sup>٢٠</sup> لاستلزامه تكذيبه أيضاً .

(١) د : أكثرها .

(٢) السقمونيا : دواء مسهل ، وهو عشب ينبت بالجبال له ورق كاللباب ( تذكرة أولى الألباب ، ص ١٩٢ ) .

(٣) أ ، د : يكفي ، ب : تكفي . (٩) د : أمور . (١٤) د : الثانية .

(٤) أ : ويسمى ، د : سمي . (١٠) د : يستعمل . (١٥) أ : ما يصح .

(٥) — ب . (١١) د : أو تغيره عنه . (١٦) أ : الصلوة — ب ، د .

(٦) ب : سبب . (١٢) د : يستعمل . (١٧) — ب .

(٧) في + ب . (١٣) — ج . (١٨) ب : مع .

(٨) د : فوضا .



## الفصل الرابع :

### في أحكام النظر

وفيه مباحث

#### المبحث الاول :

ان النَّظَر الصحيح يفيد العلمَ ، والسمنية<sup>١</sup> انكروه<sup>٢</sup> مطلقاً ، والمهندسون في الإلهيات .

لنا : إنا نعلم بالضرورة أن من علم لزوم شيء<sup>٣</sup> لشيء ، وعلم معه وجود الملزوم . أو عدم اللزوم . علم من الأول وجود اللزوم<sup>٤</sup> ، ومن الثاني عدم الملزوم . وأيضاً فن علم أن العالم ممكن ، وأن كل ممكن فله سبب ، عليم قطعاً أن<sup>٥</sup> له سبباً<sup>٦</sup> .

احتجت السمنية بوجه<sup>٧</sup> ، الاول : إن العلم الحاصل عقيب النظر إن<sup>٨</sup> كان ضرورياً لما بان خلافه ، وإن كان نظرياً عاد الكلام في لازم النظر الثاني ، ولزم التسلسل<sup>٩</sup> .

الثاني : ان المطلوب<sup>١٠</sup> إن كان معلوماً فلا طلب ، وان لم يكن معلوماً ، فإذا حصل ، كيف نعرفه ؟ ..

---

(١) هم أصحاب سمن ، وهم عبدة أوثان يقولون بقدوم الدهر وبتناسخ الأرواح وأن — الأرض تهوي سفلأ (مفاتيح ص ٢٥) .

(٧) د : بوجود .

(٢) د : أنكره .

(٨) د : الحق ان .

(٣) د : الشيء .

(٩) ب : التس .

(٤) — ب ، ج ، د .

(١٠) ب : المط .

(٥) د : بأن العالم .

(٦) د : سبب .

الثالث : إن الذهن لا يقوى على استحضار مقدمتين معاً ، لإنا نجد من انفسنا  
إننا إذا<sup>١</sup> توجهنا الى مقدمة تعدّر علينا في تلك الحالة التوجه الى اخرى ، والمقدمة  
الواحدة<sup>٢</sup> لا تنتج<sup>٣</sup> .

وأجيب عن الأول : بأن العلم به وباستلزام المقدمتين معاً<sup>٤</sup> على الترتيب  
الخاص له ، ضروري . وظهور الخطأ بعد النظر الصحيح ممنوع<sup>٥</sup> .

وعن الثاني : أن طرفين معلومان والنسبة مهمة والمطلوب<sup>٦</sup> تعيئها ، فاذا حصل  
تميز عن غيره بطرفين .

وعن الثالث : إن الذهن يستحضرهما كما يستحضر طرفي الشرطية  
ويحكم<sup>٧</sup> — بالملازمة أو المعاندة بينهما .

واحتج المهندسون بوجهين ، الأول : إن التصديق موقوف على التصور وذات  
الله تعالى غير معلومة<sup>٨</sup> ولا جائزة التعقل ، سنذكره في الكتاب الثاني فلا يكون  
محكوماً عليه .

والثاني : أن أقرب الأمور الى الانسان هويته التي يشير إليها بقوله : «أنا» و  
«أنت» ترى في مباحث النفس اختلافات كثيرة في انها ما هي<sup>٩</sup> — وكيف  
هي<sup>١٠</sup> ، فما ظنك<sup>١١</sup> بابعدها عن الأوهام والعقول<sup>١٢</sup> .

واجيب عن الأول : بأن التصديق يتوقف على تصوّر الطرفين باعتبار ،  
وذاتُ الله تعالى كذلك .

- 
- |                        |                         |
|------------------------|-------------------------|
| (١) أ : متى ، د : مع . | (٧) د : والحكم .        |
| (٢) د : الوجود .       | (٨) أ ، ب ، د : مقولة . |
| (٣) ب : لا ينتج .      | (٩) — د .               |
| (٤) — د .              | (١٠) — د .              |
| (٥) ب : ممر .          | (١١) د : يظنك .         |
| (٦) ب : المط .         | (١٢) د : العقل .        |

وعن الثاني : بأنه <sup>١</sup> دليلٌ على عُسرَةِ ، ولا شك فيه إذ الوهمُ يلبس العقل في مأخذه ، والباطل يشاكل الحقَّ في مباحثه ، ولذلك تخالفت فيه <sup>٢</sup> الآراء وتصادمت فيه <sup>٣</sup> الأهواء ، والسلف منعوا عنه <sup>٤</sup> إلا الأفراد من الأذكياء ، بل الكلام في الامتناع فروع :

الأول : النظر الصحيح يعدّ الذهن ، والنتيجة تفيضُ عليه عقيبهُ عادةً عند الشيخ أبي الحسن الأشعري <sup>٥</sup> ، ووجوباً عند الحكماء . وقالت المعتزلة : النظر يُولّدها في الذهن ، ومعنى التوليد : أن يوجب <sup>٦</sup> وجود <sup>٧</sup> شيء <sup>٨</sup> وجود آخر ، كحركة اليد والمفتاح ، وتبين <sup>٩</sup> فساده ببيان استناد جميع الممكنات الى الله تعالى ابتداءً .

الثاني : انه <sup>١٠</sup> لا بد بعد استحضار المقدمتين من ملاحظة الترتيب والهيئة العارضين <sup>١١</sup> لهما ، وإلا لما تفاوتت <sup>١٢</sup> الأشكال في جلاء <sup>١٣</sup> الانتاج وخفائه .

الثالث : المشهور أن النظر الفاسد لا يستلزم الجهل ، وقيل : بخلافه . والحق <sup>١٤</sup> أن الفساد إن كان مقصوداً على المادة استلزم ، وإلا فلا .

(١) أ : إنه .

(٢) — د .

(٣) — ب ، ج ، د .

(٤) أ : منه .

(٥) هو ابن الحسن علي بن اسماعيل بن اسحاق .. بن أبي موسى الأشعري كان أبوه من أهل السنة والجماعة ، ولد بالبصرة ٢٦٠ هـ ، وكان في بدايته تلميذاً للجبائي ، ثم انفصل عنه في مسألة (الصلاح والأصلح) واستطاع أن يتغلب على المعتزلة وغيرهم من المتكلمين (راجع ، دائرة المعارف الإسلامية ص ٤٣٢ — وما بعدها) .

(٦) — د .

(٧) د : يوجد .

(١١) أ : العارضتين .

(٨) د : الشيء .

(١٢) أ ، ج : تفاوت .

(٩) ب ، ج ، د : بين .

(١٣) في + ج .

(١٠) أ : الأشبه ، ب ، د : الأثية أنه .

(١٤) د : فالحق .

## المبحث الثاني :

في انه كاف في معرفة الله تعالى ؛ ولا حاجة الى المعلم ، ويدل عليه ما ذكرناه<sup>١</sup> .

احتجت<sup>٢</sup> الاسماعيلية<sup>٣</sup> بأن الخلاف والمراء مستمر بين العقلاء في ذلك ، ولو كفى العقل لما كان كذلك ، وأيضاً ، فإن الانسان لا يستقل<sup>٤</sup> بتحصيل أضعف العلوم ، فكيف بأصعبها .

وأجيب عن الأول : بانهم لو اتوا بالنظر الصحيح لما وقع لهم ذلك . وعن الثاني : بأن العسر مسلم ، ولا شك انه لو كان معلم يعلم المبادئ ، والحجج ، ويزيح الشكوك والشبه كان أوفق ، وانما النزاع في الامتناع .

## المبحث الثالث :

في وجوبه النظر في معرفة الله تعالى واجب<sup>٥</sup> . اما عندنا فلقوله تعالى : ﴿ قل انظروا ماذا<sup>٦</sup> في السموات والارض ﴾<sup>٧</sup> ، ونحوه<sup>٨</sup> . وأما عند المعتزلة ، فلان المعرفة واجبة عقلاً . وهي<sup>٩</sup> لا تحصل إلا بالنظر وما لا يتم<sup>١٠</sup> الواجب المطلق<sup>١١</sup> إلا به<sup>١٢</sup> ، فهو واجب .

---

(١) ب ، ج ، د : ما ذكرناه .

(٢) ج : واحتجت .

(٣) الاسماعيلية : فرقة من الشيعة أثبتت الإمامة لاسماعيل بن جعفر الصادق وأشهر القاهم (الباطنية) وقد لزمهم هذا اللقب لحكمهم بأن لكل ظاهر باطناً .. (الملل والنحل ص ١٩٨ - وما بعدها) .

(٤) د : لا يشتغل .

(٥) ج : قل أنظروا .. ونحوه .

(٦) د : انما .

(٧) (١٠) - ب ، ج ، د .

(٨) د : واجيب .

(٩) د : ما يتم .

(١٠) ب ، ج ، د : ما .

(١١) - ج .

(١٢) سورة يونس ، آية ١٠١ .

(١٣) أ : به وكان مقدوراً للمكلف .

واعترض عليه بأن مبناه على حكم العقل ، وسيأتي الكلام فيه ، وامتناع  
العرفان بغيره<sup>١</sup> ، واستحالة التكليف بالمحال<sup>٢</sup> ، وكلاهما ممنوع<sup>٣</sup> . وبأن قوله  
تعالى : ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾<sup>٤</sup> ، نفى الوجوب<sup>٥</sup> قبل البعثة  
لنفي<sup>٦</sup> لازمة ، فدلّ على أن الوجوب ليس إلا من الشرع .

( قيل : لو وجب من الشرع<sup>٧</sup> ) لزم إفحامُ الأنبياء . فإن المكلف لا ينظر ما لم  
يعلم وجوبه ، ولا يعلم ما لم ينظر .

قلنا : لو وجب عقلاً لأفحم أيضاً ، لأن وجوب النظر غير ضروري ، إذ هو  
متوقف على مقدمات تفتقر إلى أنظار دقيقة .

- 
- (١) — د .  
(٢) أ : بالبح ، ب : بالمحج .  
(٣) ب : ممر .  
(٤) سورة الاسراء ، آية ١٥ .  
(٥) ب ، ج ، د : الوجود .  
(٦) ب ، ينفي ، د : لانفا .  
(٧) في + ب ، — د .



# الكتاب الأول في الممكنات





## الباب الاول :

### في الأمور الكلية .. وفيه فصول



## الفصل الاول :

### في تقسيم المعلومات

المعلوم : إما أن يكون متحققاً في الخارج وهو الموجود ، أو لا وهو المعدوم . ومنا من ثلث القسمة ، وقال : المتحققُ إن تَحَقَّقَ باعتباره نفسه فهو الموجودُ ، وإن تحقق باعتبار غيره فهو الحال ؛ كالاجناس والفصول ، وحداً<sup>١</sup> الحال بأنه<sup>٢</sup> : صفةٌ غيرُ موجودة ولا معدومة<sup>٣</sup> في نفسها قائمةٌ بموجود .

وقال اكثر المعتزلة : المعلوم إن تحقق في نفسه فهو الشيء والثابت ، وإن لم يتحقق كالممتنع فهو المنفي ، والثابت إن كان له كون في الاعدان فهو الموجود ، وإلا فهو المعدوم . وهم يطلقون المعدوم على المنفي أيضاً ، فالثابتُ أعظمُ من الموجود ، والمعدوم من المنفي .

وزادُ مَثَبِيتو الحال منهم (قسماً آخر)<sup>٥</sup> ، فقالوا<sup>٦</sup> : الكائن إن استقلَّ بالكائنية ، فهو الذات الموجودة ، وإن لم يستقل فهو الحال .

وقال الحكماء : كلُّ ما<sup>٧</sup> يصح أن يُعْلَمَ<sup>٨</sup> إن كان له تَحَقُّقٌ ما ، فهو الموجود ، وإن لم يكن له ذلك فهو المعدوم . وقسموا الموجود الى ذهني وخارجي ، والخارجي الى ما لا يقبل العدم لذاته وهو الواجب ، والى ما يقبله وهو الممكن . والممكن الى

- 
- |                        |                           |
|------------------------|---------------------------|
| (١) أ ، ب ، د : وحدو . | (٥) — ب ، د .             |
| (٢) ج : بأنها .        | (٦) ب : فقال ، د : وقال . |
| (٣) — ج .              | (٧) ج : كلما .            |
| (٤) د : والثابت .      | (٨) ب : يعلم بوجه ما .    |

ما يكون في موضوع ، أي محلّ يقوم ما حلّ فيه وهو العَرَضُ ، وإلى ما لا يكون كذلك وهو الجَوْهَرُ .

والمتكلمون قَسَمُوهُ<sup>١</sup> الى ما لا أولَ لوجوده وهو القديم ، وإلى ما له أول وهو المحدث . والمحدثُ الى متحيز وهو الجوهر ، أو حال فيه وهو العرض ، وإلى ما يقابلها ، ثم استحالوه لأنه لو كان لشاركه الباري تعالى<sup>٢</sup> فيه ، وخالفه في غيره ، فيلزم التركيب . ومنع بأن الاشتراك في العوارض لا سيما في السلب ، لا يستلزم<sup>٣</sup> التركيب .

---

(١) ج : قسموا .

(٢) — أ ، ب .

(٣) د : تستلزم .

## الفصل الثاني : في الوجود والعدم

وفيه مباحث :

### المبحث الأول :

في تصوّر الوجود . وهو بديهيّ لوجوه<sup>١</sup> :

الأول : إنه<sup>٢</sup> جزء من وجودي المتصور بديهياً .

الثاني : التصديق البديهي بأن النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان ، مسبوق بتصور الوجود والعدم ، ومغايرتها التي هي الاثنية المتوقّفت تصورها على تصوّر الوحدة ، والسابق على البديهي أولى أن يكون بديهيّاً ، فتصورات هذه الأمور بديهية .

قيل : هذا التصديق إن كان بديهيّاً مطلقاً لم يَحْتَجْ<sup>٣</sup> الى دليل ، وإلاّ لَمْ يُفِد . قلنا : بداهة التصديق مطلقاً ، متوقفة على بداهة العلم بالجزء ، لا على حصول العلم ببداهته .

ولقائل أن يقول : التصديق موقوف على تصوّر الجزء باعتبار ، لا على تصور حقيقته<sup>٤</sup> ، فلا<sup>٥</sup> يلزم من تصوره بداهته .

الثالث : الوجود بسيط لامتناع تركبه عن الموصوف به ، أو بنقيضه<sup>٦</sup> ، فلا

---

(١) د : لوجود .	(٤) ب ، ج ، د : حقيقة .
(٢) — د .	(٥) أ : ولا .
(٣) د : تحتج .	(٦) ج : نقيضه .

يُحدّ١ ولا يُرسم، إذ لا شيء أعرف منه، وإن كان، فالرسم لا يعرف كنه الحقيقة.

### المبحث الثاني:

في كونه مشتركاً، مفهوم الوجود، وصف مشترك عند الجمهور، وخالفهم الشيخ<sup>٢</sup>.

لنا: انا نَجْزِم بوجود الشيء ونتردد في كونه واجباً، وجوهرأ، وعرضأ. ونقسم<sup>٣</sup> الموجود<sup>٤</sup> اليها<sup>٥</sup>، ومورد القسمة مشترك. وأستدل بأن مفهوم السلب واحد، فلو لم يتحد مقابله بطل الحصر العقلي، ومنع بأن كل إيجاب<sup>٦</sup> له سلب يقابله.

### المبحث الثالث:

في كونه زائداً، خلافاً للشيخ مطلقاً، والحكماء في الواجب. أما في الممكنات، فلأنا نتصورها<sup>٧</sup> ونشك في وجودها الخارجي والذهني حتى يقوم عليهما البرهان، ولأن الحقائق الممكنة تقبل الوجود والعدم، ووجوداتها ليست كذلك، وايضاً فالماهيات<sup>٨</sup> متخالفة والوجود مشترك فلا يكون نفسها ولا جزءاً منها، وإلا لكانت لها فصول تشاركها<sup>٩</sup> في مفهوم الوجود، وتكون<sup>١٠</sup> لها فصول أخر ويتسلسل.

---

(١) أ : فلا يحدو.

(٢) يريد: شيخ الاشاعرة، الامام أبو الحسن الأشعري — (أنظر ترجمته فيما بعد).

(٣) ج : ويقسم.

(٧) ب، ج، د: تصور.

(٨) أ : فالمهيات.

(٤) ب، ج، د: الموجود.

(٩) د : يشاركها.

(٥) أ : اليها.

(١٠) د : ويكون.

(٦) — ب، ج، د.

واحتج الشيخ بأنه لو زاد لقام ، بالمعدوم . قلنا : بالماهية<sup>١</sup> من حيث هي هي ،  
واما في الواجب<sup>٢</sup> ، فلو جوه :

الأول : إنه لو تجرد ، لتجرد لغيره ، وإلا لتنافت<sup>٣</sup> لوازمه فيكون ممكناً . قيل :  
تجرده لعدم الموجب لعروضه . قلنا : فيحتاج الى عدمه . قيل : الوجود مشكك .  
قلنا : إن سلم فلا يمنع المساواة<sup>٤</sup> في تمام الحقيقة ، وإلا يلزم تركب الوجود ، أو  
المباينة الكلية بين الوجودين .

وقد بان فسادهما ، وأيضاً فالواقع على أشياء بالتشكيك لا بد وأن يكون من  
عوارضها ، فالمعروضات إن تماثلت ، أو تجانست<sup>٥</sup> لزم ( المحالان المذكوران<sup>٦</sup> ) ،  
وإن تباينت<sup>٧</sup> كان كل منهما مخالفاً للآخر بالذات ، ومشاركاً له<sup>٨</sup> في مفهوم هذا  
العارض ، وهو عين المدعي .

الثاني : مبدأ الممكنات . لو كان<sup>٩</sup> الوجود وحده لشاركه كل وجود ، وإلا  
لكان<sup>١٠</sup> السلب جزءاً منه .

قيل : التجرد شرط تأثيره . قلنا : فيكون كل وجود سبباً ، إلا إن كان الأثر  
تخلف عنه لفقد شرطه الممكن حصوله .

الثالث : إن وجوده معلوم ( وذاته غير معلومة )<sup>١١</sup> ، فوجوده غير ذاته<sup>١٢</sup> .

احتج الحكماء بأن وجوده لو زاد لاحتاج الى معروضه ، فاحتاج الى سبب<sup>١٣</sup>

(٨) ب ، د : كل واحد .

(٩) في + ج .

(١٠) في + ج .

(١١) ج : كان .

(١٢) في + ج .

(١٣) في + ب .

(١٤) د : سلب .

(١) أ : فالمهية .

(٢) أ : الواجب تعالى .

(٣) د : تنافت .

(٤) د : المساوات .

(٥) ب ، د : تجانست باعتبار آخر .

(٦) في + أ .

(٧) غير واضحة في أ .

مقارن (في عروضه له) <sup>١</sup>، فتقدم ذاته بالوجود على وجوده، ويتلزم التسلسل <sup>٢</sup>. أو مباين، فيكون <sup>٣</sup> ممكناً.

وأجيب بأن العلة المقارنة لا يجب تقدمها بالوجود، فإن ماهية الممكنات علة <sup>٤</sup> قابلة لوجوداتها، وأجزاء الماهية <sup>٥</sup> علة لقوامها مع أن تقدمها ليس بالوجود.

فرع: اتصاف الشيء بالوجود ليس لأجل صفة قائمة به، فإن قيام الصفة به فرع على <sup>٥</sup> كونه موجوداً، فلو تعلل في <sup>٦</sup> كونه موجوداً بها <sup>٧</sup>، لزم الدور.

#### المبحث الرابع:

في أن المعدوم ليس بثابت <sup>٨</sup>، لأن <sup>٩</sup> المعدوم إن كان مساوياً للمنفى وأخص منه، وكل منفى ليس بثابت <sup>١٠</sup>، فالمعدوم ليس بثابت <sup>١١</sup>، وإن كان أعم منه لم يكن نفيّاً صرفاً، وإلا لما بقي فرق <sup>١٢</sup> بين العام والخاص. فكان <sup>١٣</sup> ثابتاً، وهو مقول <sup>١٤</sup> على المنفي، فالمنفي ثابت <sup>١٥</sup> هذا خلف <sup>١٦</sup>.

احتجت المعتزلة: بأن المعدوم متميز لكونه معلوماً، ومقدوراً، ومراداً بعضه دون بعض، وكل متميز ثابت، فالمعدوم ثابت. وبأن الامتناع نفي لأنه صفة <sup>١٧</sup> الممتنع المنفي. والإمكان <sup>١٨</sup> ثابت، فالمعدوم الموصوف به ثابت.

- 
- |                         |                   |
|-------------------------|-------------------|
| (١) — أ، ب، د.          | (٨) د : في بت أن. |
| (٢) ب : التس.           | (٩) — أ، ب.       |
| (٣) في + ب : أن يكون.   | (١٠) د : ثابت.    |
| (٤) أ : المهيّة.        | (١١) د : ثابت.    |
| (٥) د : عليه.           | (١٢) د : وكان.    |
| (٦) — أ، ب، د.          | (١٣) د : منقول.   |
| (٧) أ، ب : به، د : أنه. | (١٤) في + ب.      |

(١٥) أ، ب : هف. الخلف : يقصد برهان الخلف، وهو نوع من البرهنة أساسها إثبات صحة المطلوب بإبطال نقيضه أو فساد المطلوب بإثبات نقيضه (المعجم الفلسفي ص ٣٣).

(١٦) في + ج.

(١٧) ب : والامكان.



وأجيب بأن الأول: منقوض بالممتنعات، والخياليات، والمركبات، ونفي الوجود. وعن الثاني: بأن الإمكان والامتناع<sup>١</sup> من الأمور<sup>٢</sup> العقلية على ما سنبينه<sup>٣</sup>.

الخامس: في الحال<sup>٤</sup>. اتفق الجمهور على نفيه، وقال به القاضي<sup>٥</sup> أبو بكر منا، وأبو هاشم<sup>٦</sup> من المعتزلة، وإمام الحرمين<sup>٧</sup> وأولاً<sup>٨</sup>، واحتجوا على ذلك بأن الوجود وصف مشترك ليس بوجود، وإلا لساوى غيره في الوجود، فيزيد وجوده، ويلزم التسلسل<sup>٩</sup>، ولا معدوم لأنه لا يتصف بمنافيه، وبأن السواد يشارك<sup>١٠</sup> البياض في اللونية، ويخالفه في السوادية. فإن وجداً، كان أحدهما قائماً بالآخر، وإلا لاستغنى كل<sup>١١</sup> منهما عن الآخر، فلا يلتزم منها حقيقة واحدة. وإذا كان

(١) أ: الامتناع والامكان.

(٢) أ: الاعتبارات.

(٣) في ب: إن شاء الله تعالى.

(٤) الحال في اللغة: ما عليه الشيء. وعند المتكلمين. قال أبو هاشم الجبائي بأن العلم والقدرة والإرادة الإلهية (أحوال) والحال عنده، لا هي موجودة ولا هي معدومة، لا هي معلومة ولا هي مجهولة، لا هي قديمة ولا هي حديثة وإنما هي مجرد اعتبارات ذهنية. وقد قال بها أيضاً الباقلاني والجويني من أئمة الأشاعرة (المعجم الفلسفي ص ٦٦).

(٥) هو القاضي أبو بكر الباقلاني، من أئمة الأشاعرة. قرأ على أبي العباس بن مجاهد البصري تلميذ أبي الحسن الأشعري، وكانت وفاته ببغداد سنة ٤٠٣ هـ (دائرة المعارف الإسلامية، المجلد السادس ص ١٠٥، ١٠٦).

(٦) هو أبو هاشم عبد السلام بن محمد الجبائي، من كبار شيوخ المعتزلة، توفي ببغداد سنة ٣٢١ هجرية (طبقات المفسرين للسيوطي ص ١٠٣).

(٧) هو إمام الحرمين أبو المعالي الجويني، من أشهر أئمة الأشاعرة، كان استاذاً لأبي حامد الغزالي، توفي ٤٧٨ هجرية (الجويني للدكتور / فوقية حسين ص ٥٦ وما بعدها).

(٨) في + ج. في هامش نسخة أ كتب الناسخ (المقصود بأولاً) في أول الأمر ثم رجع — إمام الحرمين — عن ذلك.

(٩) ب: التس.

(١٠) — د.

(١١) د: كل واحد.

كذلك لزم قيام العرض بالعرض وهو محال<sup>١</sup> لما<sup>٢</sup> سنذكره، وإن عُديما<sup>٣</sup> أو أحدهما، لزم تركيب<sup>٤</sup> الموجود<sup>٥</sup> عن المعدوم، وهو ظاهر<sup>٦</sup> الامتناع.

والجواب عن الأول: إن الوجود موجود ووجوده ذاته، وتميزه عن سائر الموجودات بقيد سلبي، فلا يتسلسل.

وعن الثاني: بأن اللونية والسوادية موجودتان قائمتان بالجسم، إلا أن قيام إحدهما<sup>٧</sup> موقوف على قيام الأخرى<sup>٨</sup>، أو أحدهما<sup>٩</sup> قائمة بالجسم والأخرى بها، والامتناع ممنوع<sup>١٠</sup>، والتركيب<sup>١١</sup> في العقل لا في الخارج، وفيه نظر.

- 
- (١) أ، ب: مع.
  - (٢) أ: على ما، ب: كما.
  - (٣) مطموسة في د.
  - (٤) د: تركيب.
  - (٥) د: الوجود.
  - (٦) ب: ط.
  - (٧) أ، ب: أحديهما.
  - (٨) ج: الآخر.
  - (٩) أ: أحديهما.
  - (١٠) أ: ع، ب: ممر.
  - (١١) أ، ب، د: أو التركيب.

## الفصل الثالث:

### في الماهية<sup>١</sup>

وفيه مباحث :

#### المبحث الأول :

إن لكل شيء حقيقة هوبها هو، وهي مغايرة لما عداها ، فالانسانية من حيث هي ، لا واحدة ولا كثيرة ، وإن لم تخل عن احديها ، وتسمى المطلق . والماهية<sup>٢</sup> بلا شرط شيء<sup>٣</sup> ، فإن اخذت مع الشخصات واللواحق<sup>٤</sup> تسمى<sup>٥</sup> مخلوطة<sup>٦</sup> ؛ والماهية<sup>٧</sup> بشرط شيء وهو موجود في الخارج ، وكذا الأول لكونه جزءاً منه ، وإن أخذت بشرط العراء عنها تسمى<sup>٨</sup> مجردة<sup>٩</sup> . والماهية<sup>١٠</sup> بشرط لا شيء<sup>١١</sup> ، وذلك المجرد<sup>١٢</sup> إنما يكون في العقل ، وإن كان كونه فيه من اللواحق ، إلا أن المراد تجريده عن اللواحق الخارجية ، فالمجرد والمخلوط<sup>١٣</sup> يتباينان تباين أخصين تحت أعم ، وهو المطلق ، وبه ظهر ضعف ما زعم أفلاطون وهو أن لكل نوع شخصاً مجرداً خارجياً ، لانه الجزء المشترك بين المخلوطات الخارجية .

- 
- |  |                          |
|--|--------------------------|
| (١) أ : المهية .   | (٧) أ : المهية .         |
| (٢) أ : المهية .   | (٨) أ ، ب : تسمى .       |
| (٣) — ب .  | (٩) ب ، ج ، د : مجرداً . |
| (٤) أ : واللواحق بها .   | (١٠) أ : المهية .        |
| (٥) أ ب : تسمى .   |                          |
| (٦) ب ، ج ، د : مخلوقاً .  |                          |
| (١١) ب ، د . في هامش أ كتب الناسخ : المقصود بشرط ان لا يصاحبها شيء من الشخصات واللواحق . |                          |
| (١٢) — ب ، د .   |                          |
| (١٣) أ : والمخلوطة ، د : المخلوط .   |                          |

## المبحث الثاني :

في اقسامها . الماهية<sup>١</sup> : إما أن تكون بسيطة<sup>٢</sup> أو مركبة<sup>٣</sup> ؛ خارجية ، أي ملتزمة<sup>٤</sup> عن أجزاء متميزة في الخارج : كالانسان المركب عن<sup>٥</sup> البدن والروح ، والمثلث المركب عن<sup>٦</sup> الخطوط ، أو عقلية لا تتميز بأجزائها<sup>٧</sup> في الخارج : كالمفارقات إن جعلنا الجوهر جنساً لها<sup>٨</sup> ، وكالاسوداد<sup>٩</sup> المركب من اللونية والسوادية<sup>١٠</sup> . والأجزاء : إما أن تكون<sup>١١</sup> متداخلة : كالأجناس والفصول<sup>١٢</sup> أو متباعدة متشابهة ، كوحدة العشرة ، أو متخالفة عقلية<sup>١٣</sup> : كالهوى<sup>١٤</sup> والصورة<sup>١٥</sup> ، أو خارجية<sup>١٦</sup> محسوسة : كأعضاء البدن . وأيضاً : فإما أن تكون وجودية بأسرها حقيقية<sup>١٧</sup> ، كما سبق ، أو اضافية : كأجزاء الاقرب ، أو ممتزجة منهما<sup>١٨</sup> : كسرير الملك<sup>١٩</sup> وإما أن يكون<sup>٢٠</sup> بعضها وجودياً ، وبعضها عدمياً : كأجزاء الأول .

فروع : الأول : قيل : البسائط غيرُ مجعولة اذ المحجوج<sup>٢١</sup> الى السبب هو

- 
- |   |                           |
|---|---------------------------|
| (١) أ : الماهية .   | (٧) ب ، ج ، د : والسواد . |
| (٢) ب ، ج ، د : ملتزمة .  | (٨) د : السواد .          |
| (٣) ب : من .  | (٩) ب ، د : يكون .        |
| (٤) ب : من .  | (١٠) د : الفصول .         |
| (٥) .. بأجزائها .   | (١١) د : معقولة .         |
| (٦) — أ ، ب ، د .   |                           |
| (١٢) الهوى : كلمة يونانية الأصل ، ويراد بها المادة الاولى ، وهو كل ما يقابل الصورة ، وترجع هذه الكلمة الى أرسطو (المعجم الفلسفي ص ٢٠٨) .    |                           |
| الصورة : هي ما يقابل المادة ، وقد عني أرسطو بهذا التقابل وبنى عليه فلسفته كلها وطبقه في الطبيعة وعلم النفس والمنطق (المعجم الفلسفي ص ١٠٧) . |                           |
| (١٣) د : الصورت .   | (١٧) — ج ، د .            |
| (١٤) في + أ ، — ب ، د .   | (١٨) د : تكون .           |
| (١٥) د : حقيقة .  | (١٩) د : المحجوج .        |
| (١٦) د .  |                           |

الإمكان ، وهو إضافة ، فلا يعرض<sup>١</sup> لها . قلنا : اعتباراً عقلياً يعرض لها بالنسبة الى وجودها .

الثاني : المركب إن قاسم بنفسه ، استقل أحد<sup>٢</sup> أجزائه وقام الباقي به ، وإن قام بغيره ، قام به<sup>٣</sup> جميع أجزائه أو بعضه به ، والآخر بالقائم به .

الثالث : قيل : يجب أن يكون الفصل علة لوجود الجنس ، وإلا : فإما أن يكون<sup>٤</sup> الجنس علة له ، فيلزمه ( وجود الفصل كلما وجد الجنس )<sup>٥</sup> ، أو لا يكون فيستغني<sup>٦</sup> كل<sup>٧</sup> منهما عن الآخر ، فيمتنع التركيب منهما<sup>٨</sup> .

قلنا : إن أردتم بالعلة ما يتوقف الشيء عليه في الجملة ، فلا يلزم من عليّة الجنس استلزامه للفصل . وإن أردتم بها<sup>٩</sup> ما يوجبها ، فلا يلزم من عدم عليّة أحدهما للآخر<sup>١٠</sup> الاستغناء مطلقاً ، لجواز أن يكون<sup>١١</sup> الفصل أمراً حالاً في الجنس .

### المبحث الثالث :

في التعين . الماهية<sup>١٢</sup> من حيث هي لا تأبى الشركة ( والشخص يأبأها ، فإذا<sup>١٣</sup> فيه زائد )<sup>١٤</sup> وهو الشخص<sup>١٥</sup> ، ويدل على وجوده أمران :

الاول : انه جزء من الشخص الموجود ، فيكون موجوداً .

- |                              |                          |
|------------------------------|--------------------------|
| (١) د : تعرض .               | (٩) ب : به .             |
| (٢) — د .                    | (١٠) في + أ . — د .      |
| (٣) — د .                    | (١١) د : تكون .          |
| (٤) د : تكون .               | (١٢) أ : الماهية .       |
| (٥) — أ ، ب ، د .            | (١٣) أ : فاذن .          |
| (٦) د : عيني .               | (١٤) — ج .               |
| (٧) أ ، د : كل واحد .        | (١٥) ب ، ج ، د : الشخص . |
| (٨) أ : عنها ، + أ : بينها . |                          |

الثاني : لو كان التعين عديمياً ، لكان عدماً لتعين آخر ، فيكون أحدهما ثبوتاً وهو مماثل للآخر ، فيكونان ثبوتين .

ولقائل : أن يمنع<sup>١</sup> التماثل إذ لو تماثلت لم يتحصل<sup>٢</sup> الشخص من انضمام التعين الى الماهية<sup>٣</sup> ، لأن ضم الكلي الى الكلي<sup>٤</sup> لا يفيد الجزئية .

وانكره المتكلمون لوجوه<sup>٥</sup> : الاول : انه لو زاد لتشاركت<sup>٦</sup> أفرادها فيه ، وتمايزت بتعين آخر ، ولزم التسلسل<sup>٧</sup> .

(وأجيب بأنه مقول على افرادها قولاً عرضياً ، كالماهية<sup>٨</sup> ، وانها متخالفة بالذات)<sup>٩</sup> ، فلا حاجة لها<sup>١٠</sup> الى تعيينات أخرى .

الثاني : اختصاص هذا التعين بهذه الخاصة يستدعي تميزها ، فيلزم الدور ، ونوقض باختصاص الفصول بخصص<sup>١١</sup> الاجناس .

وأجيب بأنه يقتضي تميزها معه لا قبله .

الثالث : انضياف الشخص<sup>١٢</sup> الى الماهية<sup>١٣</sup> يستدعي وجودها ، لامتناع انضمام الموجود الى المعدوم ، فوجودها : إما أن<sup>١٤</sup> يقتضي تعيناً آخر ويلزم التسلسل<sup>١٥</sup> ، أو لا وهو المطلوب<sup>١٦</sup> . وأجيب بأن الوجود معه فرع . قال الحكماء : الماهية<sup>١٧</sup> إن

- 
- |                              |                          |
|------------------------------|--------------------------|
| (١) د : يتمتع .              | (١٠) - ج .               |
| (٢) في + أ ، د : لما يتحصل . | (١١) هكذا في الأصل .     |
| (٣) أ : الماهية .            | (١٢) ب ، ج ، د : الشخص . |
| (٤) - د .                    | (١٣) أ : الماهية .       |
| (٥) أ : بوجه .               | (١٤) - د .               |
| (٦) د : لتشاركت .            | (١٥) ب : التس .          |
| (٧) ب ، د : التس .           | (١٦) أ ، ب : المط .      |
| (٨) أ : كالمهية .            | (١٧) أ : الماهية .       |
| (٩) - ج .                    |                          |

اقتضت التشخيص<sup>١</sup> لذاتها انحصار نوعها في<sup>٢</sup> شخصها، لامتناع المخالفة بين لوازم الطبيعة الواحدة، والا فيتعلل<sup>٣</sup> تشخيصها<sup>٤</sup> بتشخيص موادها، واعراض تكتنف<sup>٥</sup> بها، فيتعدد<sup>٦</sup> بتعددتها.

قيل: عليّة<sup>٧</sup> تشخيص المواد وعوارضها إن تعلل بحقائقها لم يتعدد<sup>٨</sup>، وإلا لتسلسلت<sup>٩</sup> المواد، والحق إحالة ذلك الى إرادة الفاعل المختار.

- 
- (١) ب، د: الشخص.
  - (٢) — ب، ج، د.
  - (٣) أ: فيعلل، د: فتعلل.
  - (٤) ج: شخصها.
  - (٥) د: تكيف.
  - (٦) ب: فيعدد، د: فتعدد.
  - (٧) — ج.
  - (٨) في + د: تعدد.
  - (٩) أ: والا لتسلسل.

## الفصل الرابع :

في الوجوب والامكان والقدم والحدوث .

وفيه مباحث .

### المبحث الأول :

في أنها أمور عقلية لا وجود لها في الخارج . أما الوجوب<sup>١</sup> والامكان فلانها لو وجدا لكان نسبة الوجود الى الوجوب بالوجوب والى الامكان بالامكان ، وإلا لأمكن الواجب ووجب الممكن وهو محال<sup>٢</sup> ، فيلزم التسلسل<sup>٣</sup> . ولأن اقتضاء الوجود ولا اقتضاؤه<sup>٤</sup> المحوُّج الى الایجاد السابق على وجود الممكن ، مقدمان بالذات على وجود الواجب والممكن ، فلو وجد ألزم تقدم الصفة على الموصوف .

قيل : يناقضان الامتناع العدمي<sup>٥</sup> ، فيكونان وجوديين . قلنا : نقيض ما يكون عدماً لموجود خارجي يكون<sup>٦</sup> موجوداً لا نقيض<sup>٧</sup> الاعتبار العقلية . وأما القدم والحدوث ( فلانها لو وجدا )<sup>٨</sup> ، لقدم القدم وحدث الحدوث ولزم التسلسل<sup>٩</sup> .

### المبحث الثاني :

في أحكام الوجوب<sup>١٠</sup> لذاته . الأول : انه يتنافي الوجوب لغيره ، وإلا لارتفع بارتفاعه ، فلا يكون واجباً لذاته .

- 
- |                    |                           |
|--------------------|---------------------------|
| (١) د : الوجود .   | (٦) د : تكون .            |
| (٢) أ : مح .       | (٧) د : يقض .             |
| (٣) أ ، ب : التس . | (٨) — د .                 |
| (٤) أ : اقتضائه .  | (٩) أ ، ب : التس .        |
| (٥) — د .          | (١٠) ب ، ج ، د : الوجود . |



الثاني : انه ينافي التركيب لاحتياجه الى <sup>١</sup> الأجزاء المغايرة للمركب .

الثالث : انه لو قدر كونه ثبوتاً لما زاد على الذات ، وإلا لاحتاج اليه وأمكن .  
وما قيل : انه نسبةً بينه وبين الوجود فيتأخر ، فيزيد تنافي <sup>٢</sup> الفرض المذكور .

الرابع : انه لا يكون مشتركاً بين اثنين ، وسنذكره . فالواجب إذا اتصف بصفات ، فالوجوب <sup>٣</sup> الذاتي للذات وحدة ، والصفات <sup>٤</sup> واجبة به .

### المبحث الثالث :

في أحكام الإمكان . الاول : انه مُخَوِّج الى السبب لأن الممكن لما استوى اليه طرفاه ، امتنع وجوده . إلا لمُرجِّح ، والعلم به بديهي والفرق بينه وبين قولنا : الواحد نصف ، ونحوه <sup>٥</sup> ، الالف <sup>٦</sup> .

قيل : الحاجة ليست ثبوتية ، وإلا لكانت ممكنة ، لانها صفة الممكن ، فيكون لها حاجة أخرى ويتسلسل <sup>٧</sup> ، ولكانت ( متقدمة على موصوفها المنسوبة هي اليه لتقدمها على التأثير المتقدم على وجود ) <sup>٨</sup> ، الأثر ، وهو محال <sup>٩</sup> ، ولا المؤثرية لأنها لو وجدت لأمكن ، لأنها صفة المؤثر ونسبة بينه وبين الأثر ، فيستدعي مؤثراً له مؤثرات أخرى ويتسلسل ؛ وأيضاً فالتأثير <sup>١٠</sup> حال الوجود وتحصيل الحاصل ، وحال العدم جمع بين النقيضين ؛ وأيضاً لو احتاج الوجود لإمكانه <sup>١١</sup> الى مُرجِّح ، لاحتاج العدم أيضاً لكنه نفْي محض ، فلا يكون أثراً .

- 
- |                           |                      |
|---------------------------|----------------------|
| (١) — ب .                 | (٧) أ : يتس .        |
| (٢) ج : ما في .           | (٨) — ج .            |
| (٣) ب ، ج ، د : فالوجود . | (٩) أ ، ب : مح .     |
| (٤) د : الصفات .          | (١٠) أ : التأثير .   |
| (٥) د : ونحوه .           | (١١) ج : في إمكانه . |
| (٦) أ ، ب ، د : للالف .   |                      |

واجيب عن الثلاث<sup>١</sup>. الأول : بانه لا يلزم من عدمية<sup>٢</sup> الحاجة المؤثرية<sup>٣</sup> أن لا تكون<sup>٤</sup> الذات محتاجة<sup>٥</sup> ومؤثراً فيها<sup>٦</sup>، كما أن القول بأن عدم ليس أمراً ثبوتياً لا يستلزم أن لا يكون معدوماً. والمراد من التأثير أن وجود المؤثر يستتبع وجود الأثر، وأيضاً العلم بأن شيئاً ما يؤثر في شيء أو يحتاج الى شيء آخر<sup>٧</sup>، أمرٌ بديهي لا يقبل التشكيك.

وعن الرابع : بأن القدم إن لم يوصف<sup>٨</sup> بالامكان<sup>٩</sup>، فلا إشكال، وإن وصفت به جاز كونه أثراً، ويكون المؤثر فيه على ما سبق<sup>١٠</sup> من التفسير، عدم علة الوجود. ولصعوبة هذا الإشكال، قيل : علة الحاجة هو<sup>١١</sup> الحدوث أو الإمكان معه، وليس كذلك لانه صفة الوجود المتأخر عن التأثير المتأخر عن الحاجة، فلا يكون علة لها ولا جزءاً منها ولا شرطاً لتأثير علتها.

الثاني : لا يكون أحد طرفيه أولى به لذاته لأنه<sup>١٢</sup> إن أمكن طريان الطرف الآخر، فاما أن يطرأ لسبب، فتفتقر<sup>١٣</sup> الأولوية الى عدمه أولاً لسبب ترجيح المرجوح بلا مرجح وهو محال<sup>١٤</sup>، وان لم يكن<sup>١٥</sup> كان الاول<sup>١٦</sup> واجباً.

الثالث : الممكن ما لم يتعين صدوره عن مؤثر لم يوجد، وذلك التعين يسمى

- 
- |   |                             |
|---|-----------------------------|
| (١) أ، ب، د : الثلث.                            | (١٠) أ : على قد سبق.        |
| (٢) أ : عدم.                                    | (١١) د : في.                |
| (٣) أ : والمؤثرية.                              | (١٢) ب، ج، د : لأنه ح!      |
| (٤) أ، د : يكون.                                | (١٣) ب : فيفتقر، د : منعت.  |
| (٥) أ، ب، د : محتاجاً.                          | (١٤) أ، ب : مح.             |
| (٦) — أ، ب، د.                                  | (١٥) ج : يمكن.              |
| (٧) — ب، ج، د.                                  | (١٦) أ : الاولى، ج : الاول. |
| (٨) د : يتصف.                                   |                             |
| (٩) في + أ : الامكان، أ : بالرجان، د : بالرجان. |                             |

الوجوب السابق، وإذا<sup>١</sup> وجد فحالك وجوده لا يقبل<sup>٢</sup> العدم، وهو الوجوب اللاحق، فالوجوبان عرضا للممكن لا من ذاته.

الرابع: الممكن يستصحب الاحتياج حالة البقاء<sup>٣</sup>، لبقاء الإمكان الموجب له، فإن الامكان للممكن ضروري، وإلا لجاز أن ينقلب الممكن واجباً أو ممتنعاً، وإلا<sup>٤</sup> لاحتاج<sup>٥</sup> في إمكانه الى سبب.

قيل: تأثير المؤثر. اما في حاصل وهو محال<sup>١</sup>، أو متحدد، فالحاجة له دون الباقي. قلنا: المعنى بالتأثير دوام الأثر بدوام مؤثره.

#### المبحث الرابع:

في القديم، وهو ينافي تأثير المختار، لأنه مسبوق<sup>٦</sup> بقصد<sup>٧</sup> المقارن لعدم الأثر، فإن القصد الى إيجاد الموجود محال<sup>٨</sup>. والحكماء انما أسندوا العالم مع اعتقاد قديمه الى الصانع، لاعتقادهم انه موجب بالذات<sup>٩</sup>. ثم المتكلمون اتفقوا على نفيه عما سوى ذات الله تعالى<sup>١٠</sup> وصفاته. والمعتزلة وإن أنكروا قديم الصفات، لكنهم<sup>١١</sup> قالوا به في المعنى لانهم اثبتوا احوالاً خمسة لا أول<sup>١٢</sup> لها<sup>١٣</sup>، وهي الوجودية<sup>١٤</sup>، والحيية<sup>١٥</sup>، والعالمية، والقادرية، والالوهية، وهي حالة خامسة<sup>١٥</sup> اثبتها أبو هاشم علة للاربع<sup>١٦</sup> مميزة للذات.

---

(١) ج : فاذا.	(٩) — أ.
(٢) د : يقبل.	(١٠) — ب، د.
(٣) — د.	(١١) — ب، ج، د.
(٤) — أ، ب، د.	(١٢) في + د.
(٥) ج : احتاج.	(١٣) د : موجودة.
(٦) أ، ب : مع.	(١٤) — ب، ج : الحية، د : الحسية.
(٧) أ : بقصده.	(١٥) — أ، ج، د.
(٨) أ، ب : مع.	(١٦) ب، ج، د : الأربع.

### المبحث الخامس :

في الحدوث ، وهو كون الوجود مسبقاً بالعدم ، وقد يُعبر عنه بالحاجة الى الغير ، ويسمى حدوثاً ذاتياً . قال الحكماء : الحدوثُ بالمعنى الاول يستدعي تقدم مادة ومدة ، اما الأول : فلأن إمكان المحدث موجود قبله <sup>١</sup> ، فيكون له محل غير المحدث وهو المادة .

واما الثاني : فلأن عدمه قبل وجوده ، وهذه <sup>٢</sup> القبلية ليست بالعلية ، والذات ، والشرف <sup>٣</sup> والمكان ، فهي بالزمان .

وأجيب عن الأول : بأن الامكان عديمي ؛ وعن الثاني : بأن القبلية قد تكون بغير ذلك ، كقبلية اليوم على الغد .

---

(١) - ب .

(٢) ج : فهذه .

(٣) في + د .

(٤) د : لغير .

## الفصل الخامس :

### في الوحدة والكثرة

وفيه مباحث :

#### المبحث الاول :

في حقيقتها . الوحدة كون الشيء ، بحيث لا ينقسم الى أمور متشاركة في الماهية<sup>١</sup> ، والكثرة ما يقابلها ، ثم الوحدة مغايرة<sup>٢</sup> للوجود والماهية<sup>٣</sup> ، فإن الكثير من حيث هو كثير موجود وانسان<sup>٤</sup> وليس بواحد ، وكذا الكثرة ، وثابتة في الخارج لانها<sup>٥</sup> جزء من الواحد<sup>٦</sup> الموجود ، ولانها<sup>٧</sup> لو كانت عدماً<sup>٨</sup> لكانت عدم الكثرة ، والكثرة بمجموع الوحدات العدمية ، فيكون ( النقيضان<sup>٩</sup> عديمين ، وهو محال<sup>١٠</sup> ، فالوحدة<sup>١١</sup> وجودية ، (والكثرة بمجموع الوحدات ، فتكون وجودية ايضاً<sup>١٢</sup> ) وعورض بان الوحدات لو وجدت<sup>١٣</sup> لكانت متشاركة في كونها وحدات متميزة<sup>١٤</sup> بخصوصيات ، فتكون لها وحدات أخرى ، ويلزم التسلسل<sup>١٥</sup> .

والحق أن الوحدة والكثرة من الاعتبار العقلية .

فرع : الوحدة لا تقابل الكثرة لذاتها ، إذ ليست احدهما عدم الأخرى ولا

- 
- |                       |                       |
|-----------------------|-----------------------|
| (١) أ : المهيمة .     | (٨) د : القيصا .      |
| (٢) أ : المهيمة .     | (٩) ب : مع .          |
| (٣) + أ : أي ماهية .. | (١٠) في + أ .         |
| (٤) أ : لأنه .        | (١١) - أ .            |
| (٥) في + د .          | (١٢) د : وجد .        |
| (٦) د : ولأنه .       | (١٣) ج ، د : متميزة . |
| (٧) د : علمية .       | (١٤) أ : التس .       |

ضدًا لها ، ولا مضايقة لتقوم الكثرة (بها ، بل لكونها مكيال الكثرة)<sup>١</sup> وهي<sup>٢</sup> إضافة عرضت<sup>٣</sup> لها .

### المبحث الثاني :

في أقسام الوحدات . الواحد ان ، منع<sup>٤</sup> نفس مفهومه عن الحمل على كثيرين ، فهو الواحد بالشخص ، وان لم يمنع فهو واحد من وجه ، كثير<sup>٥</sup> من وجه . فجهة الوحدة إن كانت نفس الماهية<sup>٦</sup> ، فهو الواحد بالنوع وإن كان<sup>٧</sup> جزءاً منها<sup>٨</sup> ، فهو الواحد بالجنس ، أو بالفصل ، وإن كان<sup>٩</sup> خارجاً<sup>١٠</sup> عنها فهو الواحد بالعرض . أما المحمول كاتحاد القطن والثلج في البياض ، أو بالموضوع كاتحاد الكاتب والضاحك ( في الانسان )<sup>١١</sup> ، والواحد بالشخص ان لم يقبل القسمة أصلاً ، فإن لم يكن له مفهوم سواء فهو الوحدة<sup>١٢</sup> . وإن كان ( له مفهوم سواء )<sup>١٣</sup> ، فاما ان يكون ذات وضع ، وهو النقطة ، أو لا يكون وهو المفارق ، وان قبلها وتشابهت<sup>١٤</sup> أجزاؤه فهو الواحد بالاتصال ، وإلا فبالاجتماع . وقد يقال<sup>١٥</sup> الواحد بالاتصال لمقدارين<sup>١٦</sup> يتلاقيان عند حد مشترك ، كضلعي<sup>١٧</sup> الزاوية ، أو يتلازم طرفاهما<sup>١٨</sup> بحيث يلزم من حركة أحدهما حركة الآخر . وأيضاً ، فالواحد إن حصل له جميع ما يمكن له فهو الواحد التام ، وإن لم يحصل فهو الواحد الغير التام .

- |                       |                         |
|-----------------------|-------------------------|
| (١) في + أ .          | (١٠) ب : خارجة .        |
| (٢) أ ، ب ، د : وهو . | (١١) في + أ ، - د .     |
| (٣) د : وعرض .        | (١٢) د : الواحدة .      |
| (٤) - ب ، ج ، د .     | (١٣) في + أ ، - ج ، د . |
| (٥) د : وكثير .       | (١٤) د : شباهت .        |
| (٦) أ : المهية .      | (١٥) ج : ويقال .        |
| (٧) ب ، د : كانت .    | (١٦) ج : للمقدارين .    |
| (٨) ج : لها .         | (١٧) ب ، د : كضلع .     |
| (٩) د : كانت .        | (١٨) ب : طرفاها .       |

والتام إما طبيعي، أو وضعي<sup>١</sup>، أو صناعي؛ كزبد، ودرهم، وبيت، ثم الاتحاد بالنوع يسمى ماثلة، وبالجنس مجانسة، وبالعرض ان كان في الكم<sup>٢</sup> يسمى مساواة، وان كان في الكيف يسمى مشابهة، وان كان في المضاف يسمى<sup>٣</sup> مناسبة، وان كان في الشكل يسمى<sup>٤</sup> مشاكلة، وان كان في الوضع<sup>٥</sup> يسمى موازاة، وان كان في الأطراف يسمى مطابقة.

### المبحث الثالث:

في أقسام الكثير. كل شيئين هما متغايران، وقال مشايخنا: الشئان ان استقل كل واحد منها بالذات والحقيقة، بحيث يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر، فهما غيران، وإلا صفة وموصوف، أو كل وجزء، ولهذا قالوا الصفة مع الذات لا هو ولا غيره، وعلى الاصطلاح الاول، فالغيران إن اشتركا في تمام الماهية<sup>٦</sup>، فثلاث، وإلا فثلاثان متلاقيان إن اشتركا في موضوع، كالسواد والحركة، فانها يعرضان<sup>٧</sup> للجسم<sup>٨</sup> متساويان إن صدق كل واحد<sup>٩</sup> على كل<sup>١٠</sup> ما يصدق عليه الآخر، ومتداخلان إن صدق أحدهما على بعض ما يصدق عليه الآخر، فإن صدق الآخر على جميع أفرادها، فهو الأعم مطلقاً وإلا فكل<sup>١١</sup> منهما أعم من الآخر من وجه، وأخص من وجه، ومتباينان إن لم يشتركا (في الموضوع)<sup>١٢</sup>، ومتقابلان ان امتنع اجتماعهما في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد وان<sup>١٣</sup> كانا وجوديين

- 
- |                    |                                 |
|--------------------|---------------------------------|
| (١) - ب.           | (٨) أ، ب، د : الجسم.            |
| (٢) أ : بالكم.     | (٩) أ، د : واحد منها.           |
| (٣) ب، ج، د : سمي. | (١٠) - ب، ج، د.                 |
| (٤) ب، ج، د : سمي. | (١١) أ : كل.                    |
| (٥) د : وضع.       | (١٢) في + أ، - ج، د : في موضوع. |
| (٦) أ : المهية.    | (١٣) ب، د : فإن.                |
| (٧) د : معرضان.    |                                 |

امكن تَعَقُّلُ أحدهما بالذهول عن الآخر، فضدان كالسواد والبياض، وإن لم يكن<sup>١</sup>، فضا فان كالابوة والبنوة<sup>٢</sup>، وإن كان احدهما وجودياً والآخر عديمياً، فان اعتبر كون الموضوع مستعداً للاتصاف بالوجودي بحسب شخصه، أو نوعه، أو جنسه كالبصر والعمى، فعدم وملكة حقيقيان<sup>٣</sup>، وإن اعتبر فيه<sup>٤</sup> وجود الموضوع في وقت يمكن اتصافه به، فملكة وعدم مشهوران، وإن لم يعتبر<sup>٥</sup>، فسلب وإيجاب.

قيل: السواد من حيث هو<sup>٦</sup> ضد البياض مضاف<sup>٧</sup>. قلنا: المضاف<sup>٨</sup> حيثية السواد لا هو. قيل: التقابل<sup>٩</sup> تحت المضاف، فكيف يكون المضاف تحت. قلنا: المضاف تحت ما صدق عليه التقابل<sup>١٠</sup>، وهو أعم لصدقه على الضد، والإيجاب، والسلب، وتحت التقابل<sup>١١</sup> أو كلاهما<sup>١٢</sup>، (أو الذات معه)<sup>١٣</sup>، لا الذات وحدها<sup>١٤</sup>.

فروع: الأول: المثلان لا يجتمعان، وإلا لاتحدا<sup>١٥</sup> بحسب العوارض أيضاً، فيكونان هو هو، لا مثلين.

الثاني: التقابل بالذات بين السلب والإيجاب لان كل واحد من المضافين، والضدين إنما يقابل الآخر لاستلزامه عدمه، وإلا فهما كسائر المتباينات.

الثالث<sup>١٦</sup>: السلب والإيجاب لا يصدقان ولا يكذبان، وأما المضافان

- 
- |                       |                             |
|-----------------------|-----------------------------|
| (١) أ، ج: يمكن.       | (٩) أ، ب، د: المقابل.       |
| (٢) د: اليوه.         | (١٠) ب: المقابل.            |
| (٣) ب، ج، د: حقيقتان. | (١١) د: المقابل.            |
| (٤) — ج.              | (١٢) — ب.                   |
| (٥) د: تعتر.          | (١٣) — ب، د: والذات معه.    |
| (٦) ج: انه.           | (١٤) أ، ب، د: وحده.         |
| (٧) في + أ.           | (١٥) ب: لتحدا.              |
| (٨) — ب، د.           | (١٦) غير واضحة في ب، د: ج ١ |



فيكذبان لخلو المحل عنهما، والضدان لعدم<sup>١</sup> المحل، أو اتصافه بالوسط، كالفاتر، واللاعادل<sup>٢</sup>، واللاجائر<sup>٣</sup>، وخلوه عن الجميع، كالشفاف، والعدم، والملكة لعدم الموضوع، أو عدم<sup>٤</sup> استعدادها.

الرابع<sup>٥</sup>: المضافان يتلازمان طردأً وعكساً، والضدان قد يلزمان المحل على البديل<sup>٦</sup>: فيتعاقبان<sup>٧</sup> كالصحة والمرض، أو لا يتعاقبان كالحركة من الوسط واليه، فانه لا بد وأن<sup>٨</sup> يتوسطهما سكون في المشهور، وقد يلزم أحدهما كيباض الثلج.

الخامس<sup>٩</sup>: الاستقراء ذلك عل أن التضاد لا يكون إلا بين نوعين آخرين داخليين تحت جنس واحد، وأن المتباينين لا يضادهما شيء واحد.

- 
- (١) د : بعدم .
  - (٢) ج : الاعادل .
  - (٣) ج : الاجاير .
  - (٤) أ، د : وعدم .
  - (٥) غير واضحة في ب، — د .
  - (٦) د : البدن .
  - (٧) د : فيقائبان .
  - (٨) د : لابدان .
  - (٩) د : .. !

## الفصل السادس :

### في العلة والمعلول

وفيه مباحث :

#### المبحث الأول :

في أقسام العلة ، وهي أربعة<sup>١</sup> ، لأن ما يحتاج اليه الشيء ، اما أن يكون جزءاً منه ، أو لا يكون ، والاول<sup>١</sup> : اما ان يكون الشيء به<sup>٢</sup> بالفعل وهو الصورة ، أو بالقوة وهو المادة ، ويسمى<sup>٣</sup> العنصر والقابل أيضاً .

والثاني : اما أن يكون مؤثراً في وجوده ، وهو الفاعل ، أو في مؤثرته وهو الداعي والغاية .

#### المبحث الثاني :

في تعدد العلل والمعلولات . المعلول الواحد بالشخص لا تجتمع<sup>٥</sup> عليه علل<sup>٦</sup> مستقلة ، وإلا لاستغنى بكل واحد عن كل واحد ، فيكون ( مستغنياً عنها ومحتاجاً إليهما معاً )<sup>٧</sup> وهو محال<sup>٨</sup> . والمتماثلان يجوز تعليلهما بمختلفين ، كالتضاد والمركب ، قد تتعدد<sup>٩</sup> آثاره<sup>١٠</sup> . وكذا البسيط إن تعددت الآلات أو المواد<sup>١١</sup> ، وإن لم

- 
- |                 |  |
|-----------------|--|
| (١) ب : الاول . | (٧) أ ، ب ، د : مستغنياً ومحتاجاً عنها واليها معاً . |
| (٢) — ج .       | (٨) أ ، ب : مع .                                     |
| (٣) ب : تسمى .  | (٩) أ ، ب ، د : يتعدد .                              |
| (٤) — د .       | (١٠) د : وآثاره .                                    |
| (٥) أ : يجتمع . | (١١) د : والمواد .                                   |
| (٦) د : عله .   |  |

تتعدد<sup>١</sup>، فنعه جمهورُ الحكماء وتمسكوا بأن مصدرية هذا غير مصدرية ذاك، فإن دَخَلَا أو أحدهما في ذاته لزم التركيب، وإن خرجا كانا معلولين فيعود الكلام ويلزم التسلسل<sup>٢</sup>.

وأجيب بأن المصدرية من الاعتبارات العقلية التي لا وجود لها في الخارج، وعورض بأن الجسمية تقتضي<sup>٣</sup> (التحيز وقبول)<sup>٤</sup> الاعراض الوجودية عندكم مع بساطتها.

### المبحث الثالث:

في الفرق بين جزء المؤثر وشرطه. الجزء ما يتوقف عليه ذات المؤثر، والشرط ما يتوقف عليه تأثيره، لا تحقق ذاته، كاليبوسة للنار<sup>٥</sup>.

### المبحث الرابع:

قيل: الشيء الواحد لا يكون فاعلاً وقابلاً<sup>٦</sup> معاً، لأن القابل من حيث هو قابل لا يستلزم<sup>٧</sup> المقبول، والفاعل من حيث هو فاعل<sup>٨</sup> يستلزمه<sup>٩</sup>، ولأن القبول غير الفعل، فلا يكون مصدر أحدهما مصدراً للآخر<sup>١٠</sup>.

قلنا: عدم استلزام الشيء (باعتبار لا ينافي استلزامه)<sup>١١</sup> باعتبار آخر، ولهذا قيل: نسبة<sup>١٢</sup> القابل الـ المقبول بالامكان العام<sup>١٣</sup>، والقول<sup>١٤</sup> في أن البسيط لا تتعدد آثاره، قد سبق.

- 
- |                            |                           |
|----------------------------|---------------------------|
| (١) ب، د : يتعدد.          | (٨) ب : يستلزم المقبول.   |
| (٢) ب : التس.              | (٩) ب، ج، د : مصدر الآخر. |
| (٣) د : يقتضي.             | (١٠) في + م، - د.         |
| (٤) في + أ.                | (١١) د : سته.             |
| (٥) ب : النار، د : كالنار. | (١٢) د : العالم.          |
| (٦) أ : قابلاً وفاعلاً.    | (١٣) د : والقبول.         |
| (٧) د : يستلم.             |                           |



## الباب الثاني

### في الاعراض



## الفصل الاول :

### في المباحث الكلية

#### المبحث الاول :

في تعدد اجناسها<sup>٢</sup>. المشهور انحصار الاعراض في المقولات التسع، وهي الكم : وهو ما يقبلُ القسمة لذاته، كالأعداد، والمقادير. والكيف : وهو ما لا يقبل القسمة لذاته، ولا يتوقف تصوُّره على تصوُّر غيره، كالألوان. والاین : وهو حصول الشيء في المكان. والمُتَى<sup>٤</sup> : وهو حصول الشيء في الزمان، ككون الكسوف في وقت كذا. والوضع : وهو الهيئة الحاصلة<sup>٥</sup> للشيء، بسبب نسبة بعض أجزائه الى بعض، والى الأمور الخارجة عنه، كالقيام، والاستلقاء. والاضافة : وهي النسبة<sup>٦</sup> العارضة<sup>٧</sup> للشيء، بالقياس الى نسبة أخرى، كالأبوة والبنوة. والمُلْك : وهو هيئة<sup>٨</sup> الشيء الحاصلة، بسبب ما يحيط به، وينتقلُ بانتقاله، كالتعمم، والتقمص. وان يفعل : وهو كون الشيء مؤثراً في غيره<sup>٩</sup>، كالقاطع ما دام قاطعاً. وان ينفع<sup>١٠</sup> : وهو كون الشيء متأثراً عن غيره، كالمقطع ما دام متقطعاً.

واعلم : أن الوحدة<sup>١١</sup> والنقطة خارجتان عنها، وان<sup>١٢</sup> جنسيتها غير معلومة لاحتمال أن يكون كل واحد منها، أو بعضها مقولاً على ما تحتها<sup>١٣</sup> قولاً عرضياً، وان العرض ليس جنساً لها، لان عرضيتها مفتقرة الى البيان.

#### المبحث الثاني :

في امتناع الانتقال عليها. أجمع عليه جمهور العقلاء، واحتجوا بأن تشخص

- 
- (١) — ب، ج، د. (٦) ج : مؤثراً عن غيره، د : مؤثراً.  
(٢) أ : الاجناس، + : اجناسها. (٧) د : يفعل.  
(٣) د : تصوُّره. (٨) د : فان.  
(٤) أ : متى، د : متى. (٩) أ : تحته.  
(٥) ج : الحاصل.

أفرادها ليس لنفسها ، ولا للوازمها ، وإلا لانحصرت<sup>١</sup> أنواعها في أشخاصها ، ولا لموارضها الحالة فيها لتوقف حلولها<sup>٢</sup> على تعيينها ، فهو لمَحَالِها ، فلا تنتقل<sup>٣</sup> عنها بخلاف<sup>٤</sup> الجسم ، فانه غير محتاج في تشخصه الى الحيز ، بل في تحيزه ، وهو حاصل باعتبار الحيزين<sup>٥</sup> .

### المبحث الثالث :

في قيام العرض بالعرض . منعه المتكلمون متمسكين ، بأن المعنى بالقيام ، حصوله في الحيز تبعاً لحصول محله . وذلك المتبوع لا يكون إلا جوهرًا ، وهو ضعيفٌ ، إذ القيام هو الاختصاص الناعت ، فان صفات الله تعالى قائمة بذاته مع امتناع تحيزه ، وان سلم فلِمَ لا يجوز أن يكون تحيز محله تبعاً لتحيز محل آخر وهو الجوهر .

واحتمل الحكماء بأن السرعة<sup>٦</sup> والبطء<sup>٧</sup> عرضان قائمان بالحركة ، فانها المنعوتة بهما دون الجسم .

### المبحث الرابع :

في بقاء الأعراض . منعه الشيخ وتمسك بأن البقاء عرض فلا يقوم<sup>٨</sup> بالعرض وبأنه لو بقي لامتنع زواله ، لانه لا يزول لنفسه ، لاستحالة أن ينقلب<sup>٩</sup> الممكن ممتنعاً ، ولا لمؤثر وجودي كطريان ضد ، فان وجوده مشروط بعدم الضد الآخر ، ولا عديمي كزوال شرط فانه الجوهر ، فيعود الكلام اليه ويلزم الدور ، ولا فاعل اذ لا بد له<sup>١٠</sup> من أثر ، فيكون موجداً لا معدماً<sup>١١</sup> .

- |                                 |                        |
|---------------------------------|------------------------|
| (١) أ ، ب ، د : انحصرت .        | (٧) .: البطؤ .         |
| (٢) ب : حاولها ، د : جلولها .   | (٨) ب : تقوم .         |
| (٣) ب : ينتقل ، د : تقل .       | (٩) د : تقلب .         |
| (٤) د : بخلا .                  | (١٠) — د .             |
| (٥) أ : المحلين ، أ : الحيزين . | (١١) ب ، د : معدوماً . |
| (٦) د : الشرعة .                |                        |



وأجيب عن الاول : بمنع المقدمتين . وعن الثاني : بأن عدمه تقتضيه<sup>١</sup> ذاته بعد أزمنة ، وإلا لزام مشترك ، أو مؤثر مباين<sup>٢</sup> عن محله ، أو انتفاء<sup>٣</sup> شرط ، وهو عرض لا يستمر أو فاعل . ولا نسلم أن أثره لا يكون عدماً متجدداً ، وقد تمسك به النَّظَامُ<sup>٣</sup> في امتناع بقاء الأجسام .

### المبحث الخامس :

في امتناع قيام العرض الواحد بمحلين ، اذ لو جاز ، لجاز حصول الجسم الواحد في مكانين ، ولا متنع الجزم بأن السواد المحسوس في هذا المحل غير المحسوس في ذلك<sup>٤</sup> ، وللزم<sup>٥</sup> اجتماع علتين على شخص واحد . وزعم جمع من الاوائل أن الإضافات ، كالجوار<sup>٦</sup> والقرب تعرض<sup>٧</sup> لأمرين ، وقال أبو هاشم : التأليف يقوم بجوهرين ، وإلا لما امتنعا عن الانفكاك ، كالمجاورين<sup>٨</sup> ولا بأكثر ، وإلا لعدم بعدم الثالث ، فلا يبقى الباقيان مؤلفين .

وأجيب بأن احالة عسر الانفكاك الى احتياج التأليف اليهما ، ليس<sup>٩</sup> أولى من احالته الى احتياج أحدهما الى الآخر ، أو إصاق ذلك الفاعل المختار ( وهو أولى )<sup>١٠</sup> .

(١) ب : نقيضين ، د : نقيضه .

(٢) د : وانتقا .

(٣) هو ابراهيم بن هاني البصري ، المعروف بالنظام ، من كبار أئمة المعتزلة . سمي النظام لأنه كان يشتغل في شبابه بنظم الخرز ، ويعد مؤرخو الفرق أعظم رجال المعتزلة جميعاً (د/أحد صبحي : في علم الكلام ١/ ٢١٩) وتوفي النظام ٢٢١ هـ (د/أبو ريده : النظام وآراؤه الكلامية الفلسفية ص ٢ وما بعدها) .

(٤) ب : ذاك . (٨) ب : كالمجاورين ، د : كالمجاورين .

(٥) د : ولزم . (٩) أ ، ب : ليست .

(٦) د : كالجواز . (١٠) — أ ، ب ، د .

(٧) ب ، ج ، د : يعرض .

## الفصل الثاني :

### في مباحث الكم

#### المبحث الاول :

في اقسامه . الكم : اما أن ينقسم الى أجزاء ولا يشترك في حد واحد وهو المنفصل ( ويسمى العدد ، أو الى أجزاء تشترك هو المتصل )<sup>١</sup> ، فان لم يكن قاراً<sup>٢</sup> الذات<sup>٣</sup> فهو الزمان ، وان كان فهو المقدار ، فان انقسم في جهة واحدة ، فهو الخط<sup>٤</sup> وبه ينتهي السطح كما هو ينتهي بالنقطة ، وان انقسم في جهتين ، فهو السطح والبسيط وبه ينتهي الجسم ، وان انقسم في الجهات الثلاث<sup>٥</sup> ، فهو الجسم التعليمي<sup>٦</sup> والثخين<sup>٧</sup> ، والثخين ما بين السطح ، فان اعتبرته نزولاً فعمق ، وان اعتبرته صعوداً فسمك .

وقد يطلق العمق على البعد المقاطع<sup>٨</sup> للطول ، وهو البعد المفروض أولاً .

- 
- (١) في + أ .
  - (٢) د : فار .
  - (٣) في شرح الاصفهاني : قار الذات ، أي ثابت الاجزاء المفروضة .. وفي + أ : لم يكن قار الذات ، أي لا تجتمع أجزاءه في الوجود .
  - (٤) في + أ .
  - (٥) أ ، ب ، د : الثلث .
  - (٦) يقول الخوارزمي : الجسم الطبيعي هو المتمكن المانع المقاوم والقائم بالفعل في وقته ، أما الجسم التعليمي فهو : المتوهم الذي يقام في الوهم ويتصور تصوراً فقط . ( مفاتيح العلوم ص ٨٣ ) .
  - (٧) ج : الثخين .
  - (٨) ب : القاطع .

وقيل : اطول الامتدادين المتقاطعين في السطح ، والاخذ من رأس الانسان الى قدمه ، ومن ظهر ذوات الأربع الى أسفله<sup>١</sup> ، والعرض هو المفروض ثانياً . والامتداد<sup>٢</sup> الأقصر . والاخذ من بين<sup>٣</sup> الانسان الى يساره ( ومن<sup>٤</sup> رأس الحيوان الى ذنبه )<sup>٥</sup> ، والطول<sup>٦</sup> ، والعرض ، والعمق كميات مأخوذة<sup>٧</sup> مع اضافات .

### المبحث الثاني :

في الكم بالذات وبالعرض . الكم بالذات ، ما يكون كما في نفسه ، والكم بالعرض ما يكون حالاً في كم كالزمان ، فانه وإن كان متصلاً بالذات ، فانه متصل بالعرض لقيامه بالحركة المنطبقة على المسافة ، ومنفصل إذا قُسم بالساعات ، أو محلاً له كالجسم والمعدود ، أو حالاً في محله كما يقال هذا الابلق بياضه اكثر ، أو متعلقاً به كالقوة المتناهية ، ( والغير<sup>٨</sup> المتناهية )<sup>٩</sup> بحسب تناهي آثارها ، أو لا تناهيها<sup>١٠</sup> عدداً أو زماناً .

### المبحث الثالث :

في عرضية هذه الكميات . قال المتكلمون العدد مركب عن الوحدات التي هي اعتبارات عقلية لا وجود لها في الخارج كما سبق . واما المقادير فهي الجسمية ، أو جزؤها بناء على أن الاجسام مركبة من أجزاء لا تتجزأ<sup>١١</sup> ، وليست هي أمراً زائداً عليها ، وإلا لانقسمت<sup>١٢</sup> بانقسام الجسم الذي هو محلها ، فينقسم الخط عرضاً ، والسطح ( عمقاً ، هذا خلف .

- |                           |                                     |
|---------------------------|-------------------------------------|
| (١) ج : سفله ، د : ذنبه . | (٧) أ ، د : فالمطول .               |
| (٢) أ : أو الامتداد .     | (٨) أ ، ب : أو الغير .              |
| (٣) د : بين .             | (٩) — د .                           |
| (٤) — د .                 | (١٠) د : ولا تنالها .               |
| (٥) — ب ، ج ، د .         | (١١) أ : لا تتجزى ، ب ، د : تتجزى . |
| (٦) — د .                 | (١٢) د : انقسمت .                   |

قيل : ليست هي من الاعراض السارية ، فلا يلزم انقسامها . واجيب بأن السطح<sup>١</sup> مثلاً ان لم يكن في شيء من الأجزاء المفروضة للجسم ، فلا يكون حالاً فيه ، وان كان : فإما أن يوجد بتمامه في كل واحد<sup>٢</sup> ، فيقوم<sup>٣</sup> الواحد بالكثير ، أولاً بتمامه فيلزم القسمة .

احتج الحكماء بأن الجسم الواحد قد تتوارد<sup>٤</sup> عليه المقادير المختلفة مع بقاء الجسمية<sup>٥</sup> المعينة بحالها ، وبأن الخطوط والسطوح صفات الجسم التعليمي المتخلخل تارة ، والمتكاثف اخرى ، فلا يكون جوهرأ .

وأجيب عن الاول : بأن المتغير هو الشكل وأوضاع<sup>٦</sup> (أجزاء الجسم)<sup>٧</sup> . وعن الثاني بمنع المقدمات . . .

#### المبحث الرابع :

في الزمان . من الناس من أنكر وجوده لانه لو كان قارّ الذات ، اجتمع الحاضر والماضي ، فيكون الحادث اليوم حادثاً<sup>٨</sup> يوم الطوفان ، ولولم يكن لزم تقدّم بعض أجزائه على بعض تقدماً لا يتحقق إلا مع الزمان ، ويتسلسل<sup>٩</sup> .

وأجيب بأن تقدّم الماضي بذاته لا بزمان آخر ، والمثبتون تمسكوا بوجهين : الاول : اذا فرضنا حركة في مسافة معينة بقدر من السرعة ، وأخرى مثلها ، وابتدأتا

- 
- |  |                    |
|--|--------------------|
| (١) — د .                                      | (٦) ج : أو اوضاع . |
| (٢) في أضيف الناسخ : فقط ، فيكون هو ذا مقدار . | (٧) في + أ .       |
| (٣) د : فنقوم لا عم أو في كل .                 | (٨) د : حادث .     |
| (٤) أ : يتوارد ، د : بتوارد .                  | (٩) أ : وتسلسل .   |
| (٥) ب : جسمية .                                |                    |

معاً قطعنا المسافة معاً ، وان<sup>١</sup> تأخرت الثانية في الابتداء ووافقت في الوقوف<sup>٢</sup> قطعت أقل ، وكذا إن وافقتها<sup>٣</sup> أخذاً وتركاً وكانت أبطأ ، فبين أخذ الأولى وتركها ، إمكان قطع مسافة معينة وأقل منها ببطيء<sup>٤</sup> معين ، وبين أخذ الثانية وتركها إمكان أقل بين ذلك بتلك السرعة المعينة ، وهو جزء من الإمكان الأول ، فيكون قابلاً للزيادة والنقصان ، ولا شيء من العدم كذلك .

الثاني : كون الأب قبل الابن ضروريً ، فتلك القبلية ليست وجود الأب ولا عدم الابن<sup>٥</sup> لتعلقهما<sup>٦</sup> مع الغفلة عنها ، ولا أمراً عديماً لأنها نقيض اللاقبلية<sup>٧</sup> ، فهي أذن<sup>٨</sup> أمر<sup>٩</sup> زائدٌ ثبوتي .

وأجيب<sup>١٠</sup> بأن هذه الإمكانيات أمورٌ اعتبارية عقلية<sup>١١</sup> لا وجود لها في الخارج ، وكذا القبلية ، ثم اختلفوا ، فقليل : انه جوهرٌ مجرد لا يقبل العدم ، وإلا لكان عدمه بعد وجوده ، بعدية لا تتحقق<sup>١٢</sup> إلا مع الزمان ، فيلزم وجوده حالٌ وهو محال<sup>١٣</sup> .

وردَّ بأن المحال<sup>١٤</sup> انما لزم من فرض عدمه (بعد وجوده ، لا من قرّض عدمه)<sup>١٥</sup> مطلقاً . وقيل : هو الفلك الأعظم لانه<sup>١٦</sup> يحيط<sup>١٧</sup> بجميع الاجسام وخلله ظاهر .

وقيل : حركته لانه غير قارّ الذات . ومنع بأن الحركة هي ، اما سريعة أو بطيئة<sup>١٨</sup> ، والزمان<sup>١٩</sup> ليس كذلك .

- 
- |                           |                         |
|---------------------------|-------------------------|
| (١) ب : فان .             | (٩) . — أ ، ج ، د .     |
| (٢) د : الوقت .           | (١٠) د : واحيوا .       |
| (٣) ج : وافقها .          | (١١) ب ، د : لا يتحقق . |
| (٤) أ ، ب ، د : بطؤ .     | (١٢) ب : مح .           |
| (٥) العبارة مكررة في ج .  | (١٣) ب : المح .         |
| (٦) ب ، ج ، د : لتعلقها . | (١٤) — د .              |
| (٧) ج : الـ قبلية .       | (١٥) ب : المح .         |
| (٨) : ج : اذا .           | (١٦) ب : المحيط .       |

وقيل : مقدارها ، وهو قول أرسطو ومتابعيه . واحتجوا بأن الدليل دل على انه يقبل<sup>١</sup> المساواة<sup>٢</sup> والمفارقة ، وما كان كذلك فهو كم . فالزمان كم ولا يكون كما<sup>٣</sup> منفصلاً ، وإلا لانقسم<sup>٤</sup> الى ما لا ينقسم ، فهو متصل غير قار لأن أجزائه لا تجتمع<sup>٥</sup> ، وله مادة لا تكون<sup>٦</sup> المسافة ولا المتحرك ولا شيئاً من هيئاته<sup>٧</sup> القارة ، فتكون غير قارة ، وهي الحركة<sup>٨</sup> . وتلك الحركة<sup>٩</sup> تكون مستديرة ، لان المستقيمة تنقطع ، والزمان لا ينقطع ويكون<sup>١٠</sup> أسرع الحركات ، لان الزمان تقدّر<sup>١١</sup> به سائر الحركات ، وهي<sup>١٢</sup> الحركة اليومية .

واعلم : أن مدار هذه الحجة على أن قبول المساواة يقتضي الكمية ، وذلك إنما تثبت<sup>١٣</sup> لو ثبت<sup>١٤</sup> قبولها لذاته ، وأن الجوهر الفرد<sup>١٥</sup> ممتنع الوجود لذاته ، وأن كونه<sup>١٦</sup> ( كما متصلاً )<sup>١٧</sup> غير قار الذات<sup>١٨</sup> يستلزم<sup>١٩</sup> أن يكون له محل<sup>٢٠</sup> ، اما لعرضيته أو لحدوثه المحجوج الى المادة .

- 
- |                    |                             |
|--------------------|-----------------------------|
| (١) د : تقبل .     | (٧) ب : هيئة .              |
| (٢) د : المساوات . | (٨) ج : فيكون ، د : وتكون . |
| (٣) — ب ، ج ، د .  | (٩) ب : يتقدر ، د : يتعذر . |
| (٤) ج : لانقسمت .  | (١٠) ب ، د : وهو .          |
| (٥) د : يجتمع .    | (١١) ب ، د : يثبت .         |
| (٦) د : لا يكون .  | (١٢) ب : ان لو ثبت .        |
- (١٣) الجوهر الفرد : عبارة عن جوهر لا يقبل التجزئة لا بالقوة ولا بالفعل ( المين في شرح معاني الفاظ الحكماء والمتكلمين ، للآمدي ص ١١٠ ) والمتكلمون يخصصون اسم الجوهر باسم الجوهر الفرد المتحيز الذي لا ينقسم ويسمون النقسم جسماً لا جوهرأ وبحكم ذلك يمتنعون عن اطلاق اسم الجوهر على المبدأ الاول ( المعجم الفلسفي ص ١٥٧ ) .
- (١٤) ب : كون .
- (١٥) — ب .
- (١٦) — ب ، ج ، د .
- (١٧) ج : مستلزم .

## المبحث الخامس :

في المكان . المكان أمرٌ موجودٌ لأن بديهية العقل تشهد بأن المتحرك ينتقل من مكان الى آخر . والانتقال من العدم ( الى العدم )<sup>١</sup> محالٌ ، وخارجٌ عن الممكن لأن الجزء ينتقل بانتقاله بخلاف المكان ، وهو السطح الباطن للحاوي المماس للسطح<sup>٢</sup> الظاهر من<sup>٣</sup> المحوي الموجود<sup>٤</sup> عند أرسطو<sup>٥</sup> . والبعد المجرد الموجود<sup>٦</sup> الذي ينفذ فيه الجسم عند شيخه . والمفروض عند المتكلمين دليل الاول : أن المكان هو السطح أو الخلاء ؛ والثاني : باطلٌ لوجوه :

الاول : انه لا يكون عديمياً ، وإلا لما قبل الزيادة والنقصان ، ولا وجودياً لوجوه : الاول : انه لو حصل جسم في بعد مجرد ، لزم تداخل البعدين واتحادهما ، وتجويز ذلك يفضي<sup>٧</sup> الى تجويز تداخل العالم في حيز خردلة ، وهو محال<sup>٨</sup> .

الثاني : إن تجرده لا يكون لنفسه<sup>٩</sup> ولا للوازمه ، وإلا لكان<sup>١٠</sup> كلُّ بعد كذلك<sup>١١</sup> . ولا لعوارضه ، وإلا لكان المفتقر الى المحلِّ مستغنياً عنه لعارض ، وهو محال<sup>١٢</sup> .

الثالث : البعد إن كان مما يتحرك كان له حيزٌ ، فكان هناك أبعاد متداخلة الى غير نهاية ( وهو محال )<sup>١٣</sup> . وإن سلم كان لها من حيث انها بأسرها قابلة

- |                      |                        |
|----------------------|------------------------|
| (١) — د .            | (٨) ب : مع .           |
| (٢) — أ ، د .        | (٩) د : نفسه .         |
| (٣) — أ ، ب ، د .    | (١٠) ب ، ج ، د : كان . |
| (٤) — أ ، ب ، د .    | (١١) د : مجرداً .      |
| (٥) ج : ارسطاطاليس . | (١٢) ب : مع .          |
| (٦) — ب ، ج ، د .    | (١٣) — أ ، ب ، د .     |
| (٧) د : يقتضي .      |                        |

للحركة ، مكان . وذلك لا يكون بُعداً ، وإن لم يكن فالمانع عنها إن كان هو<sup>١</sup> الذات أو ما يلزمها<sup>٢</sup> ، لم تتحرك<sup>٣</sup> الاجسام لما فيها من الأبعاد ، وإن كان مما يعرض لها فطبيعتها من حيث هي فاعلة<sup>٤</sup> قابلة للحركة<sup>٥</sup> ، ويعود الإلزام .

الثاني : انه لو كان خلاء ، فزمان<sup>٦</sup> وقوع الحركة في فرسخ خلاء<sup>٧</sup> مثلاً ( لو كان )<sup>٨</sup> ساعة ، وفي فرسخ ملاء عشر ساعات ، وفي ملاء آخر قوامه عشر<sup>٩</sup> قوام الأول ساعة ، فزمان<sup>١٠</sup> ذي المعاوق<sup>١١</sup> كزمان عديم المعاوق ، هذا خلط .

الثالث : لو كان خلاء ، سواء كان غديماً أو بُعداً متشابهاً ، لم يكن حصول الجسم في بعض جوانبه أولى<sup>١٢</sup> ، فلا يسكن<sup>١٣</sup> فيه ولا يميل اليه .

وأجيب عن الأول : بأن الزيادة والنقصان باعتبار الفرض وعدم الإحساس بهما معاً<sup>١٤</sup> لا يستلزم التداخل والاتحاد ، وإن ذات البعد من حيث هي لا يقتضي الغنى ولا الحاجة ولا يقبل الحركة مجرداً ، وذلك لا يوجب امتناع حركته مادياً .

وعن الثاني : بأن<sup>١٥</sup> الحركة لذاتها تقتضي زماناً ، وإلا لكانت الحركة<sup>١٦</sup> في الخلاء لا في زمان كيف ، وكل نقل<sup>١٧</sup> فهي على مسافة منقسمة ومتجزئة بانقسامها الى أجزاء بعضها قبل ، وبعضها بعد . وهو ساعة<sup>١٨</sup> بحسب هذا العرض<sup>١٩</sup> ، فيكون زمان<sup>٢٠</sup> الملاء الدقيق ساعة ، وعشر تسع ساعات .

- 
- |                                       |                       |
|---------------------------------------|-----------------------|
| (١) + ب .                             | (٨) د : معاوق .       |
| (٢) د : لوازمها .                     | (٩) — د .             |
| (٣) أ ، د : يتحرك .                   | (١٠) ب : يمكن .       |
| (٤) — أ .                             | (١١) — أ .            |
| (٥) — ج .                             | (١٢) ب ، ج ، د : ان . |
| (٦) — د .                             | (١٣) أ : الفرض .      |
| (٧) د : في قوام عشر قوامه عشر ساعات . |                       |



وعن الثالث : بأن الخلاء بعد متشابه مساو لمقدار العالم ، وحصول بعض الاجسام في بعض الجوانب لما بينها<sup>١</sup> من الملازمة<sup>٢</sup> والمنافرة . واقتضاء<sup>٣</sup> القرب والبعد<sup>٤</sup> ، وعورض بأن القول<sup>٥</sup> بالسطح باطل<sup>٥</sup> ، وإلا لتسلسلت الاجسام الى غير النهاية . لأن كل جسم<sup>٦</sup> فله حيز لا محالة ، ولما كان الحجر عند جريان الماء عليه ساكناً ، لا يقال سكونه بقاء نسبه مع الساكنات لان بقاء النسبة ، معلل<sup>٦</sup> بسكونه ، وللزوم ازدياد المكان ونقصه ، والتمكن<sup>٨</sup> بحاله كما اذا تكعبت شمعة<sup>٩</sup> مدورة وبالعكس ، والدليل على إمكان الخلاء انه لو رفعت<sup>٩</sup> صفحة<sup>٩</sup> ملساء<sup>٩</sup> عن مثلها رفعة<sup>١٠</sup> الخلاء الاوسط<sup>١١</sup> أول زمان الارتفاع ، ولو لم يكن خلاء للزوم من حركة بعوضة<sup>١٢</sup> تدافع جملة العالم . لا يقال يتخلخل ما وراءه ويتكاثف ما<sup>١٣</sup> قدامه ، لان زوال مقدار ، وحصول آخر ، فرع على وجود الهوى وعرضية المقدار ، وكلاهما ممنوع<sup>١٤</sup> .

- 
- |                            |                         |
|----------------------------|-------------------------|
| (١) ب ، ج ، د : بينها .    | (٨) ج : التمكن .        |
| (٢) د : الملازمة .         | (٩) أ ، ب ، د : رفع .   |
| (٣) ج : البعد والقرب .     | (١٠) — د .              |
| (٤) د : القو .             | (١١) ب ، د : الوسط .    |
| (٥) أ ، ب : بط ، د : ياط . | (١٢) أ ، ب ، د : بقعة . |
| (٦) ب ، ج ، د : معلله .    | (١٣) — أ ، ب ، د .      |
| (٧) د : ويلزم .            | (١٤) ب : يمر .          |

## الفصل الثالث :

### في الكيف

الاستقراءُ دلٌّ على انحصار هذه المقولة في أقسامٍ أربعة : الكيفيات المحسوسة ،  
والنفسانية ، والمختصة بالكميات<sup>١</sup> ، والاستعدادات .

### أما القسم الأول :

ففيه مباحثٌ .

### المبحث الاول :

في أقسامها . الكيفياتُ المحسوسةُ إن كانت راسخة سميت انفعاليات ، وإلا  
فانفعالاتٌ لانفعال الحسِّ عنها أولاً<sup>٢</sup> ، ولأنها<sup>٣</sup> تابعة للمزاج اما بالشخص :  
كحلاوة العسل وحمرة الدم ، أو بالنوع : كحرارة النار وبرودة الماء<sup>٤</sup> .

وهي<sup>٥</sup> تنقسم<sup>٦</sup> بانقسام الحواس الخمس الظاهرة الى الملموسات ، وهي  
الحرارة ، والبرودة ، والرطوبة ، واليبوسة وتسمى<sup>٧</sup> كيفيات<sup>٨</sup> أول ، لتكيف  
البسائط<sup>٩</sup> بها أولاً ، والخفة ، والثقُل والصلابة<sup>١٠</sup> واللين<sup>١١</sup> والملاسة<sup>١٢</sup> والخشونة . والى  
الجممرات وهي الألوان والأضواء ، والى المسموعات وهي الأصوات والحروف ،  
والى المدوقات وهي الطعوم ، والى المشومات وهي الروائح .

- 
- |                 |                  |
|-----------------|------------------|
| (١) د : الكيا . | (٦) ج : ويتقسم . |
| (٢) - ج .       | (٧) د : ويسمى .  |
| (٣) أ : او .    | (٨) د : كفيات .  |
| (٤) في + د .    | (٩) د : البدن .  |
| (٥) - ج .       | (١٠) - ب .       |

## المبحث الثاني :

في تحقق الملموسات . الحرارة والبرودة<sup>١</sup> من أظهر المحسوسات وابينها ، والحرارة<sup>٢</sup> تختص بتفريق المختلفات وجمع التماثلات من حيث أنها تُصعد الألفف فالألفف فينضم كل جزء الى ما يُشاكله بمقتضى طبعه إلا اذا كان الالتحام شديداً ، فتفيد<sup>٣</sup> سيلاناً ودوراناً ، إن كان اللطيف والكثيف قريبين من الاعتدال لما بينهما من التلازم والتجاذب كما في الذهب ، أو تلييناً إن كان الكثيف غالباً لا في الغاية كالحديد ، أو تصعيداً بالكلية إن كانت<sup>٤</sup> قوة<sup>٥</sup> ، واللطيف أكثر . وإلا شبه ان الحرارة الغريزية مغايرة للحرارة النارية ، وكذلك الحرارة الفائضة<sup>٦</sup> عن الكواكب .

وقيل : هي حرارة الجزء<sup>٧</sup> الناري المنكسرة<sup>٨</sup> ، وقد تحدث<sup>٩</sup> الحرارة بالحكة ودليلة التجربة ، لا يقال لو كانت الحركة سخنة لسخنت<sup>١٠</sup> العناصر الثلاثة<sup>١١</sup> وصارت<sup>١٢</sup> نيراناً بسبب حركات الافلاك ، لأن الافلاك لا تقبل<sup>١٣</sup> السخونة فلا تتسخن<sup>١٤</sup> ولا تُسخن ما يُجاورها .

واما البرودة ففقيل : هي عدم الحرارة ، ومنع بأن المحسوس<sup>١٥</sup> ليس عدم الحرارة ولا الجسم ، وإلا لكان الإحساس بالجسم ( حال الحرارة )<sup>١٦</sup> إحساساً بالبرودة .

واما الرطوبة فقال الامام : هي البلة<sup>١٧</sup> المقتضية<sup>١٨</sup> لسهولة<sup>١٩</sup> الالتصاق

- |                        |                                     |
|------------------------|-------------------------------------|
| (١) د : فيفيد .        | (٨) أ ، ب : الثالثة ، د : الثالثة . |
| (٢) — أ ، ب ، د .      | (٩) ب ، د : فصارت .                 |
| (٣) أ ، ب ، د : قويت . | (١٠) ب ، د : لا يقبل .              |
| (٤) — ج .              | (١١) — أ .                          |
| (٥) ب ، د : المنكسر .  | (١٢) د : ما يجاورها والمحسوس .      |
| (٦) د : يحدث .         | (١٣) — أ ، ب ، د .                  |
| (٧) ب ، د : لتسخنت .   | (١٤) — ب .                          |

والانفصال، لا يقال<sup>١</sup>. فيكون العسلُ اُرطبَ من الماء اذ هو الصقُّ منه لانه لا ينفصلُ بعسر. وقال الحكماءُ هي كيفيةٌ توجب سهولة قبول الشكل وتركه، وهو غير السيلان<sup>٢</sup> فانه عبارةٌ عن حركات<sup>٣</sup> توجدُ في أجسام متفاصلة في الحقيقة، متواصلة في الحس يدفع بعضها بعضاً حتى لو وُجدَ ذلك في التراب كان سيلاناً<sup>٤</sup>، واليبوسةُ تقابلها على الرأيين<sup>٥</sup>.

واما الخفة<sup>٦</sup> والثقلُ، فهما قوتان يحس<sup>٧</sup> من محلها بواسطتها، مدافعة<sup>٨</sup> صاعدة أو هابطة. ويسميهما المتكلمون اعتماداً، والحكماء ميلاً طبيعياً. وهما<sup>٩</sup> لا يوجدان<sup>١٠</sup> في الجسم المتمكن في حيزه الطبيعي، لامتناع المدافعة<sup>١١</sup> عنه واليه، ثم الميل قد يكون نفسانياً كاعتماد الانسان على غيره، (وقد يكون طبيعياً كالزق<sup>١٢</sup> المنفوخ المستكن تحت الماء)<sup>١٣</sup>، وقسرياً كميل الحجر المرمي الى فوق، وقد<sup>١٤</sup> يجتمع ميلان<sup>١٥</sup> الى جهة واحدة، كما في الحجر المرمي الى أسفل والانسان المنحدر، والى جهتين، إن فسرناه بما يوجب المدافعة لا بها، ولذلك يختلف حال<sup>١٦</sup> الحجرين المرميين الى فوق بقوة واحدة اذا اختلفا في الصغير والكبير.

- 
- |   |                            |
|---|----------------------------|
| (١) — ج .   | (٨) د : الخفيفة .          |
| (٢) د : السلطان .   | (٩) أ : تحس .              |
| (٣) د : وكانت .   | (١٠) د : موافقة .          |
| (٤) د : يقصد .  | (١١) ب ، د : وهو .         |
| (٥) ج : لودخل .   | (١٢) أ ، ب ، د : لا يوجد . |
| (٦) أ : سيلاناً ، د : كاستياناً .   | (١٣) د : المتدافعة .       |
| (٧) د : التفرين .   |                            |
| (١٤) الزق : هوكل وعاء من الجلد يتخذ لشرب الماء أو لنقل الماء فيه ( لسان ٢ ١٣٣ . |                            |
| (١٥) — ج ، د .  |                            |
| (١٦) أ ، ج : فقد .  |                            |
| (١٧) ب : الميلان .  |                            |
| (١٨) — ب ، د .  |                            |

والصلابة (هي عبارة عن) <sup>١</sup> ممانعة الغامز <sup>٢</sup> واللين عديمها .

وقيل : هما كقيمتان تقتضيانها ، والملاسة والخشونة استواء وضع الأجزاء ولا استواءها <sup>٣</sup> فهي من مقولة الوضع ، إلا إذا فسرناهما <sup>٤</sup> بكيفيتين تابعتين للوضع .

### المبحث الثالث :

في تحقيق المبصرات . أما الألوان فمن <sup>٥</sup> أظهر <sup>٦</sup> المحسوسات ماهية وهلية <sup>٧</sup> .  
وقد <sup>٨</sup> قيل : البياض يُتَخَيَّلُ من مخالطة الهواء للجسام الشفافة المتصغرة <sup>٩</sup> ، كما  
في الثلج والبلور المسحوق ، وموضوع شق <sup>١٠</sup> الزجاج <sup>١١</sup> كالسواد <sup>١٢</sup> من كثافة  
الجسم ، (وعدم غور الضوء فيه . وأجيب بأن ذلك قد يكون سبب حدوثهما) <sup>١٣</sup> ،  
والبياض يوجد <sup>١٤</sup> فيما لا يعقل <sup>١٥</sup> فيه ذلك ، كالبيض المسلوق <sup>١٦</sup> ولبن العذراء <sup>١٧</sup>

---

(١) في + أ ، - ج .

(٢) الغمز : هو العصر والكبس باليد (لسان ١٠١٦/٢) والمراد بممانعة الغامز عدم قبول الصلب للعصر والكبس .

(٣) أ : ولاستواءه ، ب ، د : استواؤه .

(٤) ب ، ج ، د : فسرنا .

(٥) - أ ، ب ، د .

(٦) أ ، ب ، د : فأظهر .

(٧) في شرح الأصفهاني وهامش أ : هلية ، أي وجوداً فلا يحتاج الى تعريف بالحد أو الرسم .

(٨) - ب .

(٩) د : الصفاء .

(١٠) ب : الزجاج الثخين .

(١١) ب ، د : والسواد .

(١٢) في + أ .

(١٣) د : تحسن .

(١٤) د : تعقل .

(١٥) ج : المصلوق .

(١٦) في شرح الاصفهاني : لبن العذراء ، هو دواء شبيه باللبن يحصل من الخلط والمرداسنج (وهو عشب طبي) حتى ينحل فيه ويصفى الخلط حتى يبقى في غاية الصفاء .

فإنه يحجب بعد الابيضاض<sup>١</sup>، وهو<sup>٢</sup> دليل<sup>٣</sup> على قلة الهوائية فيه<sup>٤</sup>.  
 والمشهور أن أصل الألوان هو السواد والبياض، والباقي يتركب منها،  
 وقيل<sup>٥</sup> : والحمرة والصفرة والخضرة. وزعم الشيخ أبو علي<sup>٦</sup> أن وجود الألوان  
 مشروط بالضوء، لانا لا نحس بها في الظلمة وذلك اما لعدمها أو لمعاوقة الظلمة.  
 والثاني باطل<sup>٧</sup> لان العدم لا يعوق، فتعين الاول، والاعتراض عليه : لم لا يجوز  
 أن يكون<sup>٨</sup> الضوء شرط ابصارها فلا ترى عند عدمه.  
 فرع : الألوان قد توجد شديدة<sup>٩</sup> اذا كانت صرفة، وضعيفة اذا اختلط بها<sup>١٠</sup>  
 أجزاء صغار تضادها اختلاطاً لا تتميز<sup>١١</sup> معه.  
 وأما الأضواء، فقيل : انها أجسام شفافة تنفصل<sup>١٢</sup> عن المضيء لانها متحركة<sup>١٣</sup>  
 بدليل انحدارها عن الكواكب وانعكاسها، وكل متحرك جسم.  
 وأجيب بمنع الصغرى ودليلها، وعورض بانها لو كانت أجساماً تتحرك بمقتضى  
 طباعها لتحركت الى جهة واحدة، وأيضاً لو كانت أجساماً وكانت محسوسة،  
 سترت ما تحتها. فكان الأكثر<sup>١٤</sup> ضوءاً أكثر سترًا والواقع خلافه، وان لم تكن<sup>١٥</sup>  
 محسوسة<sup>١٦</sup> لم يكن الضوء محسوساً.

- 
- (١) ب، د : الابيضاض.  
 (٢) ب، ج، د : وانه.  
 (٣) د : بعد الطبخ والانصعاد يعبران أثقل واكثف.  
 (٤) ب : وقيل هما.  
 (٥) يقصد : الشيخ الرئيس أبو علي ابن سينا المتوفى ٤٢٨ هـ.  
 (٦) أ، ب : بط.  
 (٧) د : تكون.  
 (٨) ب : شديداً.  
 (٩) في + د.  
 (١٠) ب : لا مميز.  
 (١١) د : يتفصل.  
 (١٢) ج : أكثر.  
 (١٣) ب : يكن خلافة.  
 (١٤) د : محسوساً.

وقيل : هو اللونُ ومنع بأنه قد يحسُّ به دون اللون ، كالبلور اذا كان في ظلمة ، ثم ان منها ما هو أولُّ وهو الحاصلُ من مقابلة المضيء لذاته ويسمى ضياءً إن قوي وشعاعاً إن ضعف ، وما هو ثان وهو الحاصل من مقابلة المضيء بالغير<sup>١</sup> ، كالحاصل على وجهة الأرض وقت الأسفار وعقيب الغروب ، ومن مقابلة القمر ويسمى نوراً وظلاً إن حصل عن مقابلة الهواء المتكيف<sup>٢</sup> به ، وانما لم يُحس بالجدار المضيء لضعف لونه ، والذي يترقق على الأجسام يسمى لمعاً ، فان كان ذاتياً يسمى شعاعاً كما للشمس ، وإلا فبريقاً<sup>٣</sup> كما للمرأة ، والظلمة عدم النور عما من شأنه النور<sup>٤</sup> .

وقيل : هي كيفية تمنع الابصار ، ومنع بانه لو كان كذلك لوجب أن لا يرى الجالس في الظلمة ناراً توقد بقربه وما حولها . ولقائل أن يقول : المانعُ ظلمةٌ تحيط بالمرئي لا بالرأي .

#### المبحث الرابع :

في تحقيق السموعات<sup>٥</sup> . الحروفُ كيفيات تعرضُ الأصوات فيتميز بعضها عن بعض في الثقل والحدة<sup>٦</sup> ، وهي تنقسم الى مصوت وهي حروف المد واللين ، والى مصمت وهو<sup>٧</sup> ما عداها .

والمشهور أن السبب الأكثرى للصوت ، تموجُ الهواء بقرع أو قَلجٍ عنيف<sup>٨</sup> ، وان الاحساس به يتوقف على وصول الهواء الى الصماخ ، لانه يميل بهبوب الريح ويتخلف عن مشاهدة السبب كما في ضرب الفأس ، ولانه لو وضع طرف انبوية

- 
- |                      |                        |
|----------------------|------------------------|
| (١) ج : للغير .      | (٥) ب : المبصرات .     |
| (٢) ج : التكنف .     | (٦) ج : الثقل والحدة . |
| (٣) أ ، ج : بريقاً . | (٧) أ ، ج : وهي .      |
| (٤) — أ ، ج ، د .    | (٨) د : عسف .          |

على صماخ انسان<sup>١</sup> وتكلم فيه لم يسمع غيره ، وانه محسوس به<sup>٢</sup> في الخارج ، ولما علمت جهته ، والصدى<sup>٣</sup> صوت يحصل من انصراف هواء متموج عن<sup>٤</sup> جبل أو جسم أملس .

## المبحث الخامس :

في تحقيق الطعوم . الجسم اما أن يكون كثيفاً ، أو لطيفاً ، أو معتدلاً . والفاعل فيه اما الحرارة ، أو البرودة ، أو المعتدل بينهما ، فيفعل الحار في الكثيف مرارة ، وفي اللطيف حرافة ، وفي المعتدل ملوحة . والبرودة في الكثيف عفوضة ، وفي اللطيف حموضة ، وفي المعتدل<sup>٦</sup> قبضاً . والمعتدل في الكثيف حلاوة ، وفي اللطيف دسومة<sup>٧</sup> ، وفي المعتدل تفاهة<sup>٨</sup> . وقد يطلق<sup>٩</sup> التفه على ما لا طعم له ، أو لا يحس بطعمه كالنحاس فانه لا يتخلل منه ما يخالطه اللسان فيحس به . وقد يجتمع طعمان كالمرارة والقبض كما في الحضض<sup>٩</sup> وتسمى البشاعة ، والمرارة والملوحة كما في الشيحة<sup>١٠</sup> وتسمى الزعوقة .

- 
- (١) ب : الانسان .
  - (٢) — أ ، ب ، د .
  - (٣) ب ، ج ، د : الصداء .
  - (٤) أ : من .
  - (٥) في هامش أ : العفوضة هي كيفية غير ملائمة من شأنها التكثيف الشديد ، والعفص ما يقبض ظاهر اللسان وباطنه .. أما القبض فهو ما يقبض ظاهر اللسان فقط .
  - (٦) أ : والكيفية المعتدلة .
  - (٧) في هامش أ : الدسومة هي كيفية صغيرة ملائمة ، والحلاوة أقوى من الدسومة .
  - (٨) التفاهة : الأطعمة التفهة هي التي لا طعم لها بحلاوة أو حموضة أو مرارة ، ومنهم من يجعل الخبز واللحم منها ( لسان ١ / ٣٢٤ ) .
  - (٩) في هامش أ : الحضض دواء يتخذ من أبوال الابل ، وهو نوع من الاشنان .
  - (١٠) ب ، ج ، د : السبحة .



## المبحث السادس :

في المشمومات. الروائح الموافقة<sup>١</sup> للمزاج تسمى طيبة، والمخالفة له تسمى منتنة. وقد يقال رائحة حلوة<sup>٢</sup> وحامضة<sup>٣</sup>، باعتبار ما يقارنها من الطعوم<sup>٤</sup> وليس لأنواعها أسماء خاصة، وسبب الاحساس بها وصول الهواء المتكيف بها<sup>٥</sup> الى الخيشوم. وقيل: المختلط بجزء لطيف متحلل عن ذي الرائحة.

## وأما القسم الثاني :

أعني الكيفيات النفسانية فهي الحياة<sup>٦</sup>، والصحة<sup>٧</sup>، والمرض<sup>٨</sup>، والادراك؛ وما تتوقف عليه الأفعال، كالقدرة والارادة<sup>٩</sup>، فما كان<sup>١٠</sup> منها راسخة سميت ملكة<sup>١١</sup>، وما ليس كذلك سميت<sup>١٢</sup> حالا، وبيانها في مباحث...

## المبحث الاول :

في الحياة وهي قوة<sup>١٣</sup> تتبع الاعتدال النوعي، وتفيض عنها سائر القوى. واستدل الحكيم على مغايرتها لقوتي الحس والتغذية، بأن العضو<sup>١٤</sup> المفلوج حي وليس بحساس، والعضو<sup>١٥</sup> الذابل حي وليس بمغتذ، والنبات بعكسه. ومنع بان عدم الفعل لا يستلزم عدم القوة لجواز أن يمنعها عنه عائق، لا يقال القوة ما تؤثر بالفعل، لانه لو سلم لزم أن لا يطلق لفظ القوة عليه لا عدمه، وبان غازية النبات تخالف غازية الحيوان بالذات. وقد شرطها الحكماء والمعتزلة بالبنية، ومنع

- 
- |                |                  |
|----------------|------------------|
| (١) — ب، ج، د. | (٥) أ، د : كانت. |
| (٢) ج : به.    | (٦) أ : سمي.     |
| (٣) في + ب.    | (٧) — د.         |
| (٤) — ب.       | (٨) د : عضو.     |

بانها ان قامت بالمجموع واتحدت كان الواحد حالا في محال وهو محال<sup>١</sup>، وان تعددت كان كل واحد منها<sup>٢</sup> مشروطاً بالآخر، (فيلزم الدور)<sup>٣</sup> وفيه نظر.

والموت عدم الحياة عما من شأنه هي، وقيل: هي كيفية تضاد الحياة، لوقوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾<sup>٤</sup>، ° والعدم لا يخلق، ومنع بأن المعنى بالخلق هو التقدير<sup>٥</sup>.

### المبحث الثاني :

في الادراكات وهي اما أن تكون ظاهرة كاحساس المشاعر الخمس، واما باطنة وهي تنقسم الى تصورات وتصديقات. والتصديق<sup>٦</sup> اما أن يكون جازماً<sup>٧</sup> أو لا، والأول اما أن يكون بموجب<sup>٨</sup> أو لا، والثاني التقليد، والاوّل اما أن يقبل متعلقة النقيض بوجه وهو الاعتقاد أو لا، وهو العلم<sup>٩</sup>. والثاني اما<sup>١٠</sup> أن يكون متساوي الطرفين فهو الشك، وان لم يكن، فالراجح ظن، والمرجوح وهم،

---

(١) ب : مع .

(٢) — أ، ج، د .

(٣) — أ، ب، د .

(٤) — أ .

(٥) سورة الملك . آية ٢ .

(٦) يقول البيضاوي في تفسيره لهذه الآية ﴿الذي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾ قدرهما أو أوجد الحياة وأزالها حسبما قدرة، وقدم الموت لقوله ﴿وكنتم أمواتاً فأحياكم﴾ سورة البقرة، آية ٢٨ ولأنه أدعى الى حسن العمل (تفسير البيضاوي ص ٧٤٨) .

(٧) ج : التصديقات .

(٨) ج : مجزوماً بها .

(٩) أ، ج : بموجب .

(١٠) ب : العقل، + ب : العلم .

(١١) — ب، د .

والتصور هو<sup>١</sup> وجود صورة المعلوم في العالم، والذي يَدُلُّ على وجود هذه الصورة في العقل، انا نتصور المعلوم ونميزه عن غيره تمييزاً لا يتحقق إلا مع الثبوت وليس هو في الخارج فهو في الذهن<sup>٢</sup>.

واعترض عليه بأنه يوجب كون الذهن حاراً بارداً مستقيماً مستديراً معاً عند تصورهما، والحق أنهم ان قصدوا بالصورة ما يشبه المتخيل في المرآة فحتمل<sup>٣</sup>، وإن أرادوا ما يشارك الخارجي في تمام الماهية<sup>٤</sup>، فباطل<sup>٥</sup>، لأنها عرض. والمتصور قد يكون جوهراً والشيء قد يتصور نفسه فلو حصل فيه مثله لزم اجتماع المثليين لا يقال العاقل والمعقول، والمعقول والعقل واحد، لأن العاقل هو الذي حضر عنده ماهية مجردة، وهو أعم من الذي حضر عنده ما يغيره لأن حضور الشيء عند نفسه محال<sup>٦</sup>.

وقيل: تعلق خاص بين العالم والمعلوم، فيتعدد بتعدد المعلومات، ويشكل بتعقل الشيء نفسه.

وقيل: صفة<sup>٧</sup> توجب العالمية وهي حالة لها تعلق بالمعلوم، فعلى هذا لا يتعدد بتعدد المعلومات.

فرعان على القول بالصورة: الأول<sup>٨</sup>: الصورة العقلية تفارقها الخارجية<sup>٩</sup> في أنها

---

(١) - ج.

(٢) يشير البيضاوي هنا الى بعض الآراء الخاصة بمشكلة (شيئية المعلوم) التي ناقشها المتكلمون (راجع د/صبحي: في علم الكلام الاول ص ٢٨٥ - ٢٨٩).

(٣) ج : فصحيح.

(٤) أ : المهية.

(٥) أ : فبط.

(٦) ب : مع.

(٧) مطموسة في ب.

(٨) أ، د: الجسمانية، + أ: الخارجية.

محسوسة ومتمانعة . وممتعة الحلول في مادة ما هي أصغر منها ومندفة (محدث ما هو أقوى) <sup>١</sup> منها .

الثاني : الصورة العقلية كلية ، لا على معنى أنها كلية في نفسها ، فأنها صورة جزئية في نفوس جزئية ، بل لأن المعلوم بها كلي أولاً <sup>٢</sup> ، لأن نسبتها الى كل واحد من أفراد ذلك النوع سواء <sup>٣</sup> . والعلم اجمالي يتعلق بأمر متعددة باعتبار شامل لها ، وتفصيلي يتعلق بأعيان كل واحد منها ، وفعلي وهو ما إذا تصورت فعلاً ففعلته <sup>٤</sup> ، وانفعالي كما إذا شاهدت شيئاً فتعقلته .

### مسألة :

للنفس أربع <sup>٥</sup> مراتب . الأولى : استعداد التعقل ويسمى العقل الهولاني ، والثانية : ان تحصل البدييات باستعمال الحواس في الجزئيات وهي <sup>٦</sup> العقل بالملكة <sup>٧</sup> التي هي مناط التكليف . والثالثة : ان تحصل <sup>٨</sup> النظريات بحيث يتمكن من استحضارها ويسمى العقل <sup>٩</sup> بالفعل ، والرابعة : ان يستحضرها ويلتفت اليها ، وتسمى <sup>١٠</sup> العقل المستفاد .

### المبحث الثالث : في القدرة والارادة .

القدرة صفة <sup>١١</sup> تؤثر وفق الإرادة ، وهي <sup>١٢</sup> ميل يعقب اعتقاد النفع كما أن الكراهية نفرة <sup>١٣</sup> تعقب اعتقاد الضرر .

- 
- |                               |                     |
|-------------------------------|---------------------|
| (١) + ب .                     | (٨) ج : يحصل لها .  |
| (٢) أ : أو .                  | (٩) - د .           |
| (٣) أ ، ب ، ج : على سواء .    | (١٠) أ : ويسمى .    |
| (٤) د : فعلية .               | (١١) ج : والارادة . |
| (٥) أ : أربع .                | (١٢) - ج .          |
| (٦) ب : ونسمى . ج ، د : وهو . | (١٣) ج : الضرر .    |
| (٧) د : بالملك .              |                     |

وقيل : القدرة مبدأ الافعال المختلفة ، فالقوة الحيوانية قدرة<sup>١</sup> وفقاً<sup>١</sup> ، والفلكية عند من يجعلها شاعرة على الأول<sup>٢</sup> ، والنباتية على الثاني<sup>٣</sup> . والقوة العنصرية خارجة عنها<sup>٤</sup> ، وهي غير المزاج لانه من جنس الحرارة والبرودة ، وتأثيره<sup>٥</sup> من جنس تأثيرهما ، والقدرة ليست كذلك . والقوة مبدأ الفعل مطلقاً ، وقد يقال قوة<sup>٦</sup> لإمكان الشيء مجازاً .

والخلق ملكة تصدر<sup>٧</sup> بها عن النفس أفعال بسهولة من غير سبق روية ، والفرق بينه وبين القدرة ، ( أن نسبة القدرة )<sup>٨</sup> الى الضدين على السواد ، ومن منع ذلك أراد بها القوة المستجمعة لشرائط التأثير ، ولهذا زعم أن القدرة مع الفعل والمحبة ترادف الإرادة ، فحبة الله تعالى للعباد<sup>٩</sup> إرادة كرامتهم ، ومحبة العباد له إرادة طاعته ، والرضا ترك الاعتراض ، والعزم جزم الإرادة بعد التردد .

#### المبحث الرابع : اللذة والألم .

بديها التصور ، وقولهم اللذة إدراك الملائم ، والألم إدراك المنافي فيه نظر ، لأننا نجد من أنفسنا حالة مخصوصة<sup>١٠</sup> ، ونعلم أنا ندرك ملائماً ، ولا نعلم ان تلك الحالة هي نفس الإدراك أو غيره وبتقدير المغايرة ، فاللذة كلاهما أو أحدهما .

وما قيل من أن اللذة هي دفع الألم خطأ ، لأن الإنسان قد يلتذ بالنظر الى الوجه الحسن ، والوقوف على مسألة ، والعتور<sup>١١</sup> على مال فجأة بلا حصول سابق .

- |                         |                    |
|-------------------------|--------------------|
| (١) د : واتصافاً .      | (٦) — أ ، ب ، د .  |
| (٢) ج : المذهب الاول .  | (٧) ج ، د : يصدر . |
| (٣) ج : المذهب الثاني . | (٨) — ب .          |
| (٤) ب ، ج ، د : عنها .  | (٩) د : لعباده .   |
| (٥) ج : فتأثيره .       | (١٠) ج : العبور .  |

المبحث الخامس : في الصحة والمرض .

الصحة<sup>١</sup> هي حالة<sup>٢</sup> أو ملكة<sup>٣</sup> بها تصدُرُ الأفعال عن موضوعها سليمة<sup>٤</sup> ، والمرضُ بخلافها<sup>٥</sup> فلا واسطة بينهما<sup>٦</sup> . وأما<sup>٧</sup> الفرح ، والحزن ، والحقد ، وأمثال ذلك فغنية عن البيان .

أما القسم الثالث :

وهو الكيفيات المختصة بالكميات ، وهي<sup>٨</sup> أما أن تكون عارضة للكميات وحدها ، وأما<sup>٩</sup> للمتصلات : كالاستقامة ، والاستدارة ، والانحناء ، والتشكيل<sup>١٠</sup> ، وأما للمنفصلات : كالزوجية ، والأولية والتركيب ، وأما أن تكون مركبة عنها وعن غيرها ، كالحلقة المركبة عن الشكل<sup>١١</sup> واللون .

أما<sup>١٢</sup> القسم الرابع :

وهو الكيفيات الاستعدادية ، فهي<sup>١٣</sup> إن كانت<sup>١٤</sup> استعداداً نحو الالاقبول كالصلابة ( تسمى قوة ، وإن كانت<sup>١٥</sup> استعداداً نحو القبول )<sup>١٦</sup> يسمى ضعفاً ، لا قوة .

- 
- |                          |                    |
|--------------------------|--------------------|
| (١) — ب ، ج ، د .        | (٩) د : الشكل .    |
| (٢) ج ، د : حال .        | (١٠) أ : من .      |
| (٣) ب ، ج ، د : بخلافة . | (١١) — ج .         |
| (٤) — د .                | (١٢) أ : فهو .     |
| (٥) — ب ، د .            | (١٣) أ : كان .     |
| (٦) ج : و .              | (١٤) أ ، ج : كان . |
| (٧) ج : فهي .            | (١٥) — د .         |
| (٨) ب : فأما .           |                    |

## الفصل الرابع : في الأعراض النسبية

وفيه مباحث :

### المبحث الاول :

في هليتها ، أنكرها جمهور المتكلمين ، إلا الأين ، وقالوا لو وجدت لوجد حصولها في محالها ، متسلسل . احتج الحكماء بأنها تكون محققة ، ولا فرض ، ولا اعتبار فهي إذن من الخارجيات ، وليست اعداماً لأنها تحصل بعدما لم تكن <sup>١</sup> ، ولا ذات الجسم لأنها <sup>٢</sup> لا تقاس <sup>٣</sup> الى الغير ، ونوقض بالفناء والمضي .

### المبحث الثاني :

في الأين ، وسماه المتكلمون كوناً ، فقالوا <sup>٤</sup> : حصول الجوهر في (آين فصاعداً) <sup>٥</sup> في مكان واحد : سكون <sup>٦</sup> ؛ وفي مكانين : حركة فحصوله أول حدوثه لا حركة ولا سكون . وقال <sup>٦</sup> الحكماء الحركة كمال أول لما هو <sup>٧</sup> بالقوة من جهة <sup>٨</sup> ما هو بالقوة ، وبيانه أن الحركة أمر ممكن الحصول للجسم ، فيكون حصولها كمالاً ، ويفارق غيره <sup>٩</sup> من حيث أن حقيقته <sup>١٠</sup> ليست إلا التأدي إلى الغير ، فيكون ذلك الغير متوجهاً اليه ممكن الوجود

- 
- (١) د : يكن . (٣) ب ، د : لا يقاس .  
(٢) ب ، د : لأنه . (٤) أ ، ب : وقالوا ، ج : قالوا .  
(٥) — ج ويضيف الناسخ : أكثر من زمان واحد .  
(٦) د : وقالت .  
(٧) — د .  
(٨) ج : حيث .  
(٩) أ ، ج : غيرها .  
(١٠) أ ، ج : حقيقتها .

ليأتى التأدي اليه ، فيكون حصوله كمالاتانياً ، وذلك التوجه ما دام كذلك يبقى شيء منه بالقوة ، وإلا لكان وصولاً لا توجهاً ، فتبين انها كمال أول لما هو بالقوة من حيث<sup>١</sup> هو بالقوة ، وحاصله قريب مما قاله قداماؤهم ، وهو انها خروج عن القوة الى الفعل على سبيل التدرج .

وذلك قد يكون في الكم كالتخلخل والتكاثف ؛ وهما ازدياد المقدار وانتقاصه من غير ضم ولا فصل ؛ وكالتمو والذبول ، وهما ازدياد وانتقاص يكونان<sup>٢</sup> بهما ؛ وفي الكيف كاسوداد العنب ، وتسخين الماء ويسمى<sup>٣</sup> استحالة ؛ وفي الوضع كحركة الفلك وتسمى حركة دورية . وفي الأين كالحركة من مكان الى مكان آخر ويسمى نقلة ، ولا يكون في الجوهر لأن حصوله دفعة ويسمى كوناً ، ولا في سائر المقولات لأنها تابعة لمعروضاتها .

ولا بد لكل حركة من ستة أمور : ما منه الحركة ، وما اليه ، وما له ، وما به ، والزمان ، وتشخيص الحركة إنما يتحقق بوحدة<sup>٤</sup> موضوعها وزمانها ، وما هي فيه اذ الواحد قد يتحرك الى جهتين في زمانين ، وقد ينتقل وينمو في آن واحد<sup>٥</sup> ، ومتى اتحد ذلك المبدأ والمنتهى ، ولا محالة ، ولا عبرة بوحدة المحرك وتعددده ، وتنوعها بتنوع ما منه ، وما اليه كالهبوط والصعود ، وما فيه كأخذ<sup>٦</sup> الأبيض الى التصفر ، الى التحمر ، الى السواد ( والى الفستقية ، الى الخضرة ، الى السواد )<sup>٧</sup> ، ولا عبرة<sup>٨</sup> بتنوع المحرك ، والموضوع ، والزمان ان قدر تنوعه لجواز اشتراك المختلفات في أثر وعارض أو معروض واحد ، واختلافها الجنسي<sup>٩</sup> باعتبار ما هي فيه ، كالنقلة ، والاستحالة والنمو ، وتضادها ليس لتضاد المحرك والزمان ، لما سبق . وما فيه لأن

- 
- |                     |                   |
|---------------------|-------------------|
| (١) ج : جهة ما .    | (٦) ب : زمان .    |
| (٢) - ج .           | (٧) في + ب .      |
| (٣) مطموسة في د .   | (٨) - ب .         |
| (٤) أ ، د : فانها . | (٩) في + أ .      |
| (٥) د : بشخص .      | (١٠) ب : بالجنس . |



الصعود ضد الهبوط مع وحدة الطريق ، بل لتضاد ما منه وما اليه ، اما بالذات كالسود والتبيض ، أو بالعرض كالصعود والهبوط ، فإن مبدأهما ومنتهاهما نقطتان متماثلتان عرض لهما تضاد من حيث أن إحداها صارت مبدأ ، والأخرى<sup>١</sup> منتهى ، وانقسامها بانقسام الزمان وانقسام<sup>٢</sup> المسافة والمتحرك .

ولا بد لها من قوةٍ توجهها ، وتلك القوة<sup>٣</sup> إن كانت مسببة من سبب خارجي سميت الحركة قسرية ، ( وإلا فإن كان لها شعورٌ بها يصدر عنها سميت إرادية<sup>٤</sup> ، وإلا سميت طبيعية<sup>٥</sup> ) ، وكلٌ منها سريعة<sup>٦</sup> أو بطيئة<sup>٧</sup> ؛ والبطء<sup>٨</sup> ليس لتخلل السكنات ، وإلا لكانت نسبة السكنات المتخللة بين حركات عدو الفرس نصف يوم الى حركاته ، نسبة فصل حركة الفلك الأعظم على حركته ، فتكون سكناته أزيد من حركاته ألف ألف مرة ، فينبغي أن لا يحس بحركاته القليلة<sup>٩</sup> المغمورة في تلك السكنات ، وأيضا لو جاز أن ترتفع الشمس<sup>١٠</sup> جزءاً ويسكن الظل<sup>١١</sup> ، لجاز في الجزء الثاني والثالث حتى يتم الارتفاع ، بل الموجب له في الحركة الطبيعية ( ممانعة المخروق ، وفي القسرية ممانعة الطبيعة )<sup>١٢</sup> ، وفي الارادية ممانعتهما<sup>١٣</sup> .

والمشهور انه لا بد وأن يتخلل بين كل حركتين مستقيمتين سكون ، لأن الميل المحرك للجسم لا بد وأن يكون حاصلًا معه الى أن يصل الى الحد المعين ، وذلك الوصول في آنٍ . والحركة عن هذا الحد لا بد أن يكون بميل<sup>١٤</sup> آخر وحدوثه في آنٍ آخر ، لاستحالة اجتماع<sup>١٥</sup> الميل الى الشيء مع الميل عنه ويكون بينها زمان ، وإلا

- 
- |                 |  |
|-----------------|--|
| (١) ج : الآخر . | (٦) — د .  |
| (٢) — أ .       | (٧) ج : ممانعتها معا .                           |
| (٣) في + ج .    | (٨) أ : الميل ، + أ : بميل ، ب ، ج ، د : الميل . |
| (٤) في + أ .    | (٩) في + ج .                                     |
| (٥) — د .       |  |

لزم تتالي الآنات فيكون الجسم في<sup>١</sup> ذلك الزمان ساكناً، ورد بمنع اجتماع الميئين<sup>٢</sup> وتتالي الآنات .

### المبحث الثالث :

في الإضافة . يُطلق المضاف على الإضافة ، وهو المضاف الحقيقي ، وعلى معروضها وعليها جميعاً وهو المشهور<sup>٣</sup> ، ومن خواصها التكافؤ في لزوم الوجود ووجوب الانعكاس ، كما تقول<sup>٤</sup> : أب<sup>٥</sup> الابن وابن الأب ، وانها إذا كانت مطلقة أو محصلة في طرف كانت في الطرف الآخر كذلك ، أما لو تحصل موضوع إحداهما لم يلزم أن يحصل موضوع الأخرى ، ثم منها ما يتوافق في الطرفين كالتماثل والتساوي ، أو يختلف اختلافًا محدوداً كونه نصفاً وضعفاً . أو غير محدود ككونه زائداً وناقصاً ، والاتصاف بها قد يحتاج الى صفة حقيقية في الجانبين<sup>٦</sup> كالعاشق والمعشوق ، أو في أحدهما كالعالم والمعلوم ، وقد لا يحتاج كاليمين والشمال ، وهي تعرض سائر<sup>٧</sup> المقولات ، فالجوهر كالأب ، والكم كالعظيم والكيف كالآخر ، والابن كالأعلى<sup>٨</sup> ، ( والتمى كالأقدم ، والوضع كالأشد انتصاباً )<sup>٩</sup> ، والمضاف كالأقرب ، والملك كالأكسى ، والفعل كالأقطع ، والانفعال كالأشد تقطعاً ، والاضافات في شخصيتها ونوعيتها وجنسيتها وتضادها تابعة لمعروضاتها .

فرع : التقدم على الشيء قد يكون بالزمان كتقدم الأب على الابن ، وبالذات والطبع<sup>١٠</sup> كتقدم الجزء على الكل ، وبالعلية كتقدم الشمس على ضوئها ، وبالمكان كتقدم الامام على المأموم ، وبالشرف كتقدم العالم على الجاهل . وليس في سائر المقولات النسبية مزيد بحث ، ولنختم الكلام في الأعراض .

- 
- |                            |  |
|----------------------------|--|
| (١) في + أ .               | (٦) في + ب .                             |
| (٢) ج : المئين .           | (٧) أ : لسائر ، + أ : سائر ، ج : لسائر . |
| (٣) أ ، ب ، د : المشهوري . | (٨) ج : كالأعلا .                        |
| (٤) ب : يقول ، د : يقال .  | (٩) - ب ، د .                            |
| (٥) أ : أبو .              | (١٠) في + أ ، - ب .                      |

## الباب الثالث في الجواهر



قال الحكماء الجوهرُ اما أن يكون<sup>١</sup> محلاً وهو الهوليّ ، أو حالاً وهو الصورة ، أو مركباً منها وهو الجسم ، أو لا كذلك وهو المفارق ، فإن تعلق بالجسم تعلق التدبير فهو النفس ؛ وإلا فهو العقل .

وقال المتكلمون كلُّ جوهر فهو متحيّزٌ ، وكلُّ متحيّزٌ اما أن يقبل وهو الجسم ، أو لا وهو الجوهرُ الفردي . ومباحثُ الباب تنحصرُ في فصلين .

## الفصل<sup>٢</sup> الأول :

في مباحث الأجسام .

### المبحث الأول :

في تعريف الجسم ؛ الحد المرضي<sup>٣</sup> عند جمهور المتأخرين ، انه الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة<sup>٤</sup> المتقاطعة على الزوايا القائمة ، واعترض عليه بأن الجوهر لم تثبت جنسيته ، والقابل إن كان عرضاً لم يكن جزء الجوهر ، وإن كان جوهرأ دخل الجنس فيه ، ويستدعي فصلاً آخر ، ويتسلسل .

وهذا علم أن الجوهر لا يجوز<sup>٥</sup> أن يكون جنساً ؛ وقالت المعتزلة انه الطويل ، العريض العميق ؛ وقال بعض أصحابنا انه المركب<sup>٦</sup> من جزئين<sup>٧</sup> فصاعداً ، ولا شك أن حقيقة الجسم أظهر من ذلك .

- 
- |                       |                        |
|-----------------------|------------------------|
| (١) في + د .          | (٥) أ ، ب : الثلاثة .  |
| (٢) - أ ، ج ، د .     | (٦) - ب ، ج ، د .      |
| (٣) ج : المرتضى .     | (٧) ب ، ج ، د : مركب . |
| (٤) ج ، د : الجمهور . | (٨) أ : جوهرين .       |

## المبحث الثاني :

في أجزائه ؛ ذهب جمهور المتكلمين الى أن الأجسام البسيطة الطباع مركبة من أجزاء صغار لا تنقسم أصلاً ؛ ( وقيل : فعلاً )<sup>١</sup> ؛ وقيل : من أجزاء غير متناهية ، وذهب الحكماء الى انها متصلة في نفسها ، كما هي<sup>٢</sup> عند الحسيّ قابلة لانقسامات غير متناهية ، ( وقيل : قابلة لانقسامات متناهية )<sup>٣</sup> .

وحجة المتكلمين : إن الجسم قابل للقسمة وكل ما هو قابل للقسمة ليس بواحد ، وإلاّ لقامت به وحدته ، وانقسمت بانقسامه . وأيضاً فكل منقسم تتميز مقاطع أجزائه بخواص مختلفة ، فيكون<sup>٤</sup> منقسماً<sup>٥</sup> بالفعل ، متعدداً بتعدد تلك الخواص العارضة لها ، وأيضاً هوية القسمين المتفاصلين بالتقسيم إن كانت حاصلة قبل التقسيم فهو المطلوب<sup>٦</sup> ، وإلا لكان<sup>٧</sup> التقسيم إعداماً للجسم الأول وإحداثاً للقسمين ، فعلى هذا لو شقّ بعوض<sup>٨</sup> برأس إبرته سطح البحر أعدم البحر الأول وأوجد بجزء آخر وفساده لا يخفى ؛ فثبت أن كلّ جسم ليس بواحد في نفسه بل هو مركب من أجزاء (وتلك الأجزاء لا تنقسم ، وإلا لكانت ذات أجزاء أخرى فيكون الجسم مركباً من أجزاء)<sup>٩</sup> لا نهاية لها وهو محال<sup>١٠</sup> ، لأن كلّ<sup>١١</sup> عدد متناهياً<sup>١٢</sup> كان أو غيره ، فالواحد موجود فيه فإذا أخذنا ثمانية أجزاء بحيث يكون في كل جهة حجم يحصل<sup>١٣</sup> متناهى الأجزاء وآخر<sup>١٤</sup> يكون<sup>١٥</sup> نسبة حجمه إلى حجم سائر الاجسام ، نسبة متناهى القدر (إلى متناهى القدر)<sup>١٦</sup> . لكن إزدياد الحجم بإزدياد التأليف والنظم ، فلو كان الجسم متناهى القدر من أجزاء غير

- |                   |                      |
|-------------------|----------------------|
| (١) - د .         | (٩) - ج .            |
| (٢) - د .         | (١٠) ب ، د : مع .    |
| (٣) - ب ، ج ، د . | (١١) في + د .        |
| (٤) ج : فتكون .   | (١٢) ج ، د : متناه . |
| (٥) ج : منقسمة .  | (١٣) د : فحصل .      |
| (٦) ب : المسط .   | (١٤) ب ، د : ح .     |
| (٧) د : كان .     | (١٥) ج : تكون .      |
| (٨) ج : يقتض .    | (١٦) - ب ، د .       |

متناهية لكانت<sup>١</sup> نسبة الآحاد المتناهية الى الآحاد الغير المتناهية<sup>٢</sup> نسبة متناه الى متناه، وهذا خلف<sup>٣</sup>؛ ولانه لو تركب الجسم من أجزاء غير متناهية لامتنع قطع المسافة لتوقفه على قطع أجزائها وقطع كل جزء مسبوق بقطع قبله، فيكون قطعة في زمان غير متناه، وأيضاً النقطة موجودة بالاتفاق وهي لا تقبل القسمة. فإن<sup>٤</sup> كان جوهرأ كما هو عندنا حصل المطلوب<sup>٥</sup> وان كان<sup>٦</sup> عرضاً لم ينقسم محلها، وإلا لانقسمت بانقسامه<sup>٧</sup> وأيضاً فالحركة الحاضرة غير منقسمة، وإلا لما كان الكل حاضراً فلا ينقسم ما فيه، فثبت أن في الاجسام ما لا يقبل القسمة، لا يقال ان<sup>٨</sup> الحركة ليست إلا الماضي والمستقبل لانه يوجب ان لا توجد الحركة أصلاً.

احتج الحكماء على نفي الجوهر الفرد بوجوه. الأول: أن كل متحيز فيمينه غير يساره<sup>٩</sup> والوجه المضيء فيه غير المظلم، لا يقال ذلك لتغاير وجهيه لانهما إن كانا جوهرين ثبت المدعي، وإلا لزم تغاير عليهما.

الثاني: إنا لو فرضنا خطأ مركباً<sup>١٠</sup> من أجزاء شفع فوق أحد طرفيه جزء وتحت الآخر جزء<sup>١١</sup> آخر وتحركا على تساوي، تحاذيا لا محالة على ملتقى جزئين<sup>١٢</sup>، فيلزم الانقسام.

الثالث: كلما قطع السريع بحركته جزءاً قطع البطيء أقل منه، وإلا لزم أن يساويه في كل جزء ويقف<sup>١٣</sup> في آخر، وقد بان فساد.

- 
- |                        |                                 |
|------------------------|---------------------------------|
| (١) ج : لكان.          | (٨) — أ.                        |
| (٢) ب، ج، د : متناهية. | (٩) أ. : شماله، في + أ : يساره. |
| (٣) أ، ب : هف.         | (١٠) — ج، د.                    |
| (٤) د : فلو.           | (١١) — ج، د.                    |
| (٥) أ، ب : المط.       | (١٢) ج : الجزأين.               |
| (٦) أ : كانت.          | (١٣) د : وثبت.                  |
| (٧) ج : بانقسامها.     |                                 |

الرابع : الجسم الذي أجزاؤه وتر وكان ظله مثليه كان مثله من <sup>١</sup> الظل ، ظل نصفه فيكون له نصف فينتصف الجزء المتوسط ، وقد برهن أقليدس <sup>٢</sup> على أن كل خط يصح تنصيفه وهو يقتضي ذلك .

الخامس : اذا فرض خط من ثلاثة <sup>٣</sup> أجزاء على أحد طرفيه جزء وتحرك الخط الى أيمن ، والجزء الى أيسر فإن انتقل الى ما فوق الجزء <sup>٤</sup> الثاني ، فهو محال <sup>٥</sup> . لأن الجزء الثاني انتقل الى حيز <sup>٦</sup> الجزء الأول وإن انتقل الى ما فوق الثالث فهو قطع جزئين حينما <sup>٧</sup> قطع ما تحته جزءاً واحداً فينقسم الزمان والحركة والمسافة .

السادس : الجزء مشكل فإن كان كرة فاذا انضم بأجزاء أخر وقعت بينهما فرج لا تسع أجزاء مثلها فيلزم الانقسام ، وإن كان غيرها كانت <sup>٨</sup> فيه زوايا ، فينقسم .

السابع : إذا دارت الرّحى فهما قطع الطوق العظيم جزءاً فالصغير اما أن يقطع أقل من جزء فينقسم الجزء <sup>٩</sup> ، أو جزءاً تاماً <sup>١٠</sup> فيتساوى الصغير والعظيم أو يقطع تارة جزءاً ويسكن أخرى فتتفكك أجزاء الرّحى وكذلك الفرجار ذو الشعب الثلاث <sup>١١</sup> . ثم قالوا فالجسم متصل في نفسه يقبل انقسامات لا نهاية لها والقابل لها ليس الاتصال لانه <sup>١٢</sup> يعدم عندها والقابل يبقى مع <sup>١٣</sup> المقبول فهو شيء آخر يقبل

(١) — د .

(٢) من علماء القرن الثالث ، عاش في الاسكندرية وعلم في مدرستها ، يعد أشهر علماء الهندسة خلال العصور ، اذ لا يعرف كتاب في العلم ظل يدرس في المدارس خلال العصور منذ تأليفه حتى عصرنا الحاضر مثل كتاب الاصول (د/ أحمد صبحي : في فلسفة الحضارة ص ٢٢٩) .

(٣) ب ، د : ثلثه .

(٩) ج : فيلزم الانقسام .

(٤) — ج .

(١٠) — د .

(٥) ب : مح .

(١١) ب ، د : الثلث .

(٦) ج : جزء .

(١٢) د : لأنها .

(٧) ب ، ج ، د : حين ما .

(١٣) — ج ، د : لها مع .

(٨) د : كان .



الاتصال والانفصال ، ويسمى هيولى ومادة والاتصال صورة . واعلم ان دليل الفريقين يمنع الانقسام الفعلي ويوجب القسمة الوهمية . لا يقال القسمة الوهمية متداعية الى جواز القسمة الانفكاكية لأن الاجزاء المفترضة<sup>١</sup> ممتاثلة فيصح بين كل اثنين منها ما يصح بين آخرين فيصح بين المتباينين ما يصح بين المتصلين وبالعكس لأننا نقول لم لا يجوز أن يكون الجسم مركباً<sup>٢</sup> من أجزاء متخالفة بالماهية أو متشخصة بتشخصات عائرة عن الانفكاك ، فتكون<sup>٣</sup> تلك<sup>٤</sup> الاجزاء قابلة للاتصال<sup>٥</sup> والانفصال وإن سلم اتصال الجسم فلم لا يجوز أن يقال هو وحدة الجسم والانفصال هو التعدد والقابل لهما الجسم .

— فروع : قالوا الصورة لا تنفك عن الهيولى لأنها لا تنفك عن التناهي والتشكل<sup>٦</sup> والموجب لهما ليس الجسمية العامة ولا شيئاً من لوازمها وإلا لساوى الجزء الكل فيها ولا الفاعل وإلا لاستقلت الصورة بالانفعال فهو الحامل<sup>٧</sup> بما<sup>٨</sup> فيه من الصفات ولأنها قابلة للقسمة الوهمية أبداً وكل ما قبل الوهمية قبل الانفكاكية وكل ما قبل الانفكاكية فله مادة<sup>٩</sup> على ما سبق تقرير هذه المقدمات ولا الهيولى عنها لأنها<sup>١٠</sup> لو تجردت ذات<sup>١١</sup> وضع وانقسمت<sup>١٢</sup> في جميع الجهات كانت جسماً وإلا لكانت نقطة أو خطأ أو سطحاً ، ولو<sup>١٣</sup> تجردت غير ذات وضع فإذا لحقتها الصورة تصير ذات وضع مخصوص بإمكان غيره<sup>١٤</sup> ، فيترجح الجائز بلا مرجح ولأنها لو تجردت لكانت موجودة بالفعل ومستعدة للصورة ، والواحد لا يقتضي قوة

- 
- |                            |                      |
|----------------------------|----------------------|
| (١) ب ، ج ، د : المفروضة . | (٨) ج : لا .         |
| (٢) في + ب .               | (٩) في + د .         |
| (٣) ب ، ج ، د : وتكون .    | (١٠) — د .           |
| (٤) — د .                  | (١١) ج : غير ذات .   |
| (٥) في + ب .               | (١٢) ج : فان انقسم . |
| (٦) ب : الشكل .            | (١٣) ج : وان .       |
| (٧) ج : القابل .           | (١٤) ج : غيرها .     |

وفعلا، فيكون لها ما يقتضي هذه القوة، وهي<sup>١</sup> الهيولى. فيكون<sup>٢</sup> للهيولى هيولى أخرى، فالهيولى تفتقر إليها في بقائها وتحيزها والصورة تحتاج الى المادة في تعينها وتشكلها والمادة أيضاً لا تخلو<sup>٣</sup> عن صورة أخرى نوعية والا لما اختلفت الاجسام في الهيئات والأمكنة والكيفيات والأوضاع الطبيعية والتشكل<sup>٤</sup> والتفكك بسهولة أو عسر واعلم أن بناء هذه الكلمات على نفي الفاعل المختار والحق بثبوته ومع ذلك فللمعترض<sup>٥</sup> أن يجوز انفعال الصورة بنفسها وعدم استلزام قبول القسمة الوهمية قبول الانفكاكية واقتضاء<sup>٦</sup> المادة المجردة<sup>٧</sup> وضعاً معيناً بشرط اقتران الصورة بها وكون الواحد مبدءاً كثير مع أن القابلية ليست أثراً ووجود المادة بالفعل ليس مقتضى ذاتها وأن يطالبهم بما يوجب الاختلاف في الصورة<sup>٨</sup> النوعية ثم يزعم أن ما يجعلونه إياه من الأحوال العنصرية السابقة واختلاف المواد الفلكية سبب لاختلاف الأعراض والهيئات.

### المبحث الثالث:

في أقسامه، قال الحكماء<sup>٩</sup> الأجسام اما بسائط أو مركبات، والبسائط تكون<sup>١٠</sup> كرية لأن الطبيعة الواحدة لا تقتضي هيئات مختلفة وتنقسم الى فلكيات وعناصر والأول أفلاك<sup>١١</sup> وكواكب، والأفلاك الثابتة بالأرصاد تسعة الأول الفلك الأعظم والعرش المجيد والجسم المحيط بسائر الاجسام ويدل عليه وجوه الأول إن الاجسام متناهية لما سنذكره فيكون جسم هو نهايتها، الثاني الجهة متعلق الإشارة ومقصد المتحرك بالوصول إليها<sup>١٢</sup> فتكون موجودة غير مجردة وليست<sup>١٣</sup> بجسم لأنها غير

- 
- |                                     |                      |
|-------------------------------------|----------------------|
| (١) أ، ب : وهو.                     | (٧) د : المعينة.     |
| (٢) أ : فتكون.                      | (٨) أ، ج : الصور.    |
| (٣) أ : لا تخ، ب : لا يخ، ج : يخلو. | (٩) في + أ.          |
| (٤) ج، د : الشكل.                   | (١٠) أ، ب، د : اليه. |
| (٥) د : فللمعترض.                   | (١١) ب، د : ليس.     |
| (٦) د : وان يقتضي.                  |                      |

منقسمة<sup>١</sup>، وإلا فالواصل<sup>٢</sup> الى نصفها إن وقف فالجهة هو لا ما بعده وإلا فحركته إن كانت عن الجهة فكذلك، وإن كانت اليها فالجهة ما بعده فهي جسمانية والمحدد لها جسم واحد إذا لو تعدد ولم يحط البعض البعض<sup>٣</sup> يتحدد<sup>٤</sup> القرب بهما<sup>٥</sup> دون البعد وإن أحاط فالمحاط<sup>٦</sup> حشو إذ المحيط يحدد القرب بمحيطه والبعد بمركزه وهو بسيط وإلا لصح<sup>٧</sup> الانحلال عليه وهو بالحركة المستقيمة المتوجهة الى الجهة، فالجهة له لا به فيكون كريا.

الثالث: الارصادُ شاهدة<sup>٨</sup> على أن الكواكب والافلاك تتحرك بالحركة اليومية، وبحركاتٍ آخر متفاوتة. فلا بد من جسم يحيط بها ويحركها بحركتها<sup>٩</sup> اليومية، وهذا يدل على فلك تاسع ولا يدل على احاطته بجلمة<sup>١٠</sup> الأجسام وأما الثماني الباقية، فيدل عليها اختلاف حركات الكواكب وامتناع تحركها<sup>١١</sup> بالذات لاستحالة الخرق على الافلاك. ولقائل أن يقول إن سلم<sup>١٢</sup> استحالة الخرق، فلم لا يجوز أن يكون لكل كوكب نطاق<sup>١٣</sup> يتحرك<sup>١٤</sup> بنفسه، أو باعتماد الكواكب عليه.

فرعان: الأول: أنها بأسرها شفافة إذ لو كانت ملونة لحجبت الأبصار<sup>١٥</sup> عن رؤية ما وراءها<sup>١٦</sup>، ولا حارة ولا باردة وإلا لاستولى الحر<sup>١٧</sup> أو البرد على عالم

- 
- |                                  |                       |
|----------------------------------|-----------------------|
| (١) ب، د : منقسم.                | (٩) ب : بجميع.        |
| (٢) ب : فالواصلت.                | (١٠) — د.             |
| (٣) — أ.                         | (١١) د : لا نسلم.     |
| (٤) أ : لتحدد، في + أ : يتحدد.   | (١٢) ج : نطاق به.     |
| (٥) — ب، ج.                      | (١٣) ج : متحرك.       |
| (٦) ب : والمحاط، ج : فالمحاط به. | (١٤) ب : نور الابصار. |
| (٧) ب : يصح.                     | (١٥) ب، ج، د : لا.    |
| (٨) — ج، د.                      | (١٦) ب، ج، د : و.     |

العناصر لمجاورتها<sup>١</sup> ، ولا خفيفة<sup>٢</sup> ولا ثقيلة وإلا لكان في طباعها ميل مستقيم ، ولا رطبة ولا يابسة لأن سهولة التشكل<sup>٣</sup> والالتصاق وغيرهما لا يتم إلا بالحركة المستقيمة ، ولا قابلة للحركة الكمية لانه لو زاد محدب المحيط ، لزم أن يكون فوقه خلاء وهو محال<sup>٤</sup> ، ومقعره مثل محدبه فيستحيل عليه ما استحال على محدبه . وإذا لم يتغير مقعره امتنع ذلك في محدب المحيط به ، وإلا لزم التداخل أو وقوع الخلاء بينهما ، وكذا في مقعره لانه كالمحدب في تمام الحقيقة ، وفيه احتمال لأن امتناع ازدياد المحدب بعدم الحيز الذي هو شرطه ولا يلزم من ذلك اشتراك المقعر له فيه .

الثاني : انها متحركة لأن الأجزاء المفترضة<sup>٥</sup> فيها متماثلة ، فيصح لكل واحد منها من الوضع . والموضع ما حصل للآخر ، ولا يتأق ذلك إلا بالحركة المستديرة ، فتصح الحركة المستديرة عليها ، وكل ما صحت الحركة المستديرة عليه ففيه مبدأ ميل مستدير ، وكل ما فيه ذلك كان متحركاً بالاستدارة لوجوب حصول الاثر عند حصول المؤثر ، وأيضاً لو بقي كل جزء على وضع معين وفي حيز معين من أجزاء حيز الكل مع جواز غيره ، لزم الترجيح بلا مرجح وهما منقوضان بالعناصر .

وأما الكواكب فهي أجسام بسيطة<sup>٦</sup> شفافة<sup>٧</sup> مركوزة<sup>٨</sup> في الافلاك مضيئة ، إلا القمر فإنه يستفيد الضوء من الشمس ، ويشهد له تفاوت نوره بحسب قربه من الشمس وبعده . لا يقال فلعله كرة يضيء أحد وجهيها ويظلم الآخر ويتحرك على مركزه<sup>٩</sup> حركة تساوي حركة<sup>١٠</sup> الفلك ، اذ الخسوف يكذبه .

- 
- |                     |                                       |
|---------------------|---------------------------------------|
| (١) أ : بمجاورتها . | (٦) — د ، ج : شفافة .                 |
| (٢) في + د .        | (٧) — أ ، ب ، ج : بسيطة ، د : لطيفة . |
| (٣) ج ، د : الشكل . | (٨) — أ : مركزها .                    |
| (٤) ب : مح .        | (٩) — د .                             |
| (٥) ب : المفروضة .  |                                       |

وأما العناصر، فخفيف مطلق وهو النار الحار، يابس، مماس لمقعر فلك القمر؛ وخفيف مضاف وهو الهواء حار، رطب، مماس لمقعر النار، وثقيل مطلق وهو الأرض بارد، يابس<sup>١</sup> ومحله الوسط بحيث ينطبق مركزه على مركز العلم. و ثقيل مضاف وهو الماء، بارد، رطب وكان من حقه أن يحيط بالأرض إلا أنه لما حصل في بعض جوانبها تلال<sup>٢</sup> ووهاد بسبب الاوضاع والاتصالات الفلكية، سال الماء بالطبع الى الأغوار وانكشفت المواضع المرتفعة وذلك حكمة من الله تعالى<sup>٣</sup> ورحمة ليكون<sup>٤</sup> منشأ للنبات ومسكناً للحيوانات، ثم انها بأسرها كائنة وفاسدة، لأن مياه بعض العيون تتجمد حجراً، والحجر يجعله أصحاب الحيل ماء، والهواء الملاصق للإناء<sup>٥</sup> المبرد يصير قطراً، والماء المغلي والشعلة هواء، والهواء يصير ناراً بالنفخ القوي.

وأما المركبات فإنما<sup>٦</sup> تُخْلَقُ من امتزاج هذه الأربعة<sup>٧</sup> بأمزجة<sup>٨</sup> مختلفة (معدة لخلق، متخالفة)<sup>٩</sup> وهي المعادن والنبات والحيوان، والمزاج هو الكيفية المتوسطة الحاصلة من تفاعل البسائط بأن تَصْغَرَ أجزاؤها فتختلط بحيث تكسر صورة كل واحد منها صورة كيفية الأخرى<sup>١٠</sup>، فتحدث كيفية متوسطة.

#### المبحث الرابع :

في حدوثها، الأجسام محدثة بذواتها وصفاتها وقال أرسطو: الأفلاك قديمة بذواتها وصفاتها المعينة سوى الأوضاع، والحركات<sup>١١</sup>، والعناصر بموادها وصورها

- 
- |                  |                              |
|------------------|------------------------------|
| (١) د : رياس.    | (٧) ب، د : الأربع.           |
| (٢) د : بلال.    | (٨) ب، ج، د : بامزاجه.       |
| (٣) — د.         | (٩) — ب، ج، د.               |
| (٤) أ : لتكون.   | (١٠) — أ.                    |
| (٥) أ : بالاناء. | (١١) أ : الآخر، د : الأجزاء. |
| (٦) أ : فلها.    |                              |

الجسمية بنوعها وصورها النوعية بجنسها . وقال مَنْ قبله الكل قديمة بذواتها محدثة بصورها وصفاتها واختلفوا في تلك الذوات ، ف قيل : كان الأصل جوهرية ، فنظر البارى تعالى اليها بنظر الهيبة فذابت وصارت ماءً ، ثم حصلت الارض منها بالتكثيف ، والنار والهواء بالتلطيف ، والسماء من دخان النار . وقيل : ذلك كان أرضاً فحصل الباقي منها<sup>١</sup> بالتلطيف . وقيل : كان هواءً ، وقيل : ناراً ، وتكونت البواقي<sup>٢</sup> بالتكثيف والسماء من الدخان . وقيل : كان أجزاء صغار من كل جنس متفرقة متحركة ، فهما اجتمع منها<sup>٣</sup> أجزاء متماثلة التأمّت واتصلت وصارت جسماً . وقيل : كان<sup>٤</sup> نفساً وهيولى فتعشقت عليها وتعلقت بها وصارت تعلقها سبباً لحدوث أجسام<sup>٥</sup> العالم . وقيل : كانت وحدات فصارت<sup>٦</sup> ذات<sup>٧</sup> أوضاع وتكونت نقاط<sup>٨</sup> ، ثم اختلفت فصارت أجساماً ، وتوقف جالينوس<sup>٩</sup> في الكل ؛ لنا وجوه :

الاول : انه لو كانت الأجسام في الأزل ، لكانت ساكنة إذ الحركة تقتضي المسبوقية<sup>١٠</sup> بالغير المنافية للأزل ، والساكن في الأزل لا يتحرك أبداً لأن سكونه إن كان لذاته امتنع انفكاكه<sup>١١</sup> ، وإن كان لغيره فذلك الغير لا بد أن يكون موجباً وإلا لم يكن فعله قديماً واجباً لذاته أو منتبهاً اليه دفعاً للتسلسل<sup>١٢</sup> والدور ،

- 
- |  |                     |
|--|---------------------|
| (١) — د .  | (٥) — د .           |
| (٢) أ : الباقي .   | (٦) — د .           |
| (٣) — ب .  | (٧) د : زوات .      |
| (٤) د : كانت .   | (٨) أ : من نقاطاً . |
| (٩) هو الحكيم الفيلسوف الطبيعي اليوناني ، من أهل مدينة فرغاموس اليونانية ، إمام الاطباء في عصره ورئيس الطبيعيين في وقته ، ومؤلف الكتب الجلية في صناعة الطب وغيرها ، تزيد قائمة مؤلفاته على ١٠٠ تأليف ( القفطي : اخبار العلماء بأخبار الحكماء ص ٨٥ ، ٨٦ ) . |                     |
| (١٠) د : المسبوق .   |                     |
| (١١) ج : انفكاكه عنه .   |                     |
| (١٢) أ ، ب : للتس .  |                     |

وحيث<sup>١</sup> يلزم دوامه بدوامه<sup>٢</sup> فلا يزول أبداً، فالأجسام لو كانت<sup>٣</sup> ساكنة<sup>٤</sup> في الأزل، لم تتحرك أبداً<sup>٥</sup>، واللازم باطل<sup>٦</sup>، فالملزوم مثله.

قيل: لو امتنع وجوده، أزلا لامتنع مطلقاً لاستحالة انقلاب الممتنع لذاته ممكناً.

قلنا: الممتنع أزلا ليس الممتنع<sup>٧</sup> لذاته، كالحادث اليومي.

قيل: المحدد لا مكان له، فلا يكون متحركاً ولا ساكناً.

قلنا: إن سلم فلا شك أنه ذو وضع ومماسة لما في جوفه، فإن بقي على<sup>٨</sup> الوضع والمماسة المعينين<sup>٩</sup> له، فساكن، وإلا فمتحرك.

قيل: الأزل ينافي حركة معينة، لا حركات لا أول<sup>١٠</sup> لها<sup>١١</sup>.

قلنا: بل الحركة من حيث هي لما سبق.

قيل: لم لا يجوز أن يكون السكون مشروطاً بعدم حادث فيزول بحدوثه.

قلنا: فينا في حدوثه وجود السكون فيتوقف على عدمه ويلزم الدور.

وقيل<sup>١٢</sup>: القدرة على إيجاد معين قديمة وتنقطع بوجوده فانتقص<sup>١٣</sup> ما ذكرتم.

قلنا: المنقطع التعلق وهو ليس<sup>١٤</sup> أمراً وجودياً.

- 
- |                 |                          |
|-----------------|--------------------------|
| (١) أ، ب : ح.   | (٨) — أ، د، ب : على ذلك. |
| (٢) — ب، د.     | (٩) أ : المعينان.        |
| (٣) ب : كان.    | (١٠) أ : لا الى أول.     |
| (٤) — أ، ب، د.  | (١١) — أ.                |
| (٥) — د.        | (١٢) أ، ج : قيل.         |
| (٦) ب : بسط.    | (١٣) د : فانقطع.         |
| (٧) ب : ممتناً. | (١٤) د : وليس.           |

الثاني : الأجسام ممكنة لأنها مركبة ومتعددة ، فلها سبب . وذلك السبب لا يكون موجباً ، وإلا لزم دوام جميع ما يصدر عنه بوسط أو بغير وسط ، بدوام ذاته وهو محال<sup>١</sup> ، فيكون مختاراً ، وكل ما له سبب مختار فهو مُحدث<sup>٢</sup> . لا يقال : لم لا يجوز أن يوجد الموجب جسماً متحركاً على سبيل الدوام ، ويكون تحركه شرطاً لهذه الحوادث والتغيرات ، لأن وجود هذه الحوادث إن توقف<sup>٣</sup> على وجود حركة ، تلك على أخرى لزم اجتماع الحركات التي لا نهاية لها المترتبة وضعاً وطبعاً وهو محال<sup>٤</sup> ، وإن توقف على عدمها بعد وجودها ، كان الموجب مع عدم تلك الحركة علة تامة مستمرة لوجود هذا الحادث ، فيلزم من دوامه دوامه .

الثالث : الأجسام لا تخلو<sup>٥</sup> عن الحوادث ، وكل ما لا يخلو<sup>٦</sup> عن الحوادث فهو حادث<sup>٧</sup> ، والأول يبين والثاني مُبرهن<sup>٨</sup> في الباب الأول من الكتاب الثاني .

احتج المخالف بوجوه : الأول : إنها لو كانت محدثة لكان تخصيص إحداثها بالوقت المعين بلا تخصّص وهو محال<sup>٩</sup> .

الثاني : إن كل حادث فله مادة ، فالمادة قديمة دفعةً للتسلسل<sup>١٠</sup> ، وهي لا تخلو<sup>١١</sup> عن الصورة ، فالصورة<sup>١٢</sup> أيضاً قديمة ، فالجسم قديم .

الثالث ، الزمان قديم ، وإلا لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا تتحقق إلا بزمان<sup>١٣</sup> فيكون قبل وجود الزمان زمان<sup>١٤</sup> ، هذا خلف<sup>١٥</sup> ، وهو مقدار الحركة القائمة بالجسم ، فيكون الجسم قديماً .

- |                           |                     |
|---------------------------|---------------------|
| (١) أ : مع ، ب : وهي مع . | (٧) ب : مع .        |
| (٢) في + د : أو توقف .    | (٨) أ ، ب : للتس .  |
| (٣) أ ، ب : مع .          | (٩) أ ، ب : لا تخ . |
| (٤) أ : لا تخ .           | (١٠) ب : والصورة .  |
| (٥) ب : لا يخ .           | (١١) ج : بالزمان .  |
| (٦) — د .                 | (١٢) ب : هف .       |



وأجيب عن الأول : بأن المخصص هو الإرادة ، وعن الثاني والثالث : بأن مقدماتها غير مسلمة ولا مبرهنة . وأعلم<sup>١</sup> : أن صحة الفناء عليها متفرعة على حدوثها ، والكرامية<sup>٢</sup> وإن اعترفوا بحدوثها قالوا إنها أبدية إذ لو عدمت فعدمها إما أن يكون بإعدام فاعل أو طريان<sup>٣</sup> ضد ، أو زوال شرط ، والكل محال<sup>٤</sup> ؛ وقد سبق الكلام فيه تقريراً وجواباً<sup>٥</sup> .

#### المبحث الخامس :

في تناهي الأجسام ، الأبعاد الموجودة<sup>٦</sup> متناهية سواء فرضت في خلاء أو ملاء خلافاً للهند<sup>٧</sup> ، لنا انا لو فرضنا خطأ غير متناه وخطأ متناهياً<sup>٨</sup> موازيا الاول ، فإذا مال الى المسامطة ، فلا بد من نقطة تكون أول نقطة المسامطة ، ويكون الخط منقطعاً بها ، الا لكان أول المسامطة مع ما فوقها فيكون غير المتناهي متناهياً ، هذا خُلف<sup>٩</sup> .

واحتجوا<sup>١٠</sup> بأن كل جسم فما وراءه متميز مشار اليه حساً لأن ما يلي جنوبيه غير ما يلي شماليه<sup>١١</sup> ، وكل ما كان كذلك فهو موجود جسم أو جسماني ، فثبت أن ما وراء كل جسم آخراً لا الى نهاية ، ومنع بأن التميز وهم ليس يثبت .

(١) ب : ويعلم .

(٢) الكرامية : فرقة منسوبة الى محمد بن كرام ، المتوفى ٢٥٥ هـ ، ولد بسجستان ثم انتقل الى خراسان حيث تعلم بها . وقد بشر ابن كرام بجانب مذهبه في التجسيم بروح الزهد والتسكك ، فكانت مدرسته مدرسة زهد (راجع ، النشار : نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام ، الجزء الاول ص ٢٩٧) .

(٣) د : بطريان . (٥) د : وجوباً .

(٤) ب : وهو مح . (٦) د : المودة .

(٧) يقول الاصفهاني في شرحه للطوالع : الأجسام الموجودة في الخارج متناهية .. وذلك خلافاً لما يذهب اليه حكماء الهند (شرح الطوالع ص ١٤٣) .

(٨) ب : متناه . (١٠) أ : احتجوا .

(٩) أ : هف . (١١) ب : شماليه .

## الفصل الثاني :

### في المفارقات :

وفيه مباحث

### المبحث الأول :

في أقسامها ، الجواهر الغائبة اما أن تكون مؤثرة في الأجسام ، أو مدبرة اياها ، أو لا مؤثرة ولا مدبرة ، والأول : هو العقول<sup>١</sup> ، والملاأ الاعلى<sup>٢</sup> ، والثاني : ينقسم الى علوية تدبر الأجرام<sup>٣</sup> العلوية وهي النفوس الفلكية ، والملائكة<sup>٤</sup> السماوية ، وسفلية تدبر عالم العناصر وهي اما أن تكون مدبرة للبسائط وأنواع الكائنات ، وهم يسمون<sup>٥</sup> ملائكة<sup>٦</sup> الارض واليهام أشار صاحب الوحي صلوات الله عليه<sup>٧</sup> ، وقال<sup>٨</sup> : « جاءني ملك البحار ، وملك الجبال وملك الامطار ، وملك الارزاق<sup>٩</sup> » ، واما أن تكون مدبرة للأشخاص الجزئية وتسمى نفوسا أرضية كالنفوس الناطقة .

---

(١) أ ، ب : العقول العشرة . (٥) د : ويسمى .

(٢) ج : الاعلا . (٦) ج : مليكة .

(٣) ب : الأجسام . (٧) أ : عليه ، ج : محمد صلى الله عليه وسلم .

(٤) ج : المليكة . (٨) ج : قال .

(٩) يبدو أن البيضاوي قد جمع في هذا الموضع عدة أخبار ، ففيما يتعلق بملك البحار فورد فيه ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره عن ابن عمر ، وابن حنبل في مسنده (٣٨٢/٥) وأما ملك الجبال فقد جاءت الإشارة اليه فيما أخرجه الشيخان من حديث عائشة انها قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هل أتى عليك يوم أشد من يوم أحد؟ قال : « لقد لقيت من قومك ما لقيت .. فناداني ملك الجبال ، فسلم علي ثم قال : يا محمد إن الله قد سمع قول قومك لك ، وأنا ملك الجبال ، وقد بعثني اليك لتأمرني بأمرك ، فاشئت ؟ إن شئت أطبق عليهم الأخشيش (جبال مكة أبو قبيس والذي يقابله) فقال النبي عليه الصلاة والسلام : بل أرجو أن يخرج الله من أصلابهم من يعبد الله وحده لا يشرك به شيئاً .. (صحيح البخاري ، بدء الخلق ٥٩ / صحيح مسلم كتاب الجهاد والسير ٣٢ ، أذى المشركين ٣٩) .

والثالث : ينقسم الى خير بالذات ، وهم الملائكة<sup>١</sup> الكروبيون ، وشرير بالذات وهم الشياطين ، ومستعد للخير والشر<sup>٢</sup> وهم الجن ، وظاهر كلام الحكماء أن الجن والشياطين هم النفوس البشرية المفارقة للأبدان<sup>٣</sup>.

وأكثر المتكلمين لما أنكروا الجواهر المجردة ، قالوا الملائكة<sup>٤</sup> والجن والشياطين أجسام لطيفة قادرة على التشكل<sup>٥</sup> بأشكال مختلفة ، هذا ما استنبطته من فوائد الانبياء والتقطة من فرائد الحكماء واحاطة العقل بها عن طريق الاستدلال لعلها<sup>٦</sup> من قبيل المحال<sup>٧</sup> ، كما قال الله<sup>٨</sup> تعالى : ﴿ وما يعلم جنود ربك الا هو ﴾<sup>٩</sup>.

### المبحث الثاني :

في العقول ، قال الحكماء هم أعظم الملائكة<sup>١٠</sup> وأول المبدعات كما روى عنه عليه الصلاة والسلام<sup>١١</sup> : « أول ما خلق الله تعالى العقل »<sup>١٢</sup> ، وأقوى ما استدلوا به عليه<sup>١٣</sup> وجهان ، الأول : أن<sup>١٤</sup> الموجد القريب للأفلاك ، ليس<sup>١٥</sup>

---

= وأما ملك الأمطار ، فورد فيه ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره عن ابن عباس قال : « لما جمع لإبراهيم ما جمع ، وألقى في النار جعل خازن المطر يقول : متى أؤمر بالمطر؟ فكان أمر الله أسرع .. ».

- |   |  |
|---|--|
| (١) ج : الملكية .   | (٧) ب : المح .                                 |
| (٢) في + ب .  | (٨) — ج .                                      |
| (٣) أ ، ب : عن الإبدان .  | (٩) سورة المدثر ، آية ٣١ .                     |
| (٤) ج : الملكية .   | (١٠) ج : الملكية .                             |
| (٥) د : الشكل .   | (١١) أ : عليه السلم ، ب : صلى الله عليه وسلم . |
| (٦) ج : لعلها هي .  |  |
| (١٢) ذكره الغزالي في الإحياء ، وأخرجه الطبراني في (الوسط) عن حديث عائشة باسناد ضعيف . |  |
| (١٣) ج : عليها ٢ — د .  |  |
| (١٤) — د .  |  |
| (١٥) ب : ليس هو .   |  |

الباري تعالى، لأنه<sup>١</sup> واحد، فالواحد<sup>٢</sup> لا يصدر<sup>٣</sup> عنه المركب ولا جسم<sup>٤</sup> آخر، لأنه ان أحاط بها لزم لتقدم<sup>٥</sup> وجوده على وجودها المتعارف، لعدم الخلاء فيكون الخلاء ممكناً لذاته، وهو محال<sup>٦</sup>، وان أحاطت به لزم<sup>٧</sup> كون الخسيس علة للشريف، ولأن الجسم انما يؤثر في قابل له<sup>٨</sup> وضع بالنسبة اليه فلا يؤثر في الهيولى، ولا<sup>٩</sup> في الصورة اذ ليس<sup>١٠</sup> للهيولى وضع قبل الصورة ولا لها تعين قبل الصورة<sup>١١</sup> فلا يؤثر في الجسم ولا ما يتوقف فعله على الجسم فالموجد لها جوهر مجرّد يستغني عن الأداة وهو العقل الثاني الصادر من الله تعالى أولاً ليس العرض، لأنه لا يتقدم على الجوهر والصادر أولاً علة لما عداه من الممكنات، ولا جسماً لانه لا يكون علة لغيره من الجواهر لما سبق، ولا هيولى ولا صورة، وإلا لتقدم إحداها على الأخرى<sup>١٢</sup> ولأن الهيولى قابلة للصورة فلا تكون علة فاعلة لها. وتعيّن<sup>١٣</sup> الصورة مستفاد من الهيولى فلا تصدر الهيولى عنها، ولا ما يتوقف فعله على جسم، فهو عقل وله وجود من المبدأ الأول ووجوب بالنظر اليه، وإمكان من ذاته، فيكون بذلك سبباً لعقل آخر ونفس وفلك، ويصدر من العقل الثاني على هذا الوجه عقل ثالث، وفلك آخر ونفسه، وهلم جراً الى العقل العاشر المسمى بالعقل الفعال المعبر عنه بالروح في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ<sup>١٤</sup> الرُّوحُ﴾ المؤثر في عالم العناصر المفيض لأرواح البشر، والقلم يشبه أن يكون العقل الاول لقوله عليه الصلاة

- 
- |                   |                           |
|-------------------|---------------------------|
| (١) ب، ج : فانه . | (٨) في + د .              |
| (٢) أ : والواحد . | (٩) - د .                 |
| (٣) ج : يصدر .    | (١٠) + د .                |
| (٤) أ : جسماً .   | (١١) أ، ب، د : الهيولى .  |
| (٥) ج : تقدم .    | (١٢) ب، د : الآخر .       |
| (٦) أ، ب : مع .   | (١٣) - ب، ج، د .          |
| (٧) في + د .      | (١٤) سورة النبأ، آية ٣٨ . |

والسلام<sup>١</sup> : « أول ما خلق الله القلم ، فقال اكتب ، فقال ما أكتب ، فقال القَدْرُ ما كان وما هو كائن الى الأبد »<sup>٢</sup> ، واللوح هو الخلق الثاني ويشبه أن يكون العرش او متصلاً<sup>٣</sup> به لقوله عليه الصلاة والسلام<sup>٤</sup> : « ما من مخلوق إلا وصورته تحت العرش »<sup>٥</sup> .

فرع : لما كانت العقول مجردة لم تكن حادثة ولا فاسدة وكانت منحصرة أنواعها<sup>٦</sup> وأشخاصها جامعة لكمالاتها بالفعل لما سبق من مذهبهم. إن مقابل هذه الأمور لا يكون إلا لما له مادة وكانت عاقلة لذواتها<sup>٧</sup> ولجميع الكليات غير مدركة للجزئيات ، لما<sup>٨</sup> سيأتي تقريرها .

### المبحث الثالث :

في النفوس الفلكية ، احتجوا بأن حركات الأفلاك غير طبيعية ، وإلا لكان المطلوب<sup>٩</sup> بالطبع مهروباً عنه بالطبع ، ولا قسرية<sup>١٠</sup> لأن القسرة<sup>١١</sup> إنما يكون على خلاف الطبع ويكون على موافقة القاسر<sup>١٢</sup> في الجهة والسرعة والبطء ، فهي إذن إرادية فلها محركات مدركة ، فهي إما متخيلة وإما عاقلة ، والأول باطل<sup>١٣</sup> ، لأن التخييل الصرف لا يتبعه حركات دائمة باقية على نظام واحد<sup>١٤</sup> (فهي إذن عاقلة)<sup>١٥</sup>

(١) أ : عليه السلم ، ب : عليه الكم .

(٢) أخرجه أبو داود في السنن (١٦) والترمذي (١٧) وابن حنبل في المسند الجزء الثاني ص ٢١٧ .

(٣) — ج ، د .

(٤) أ ، ب : عليه ، ج : عليه الكم .

(٥) لم نفع على تخريج لهذا الحديث في الكتب الستة .

(٦) أ : في .

(٧) ج : لذاته ، د : لذاتها .

(٨) ج : و ، د : كا .

(٩) ب : المط .

(١٠) د : ولا يفريه .

(١١) د : إيقير .

(١٢) د : القابر .

(١٣) أ ، ب : بسط .

(١٤) — ب ، د .

(١٥) — أ ، ب ، د .

وكلُّ عاقل مجرد لما سنذكره فثبت أن محركات الأفلاك ، جواهر مجردة عاقلة ، وليست هي المبادئ القريبة للتحريك ؛ فإن الحركات الجزئية منبعثة عن إرادات جزئية تابعة لإدراكات جزئية ، لا تكون للمجردات بل لقوى جسمانية فائضة عنها شبيهة بالقوة الحيوانية الفائضة عن نفوسنا على أبداننا ، وتسمى نفوساً جزئية<sup>١</sup> والمشهور أنها عارية عن الحواس الظاهرة والباطنة والشهوة والغضب إذ المقصود منها جلبُ المنافع ودفعُ المضار ، وهما محالان عليها .

### المبحث الرابع :

في تجرّد النفوس الناطقة ، وهو مذهب الحكماء وحجة الإسلام<sup>٢</sup> منا ، ويدل عليه النقل والعقل . أما العقلُ فن وجه ، الأول : إن العلم بالله تعالى<sup>٣</sup> وبسائر البسائط لا ينقسم وإلا فجزؤه إن كان علماً<sup>٤</sup> به كان الجزء مساوياً<sup>٥</sup> لکله وهو محال<sup>٦</sup> ، وإن لم يكن فالمجموع ان لم يستلزم زائداً فکذلك<sup>٧</sup> ، وإن استلزم فيعود الكلام إليه<sup>٨</sup> ويتسلسل ، فحلّه غير منقسم وكل جسم وجسماني فمحله<sup>٩</sup> منقسم ، فمحله العلم<sup>١٠</sup> ليس بجسم ولا جسماني . ونوقض بالنقطة ، والوحدة ، وانقسام الجسم الى ما يساويه في الجسمية .

الثاني : العاقل<sup>١١</sup> قد يُدركُ السواد والبياض ، فلو كان جسماً أو جسمانياً لزم

(١) ج : فلكية .

(٢) يريد أبا حامد الغزالي ( ٥٠٥ هجرية ) والإشارة بقوله ( منا ) الى انتهاء الغزالي للأشعرية .

(٣) — ب ، ج .

(٤) ج : عالماً . (٨) ب : فيه .

(٥) د : مساء . (٩) — ب ، د .

(٦) ب : مح . (١٠) ب ، د : العلوم .

(٧) ب : بذلك . (١١) ب : ان العاقل ، د : في العاقل .

اجتماع السواد والبياض في جسم واحد (وهو محال) <sup>١</sup>، ومنع بأن صورة السواد والبياض العقليين <sup>٢</sup> لا تضاد بينهما . ونوقض بتصور هذا السواد وهذا البياض .

الثالث : لو كان العاقل جسماً أو حالاً فيه لزم تعقله دائماً أولاً تعقله دائماً لأن الصورة الحالة في مادة ذلك العضو إن كفت في تعقله ، لزم تعقله دائماً ؛ وإن لم تكف امتنع تعقله دائماً ، لامتناع اجتماع صورتين متماثلتين <sup>٣</sup> في مادة واحدة . واللازم باطل <sup>٤</sup>، فالمُلْزَمُ <sup>٥</sup> مثله ، وهو ضعيف . لأن الصورة العقلية عَرَضٌ <sup>٦</sup> فلا تماثل الجوهر وأيضاً هي حالة في القوة الحالة في العضو والصورة الخارجية حالة في مادة <sup>٦</sup> ولا دليل على امتناع مثل هذا الاجتماع .

الرابع : القوة العاقلة تقوى على معقولات غير متناهية لأنها تقدر على إدراك الأعداد والأشكال التي لا نهاية لها ولا شيء من القوى الجسمية كذلك لما سنذكره في باب الحشر .

واعترض عليه بأن عدم تناهي المعقولات إن عنيتم به أن العاقلة لا تنتهي الى معقول إلا وهي تقوى على تعقل معقول آخر ، فالقوة الخيالية كذلك وإن عنيتم به أنها تستحضر معقولات لا نهاية لها رفعة ، فهو ممنوع <sup>٧</sup> .

الخامس : الإدراكات الكلية ، إن <sup>٨</sup> حلت في جسم ، لا اختصت <sup>٩</sup> بمقدار وشكل ووضع تبعاً لمحلها ، فلا تكون صوراً مجردة كلية .

واعترض عليه بأن كلية الصورة وانطباقها على كل واحد من الأشخاص إذا

- 
- |                     |                       |
|---------------------|-----------------------|
| (١) — أ ، ب ، ج .   | (٦) أ : مادته .       |
| (٢) أ : العقليتين . | (٧) أ : ع ، ب : محر . |
| (٣) في + ب .        | (٨) ج : لو .          |
| (٤) أ ، ب : بسط .   | (٩) أ : اختصت .       |
| (٥) أ : فالمقدم .   |                       |

أخذت ماهيتها مجردة عن لواحقها الخارجية، وتجردها عراؤها عن العوارض الخارجية، ولا يقدح في ذلك شيء مما عرض لها بسبب المحل، وإلا لاشتراك الإلزام (بأن تقول الإدراك الكلي أيضاً حال في نفس جزئية ولا يلزم من جزئية المحل جزئية الحال)<sup>١</sup>.

وأما النقل فن وجه الأول: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾<sup>٢</sup> الآية<sup>٣</sup>، ولا شك أن البدن ميت، فالحي<sup>٤</sup> شيء مغاير للبدن<sup>٥</sup> وهو النفس.

الثاني: قوله تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾<sup>٦</sup>، والمعرض عليها ليس البدن الميت فان تعذيب الجحيم محال<sup>٧</sup>.

الثالث: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمَطْمَئِنَّةُ \* ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾<sup>٨</sup>، والبدن الميت غير راجع ولا مخاطب، فالنفس غير البدن.

الرابع: انه تعالى لما بين كيفية تكوين<sup>٩</sup> البدن، وذكر ما يتطور فيه<sup>١٠</sup> من الأطوار، قال تعالى<sup>١١</sup>: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾<sup>١٢</sup>. وعنى به الروح، فذلك ذلك على أن الروح غير البدن.

الخامس: قوله عليه الصلاة والسلام<sup>١٤</sup>: «إِذَا حُمِلَ الْمَيِّتُ عَلَىٰ نَعْشِهِ تُرْفَرُفُ

- 
- |  |                                  |
|--|----------------------------------|
| (١) — ج، د.  | (٧) ب : مع.                      |
| (٢) سورة آل عمران، آية ١٦٩.  | (٨) سورة الفجر، الآيتان ٢٧ — ٢٨. |
| (٣) — أ.   | (٩) ب : تكون، د : يكون.          |
| (٤) د : والحي.   | (١٠) ب، د : يعتوره من.           |
| (٥) ب، ج، د : مغير له.   | (١١) ب : فقال.                   |
| (٦) سورة غافر، آية ٤٦.   | (١٢) — أ، ج.                     |
| (١٣) الآية: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَبَارَكُ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ سورة المؤمنون، آية ١٤. |                                  |
| (١٤) أ: صلى الله عليه وسلم، ب: عليه، د: عليه الكم.   |                                  |



روحه فوق النعش ، وتقول : يا أهلي ويا ولدي لا تَلْعَبَنَّ بكم الدنيا كما لعبت بي — جمعت المال من حلة ومن غير حلة ، ثم تركته لغيري ، والتبعة عليّ فاحذروا مثل ما حل بي<sup>١</sup> ، فالمتترف<sup>٢</sup> غير المتترف فوقه<sup>٣</sup> .

واعلم أن هذه النصوص تدل على المغايرة بينها وبين البدن ، ولا على تجردها واختلف المنكرون لها ، فقال ابن الراوندي<sup>٤</sup> : انها جزء لا يتجزء في القلب ، وقال النظام<sup>٥</sup> : انها أجسام لطيفة سارية في البدن ، وقيل : قوة<sup>٦</sup> في الدماغ ، وقيل : في القلب ، وقيل : ثلاث<sup>٧</sup> قوى أحدها في الدماغ وهي النفس الناطقة الحكيمة ، والثانية في القلب وهي النفس الغضبية وتسمى حيوانية ، والثالثة في الكبد وهي النفس النباتية ، والشهوانية ، وقيل : الأخلاط ؛ وقيل المزاج .

#### المبحث الخامس :

في حدوث النفس ، المليون<sup>٨</sup> لما بينوا ان ما سوى الواحد الواجب لذاته فهو محدث اتفقوا على حدوثها ؛ الا أن قوما جزؤوا حدوثها قبل حدوث البدن لما روي

---

(١) ج : ان ينزل بكم مثل ما نزل بي .

(٢) ج : والمتترف .

(٣) لم نقع على تخريج لهذا الحديث في الكتب الستة .

(٤) هو أبو الحسن أحمد بن يحيى بن إسحاق ، من أهل مرو ، وراوند قرية بنواحي أصفهان . كان من متكلمي المعتزلة ثم فارقهم وصار ملحداً زنديقاً . وقد اختلف المؤرخون في تحديد وفاته ، قال ابن خلكان انه هلك في سنة ٢٤٥ هـ برحبة مالك بن طوق . وقيل ببغداد — وعمره أربعون سنة ، ويقال إنه عاش أكثر من ثمانين سنة وقيل إنه هلك سنة ٢٥٠ هـ وقال ابن النجار إنه هلك سنة ٢٩٨ ( دائرة معارف البستاني — بيروت — المجلد الاول ص ٤٨٦ ، ٤٨٧ ) .

(٥) هو إبراهيم بن هانيء البصري المعروف بالنظام ( أنظر ترجمته فيما سبق ) .

(٦) أ ، ب ، د : ثلث .

(٧) ج : المتكلمون .

في الاخبار: ان الله تعالى خلق الارواح قبل الاجسام بألفي عام<sup>١</sup>؛ ومنعه الآخرون  
فقوله تعالى: ﴿ثم أنشأناه خلقاً آخر﴾<sup>٢</sup>؛ وخالف ارسطا طاليس<sup>٣</sup> من قبله،  
وشرط حدوثها بحدوث البدن، واحتج بأن النفوس متحدة بالنوع<sup>٤</sup>، وإلا لكانت  
مركبة، لا اشتراكها في كونها نفساً فكانت جسماً لأن كل مركب جسم، فلو  
وجدت قبل البدن لكانت واحدة، لأن تعدد افراد النوع بالمادة، ومادتها البدن،  
فلا تتعدد قبله. ثم إذا تعلقت إن بقيت واحدة لزم أن يعلم كل واحد ما علمه  
الآخر، وإن لم تبقى كانت<sup>٥</sup> منقسمة، والمجرد<sup>٦</sup> لا ينقسم؛ وقيل<sup>٧</sup>: عليه المفهوم  
من كونه نفساً كونه مدبراً، وهو عرضي لا يلزم التركيب من الشركة فيه وإن سلم  
فلا نسلم<sup>٨</sup> إن كل مركب جسم كيف والمجردات بأسرها متشاركة في الجوهرية<sup>٩</sup>  
ومتخالفة بالنوع، وإن سلم الاتحاد بالنوع<sup>١٠</sup> فلم لا يجوز يتعدد قبل هذه الأبدان  
بتعدد أبدان آخر، وعُمدتكم الوثقى في بطلان التناسخ<sup>١١</sup> مبني على حدوث النفس،

(١) الحديث: «إن الله خلق الأرواح قبل الأجساد بألفي عام، ثم جعلها تحت العرش ثم أمرها  
بالطاعة لي، فأول روح سلمت على روح عليّ». رواه الأزد عن عليّ مرفوعاً، وأورده ابن  
الجوزي في الموضوعات، والشوكاني في الفوائد المجموعة (برقم ٦٤ ص ٣٨٢).

(٢) سورة المؤمنون، آية ١٤.

(٣) ب: أرسطو.

(٤) ب: بالنوع والماهية.

(٥) د: فكانت.

(٦) — ب.

(٧) ج — قيل، د: فقيل.

(٨) أ: ثم.

(٩) ب، ج، د: الجوهر.

(١٠) — ج.

(١١) التناسخ: تناسخوا الشيء، تداولوه، وتناسخت الأزمنة، تناهت. والتناسخ هو انتقال  
النفس بعد الموت الى جسم آخر نباتي أو حيواني أو انساني، قال بهذه الفكرة (فيثاغورس) ومن  
المرجح أنه قد أخذها من الفلسفة الهندية. وقد استعان أفلاطون بهذه الفكرة في التدليل على خلود  
النفس (د/مراد وهبه: المعجم الفلسفي، الطبعة الثالثة ص ١٣١—١٣٢).

وهي أن البدن إذا استكمل فاض، وفاض<sup>١</sup> عليه نفس لعموم الفيض<sup>٢</sup> ووجود الشرط فلا يتصل به أخرى لان كل واحد يجد ذاته واحداً لا اثنين، فإثبات الحدوث به دور.

### المبحث السادس:

في كيفية تعلق النفس بالبدن (وتصرفها فيه)<sup>٣</sup>، قال؛ الحكماء<sup>٤</sup> النفس غير حالة ولا مجاورة للبدن لكنها متعلقة به تعلق العاشق بالمعشوق وسبب<sup>٥</sup> تعلقها به<sup>٦</sup>، توقف كمالاتها ولذاتها الحسيتين والعقليتين عليه، وهي تتعلق أولاً بالروح المنبعث عن القلب، المتكون من ألطف أجزاء الأغذية، فتفيض من النفس الناطقة عليه<sup>٨</sup>، قوة تسري بسرياته الى أجزاء البدن وأعماقه، فتسري<sup>٩</sup> في كل عضو قوى تليق به، ويكمل بها نفعه بإذن الحكيم العليم. وهي بأسرها تنقسم الى مدركة، ومحركة؛ والمدركة الى ظاهرة وباطنة، أما الظاهرة، فهي المشاعر الخمس<sup>١٠</sup>، الأول: البصر وإدراكه بانعكاس صورة من المرئي الى الحديقة وانطباعها في جزء منها يكون زاوية مخروط معروض<sup>١١</sup> قاعدته سطح المرئي، ولذلك يرى<sup>١٢</sup> القريب أعظم من البعيد. وقيل: باتصال شعاع مخروط يخرج<sup>١٣</sup> منها الى المرئي، ومنع بأنه لو كان كذلك لتشوش الأبصار بهبوب الرياح فلا يرى المقابل<sup>١٤</sup> ويرى غيره. (ولاستحال أن يرى الأشياء المتعددة والعظيمة الجرم دفعة

- 
- |                   |                                   |
|-------------------|-----------------------------------|
| (١) — أ، ب، د.    | (٨) — ج.                          |
| (٢) د: الفصل.     | (٩) أ: فتشير، ب: فتسير، د: فينشر. |
| (٣) — ب، د.       | (١٠) أ: الخمسة.                   |
| (٤) د: قالت.      | (١١) د: مفروض.                    |
| (٥) د: حكماً.     | (١٢) د: ير.                       |
| (٦) — أ، ب: سباب. | (١٣) ج: يجري.                     |
| (٧) — ب، د.       | (١٤) ج: المقابل على هيئة.         |

واحدة ، لامتناع أن يخرج من حذقتنا ما يتصل بهذه الأشياء ويؤثر في جميعها) <sup>١</sup> .

الثاني : السمع ، وسبب إدراكه وصول الهواء المتموج الى الصماخ <sup>٢</sup> ، وهو قوة مستودعة في مقعره .

الثالث : الشم <sup>٣</sup> ، وهو قوة في زائدتين ، هما في مقدم الدماغ ، ويدرك <sup>٤</sup> الروائح بوصول الهواء المتكيف بها اليه . وقيل : بوصول الهواء المختلط بجزء تحلل <sup>٥</sup> من ذي الرائحة ، ومنع بأن القدر اليسير من المسك لا يتحلل منه على الدوام ما ينتشر <sup>٦</sup> الى مواضع تصل اليها الرائحة .

الرابع : الذوق <sup>٧</sup> ، وهو قوة منبث <sup>٨</sup> في العصب المفروش على جرم اللسان ، وإدراكه بمخالطة رطوبة الفم بالذوق ، ووصوله الى العصب .

الخامس : اللمس <sup>٩</sup> ، وهو قوة منبث <sup>١٠</sup> في جميع جلد البدن ، وإدراكه باللماسة والاتصال باللموس .

أما الباطنة ، فخمس ، الأول : الحس المشترك ، وهو <sup>١١</sup> قوة تدرک صور المحسوسات ، بأسرها ، فإننا نحكم على هذا بأنه أبيض طيب الرائحة حلو ، والحاكم

---

(١) — ب ، د .

(٢) الصماخ : هوقاة الأذن الخارجية التي تنتهي عند الطبل ، وهو مدخل الصوت (معجم المصطلحات ص ٣٨٧) .

(٣) ج : في الشم .

(٤) ج : وقد تدرک .

(٥) ب : يتحلل .

(٦) ب ، د : منتشر .

(٧) ج : في النوق .

(٨) ج : منبثة .

(٩) ج : في اللمس .

(١٠) ج : منبثة .

(١١) ج : وهي .

لا محالة يحضره المحكوم به ، وعليه فلا بدّ من قوةٍ تدركهما<sup>١</sup> جميعاً ، ومحلّها<sup>٢</sup> مقدم (البطن الأول من)<sup>٣</sup> الدماغ .

الثانية : الخيال ، وهي<sup>٤</sup> قوةٌ تحفظ تلك الصور ، فإن الإدراك غير الحفظ ، ومحلّه مؤخر هذا البطن .

الثالثة : الواهمة ، وهي قوةٌ تدركُ المعاني الجزئية ، كصدقةٍ زيد ، وعداوة عمرو ، ومحلّها مقدم البطن الأخير .

الرابع :<sup>٥</sup> : الحافظةُ ، وهي قوةٌ تحفظ ما يدركه الوهم ، ومحلّها مؤخر هذا البطن .

الخامسة :<sup>٦</sup> المتصرفة ، وهي<sup>٧</sup> التي تحلّل وتركب الصور والمعاني ، وتسمى مفكرة<sup>٨</sup> : إن استعملها<sup>٩</sup> العقل ؛ ومتخيلة : إن استعملها الوهم ، ومحلّها الدودة التي في وسط الدماغ . والدليل على اختصاص القوى بهذه المواضع اختلالُ الفعل بخللها ، فالمدرك للجزئيات أولاً هي<sup>١٠</sup> هذه ، والنفسُ إنما تدركّها بواسطة تلك القوى ، وانطبأغ صورها فيها ، لانا لو تصوّرنا مربعاً مجنحاً بمربعين ، وتصورت

---

(١) ب : تدركها .

(٢) أ : ومحلّه .

(٣) في + ب .

(٤) د : وهو .

(٥) ب ، د : الرابع .

(٦) ب ، د : الخامس .

(٧) — أ ، ب ، د .

(٨) أ : متفكرة ، ج : متذكّرة + ج : متفكرة .

(٩) أ : استأمرها ، + أ : استعملها .

(١٠) — د .

النفس به يلزم تغاير محلّ الجناحين ، وانقسام النفس ، وهو محال<sup>١</sup> .

وأما المحركة ، فتنقسم الى ( اختيارية ، وطبيعية ، فالأولى<sup>٢</sup> ) باعثة : تحت على جلب المنافع ، وتسمى القوة الشهوانية ، أو على دفع المضار ، وتسمى القوة الغضبية ، والى محرّكة<sup>٣</sup> : تحرك الأعضاء ، بواسطة تمديد الأعصاب وإرخائها ، وهي المبدأ القريب للحركة .

وأما القوى الطبيعية ، فهي إما لحفظ الشخص ، أو لحفظ النوع . والأولى قسمان ، الأول : الغذائية ، وهي التي تحيل الغذاء الى مشابة المغتذي لتخلف بدل ما يتحلل . الثاني : النامية ، وهي التي تزيد في أقطار البدن على تناسب طبيعي الى غاية الشيء ؛ والثانية قسمان : الأول : المولدة<sup>٤</sup> ، تفصل جزءاً من الغذاء بعد الهضم ليصير مادة شخص آخر ؛ الثاني : مصورة<sup>٥</sup> ، وهي التي تحيل تلك المادة في الرحم ، وتفيدها الصور والقوى ، وتخدم هذه القوى الأربع<sup>٦</sup> ، أربع آخر ، الأولى<sup>٧</sup> : الجاذبة ، وهي التي تجذب المحتاج اليه ؛ والهاضمة<sup>٨</sup> ، وهي التي تغير الغذاء الى ما يصلح أن يكون جزءاً من المغتذي بالفعل ، ولها<sup>٩</sup> أربع مراتب ، الأولى : عند المضغ ، والثانية : في المعدة ، وهو أن يصير الغذاء كماء<sup>٩</sup> الكشك الثخين ، ويمسى كيلوساً<sup>١٠</sup> ، والثالثة : في الكبد ، وهي أن يصير الكيلوس أخلاطاً ، هي :

---

(١) أ ، ب : مع .

(٢) — ج .

(٣) أ : فاعلة .

(٤) أ : مولدة ، ب ، ج : موحدة .

(٥) أ : والثاني .

(٦) ب : الأربعة .

(٧) — أ .

(٨) د : وله .

(٩) — أ .

(١٠) الكيلوس : هو مستحلب الطعام المهضوم قبل أن يمتص في الامعاء . والتكيلس هو تحول الطعام الى كيلوس (معجم المصطلحات العلمية والفنية ص ٦٠١) .

الدم ، والصفراء ، والسوداء ، والبلغم ، والرابعة : في الأعضاء ، والماسكة ، وهي التي تمسك المجذوب ريثما تفعل فيه الهاضمة ، والدافعة ، وهي التي تدفع افضل والمهيأ لعضو آخر اليه .

### المبحث السابع :

في بقاء النفوس<sup>١</sup> ، النفس لا تفنى بموت البدن لما سبق<sup>٢</sup> من النصوص ونحوها<sup>٣</sup> . احتج الحكماء بان النفس غير مادية<sup>٤</sup> ، وكل ما يقبل العدم فهو مادي ، فالنفس لا تقبل العدم ، وقد سبق القول في مقدمتيه تقريراً واعتراضاً ، ثم قالوا لها بعد البدن سعادة وشقاوة ، لأنها إن كانت عالمة بالله تعالى ، وجوب وجوده ، وفيضان جوده ، وتقديس ذاته عن النقائص ، وكانت نقية عن الهيثات البدنية ، معرضة عن اللذات الجسمانية ، التذت بوجودان<sup>٥</sup> كونها<sup>٦</sup> نفساً<sup>٧</sup> كاملة شريفة منخرطة في سلك المجدرات المقدسة ، والملائكة<sup>٨</sup> المكرمة<sup>٩</sup> ، وإن كانت جاهلة به<sup>١٠</sup> ، معتقدة<sup>١١</sup> للأباطيل الزائفة ، تألمت بإدراك جهلها ، واشتياقها الى المعارف الحقيقية ، ويأسها عن حصولها خالدة مخلدة ، وتمنت العود الى الدنيا

- 
- (١) أ ، ب : النفس .
  - (٢) ج : بين .
  - (٣) - ب ، ج ، د .
  - (٤) ب ، ج ، د : مادي .
  - (٥) أ ، ب ، د : بوجودها .
  - (٦) - أ ، ب ، د .
  - (٧) أ ، ب ، د : نفسها .
  - (٨) ج : المكيلة .
  - (٩) ب : المقربة .
  - (١٠) - أ ، ج ، د ، في + ب .

واكتساب المعالم ؛ وإن اكتسبت من البدن هيئات ذميمة<sup>١</sup> وأخلاقاً ذميمة<sup>٢</sup> ،  
كذبت بميلاتها إليها ، وتعذر حصول<sup>٣</sup> السعادة<sup>٤</sup> لها ، إلا<sup>٥</sup> بعد مدة بحسب  
رسوخها ودوامها فيها<sup>٦</sup> حتى تزول<sup>٧</sup> ، جعلنا الله<sup>٨</sup> من السعداء الأبرار ، وبعثنا في  
زمرة الاخيار<sup>٩</sup> ، (والسلام على من اتبع الهدى ، وخشي عواقب الردى)<sup>١٠</sup> .

- 
- (١) أ : كريمة ، + أ : زميمة ، - د .  
(٢) د : ميمة .  
(٣) أ ، ب ، د : حصولها .  
(٤) - أ ، ب ، د .  
(٥) - أ ، ب ، د .  
(٦) ج : فيه .  
(٧) ج : يزول .  
(٨) ب : الله تعالى .  
(٩) ب ، د : الاخيار عن وجودة .  
(١٠) أ : بمنه وجودة ، - ب ، د .



## الكتاب الثاني في الالهيات



**الباب الاول :**  
**في ذات الله تعالى .. وفيه فصول :**



## الفصل ١ الاول :

في العلم به ..

وفيه مباحث :

### المبحث الأول ٢ :

في إبطال الدور والتسلسل ، أما الدور فلأن صريح العقل جازم على تقدم وجود المؤثر على وجود أثره ، فلو أثر الشيء في مؤثره السابق عليه ، لزم تقدم وجوده على نفسه بمرتين ، وهو محال ٣ .

وأما التسلسل ( فيدل على بطلانه وجهان ، الأول : إنه لو تسلسلت ٤ العلل الى غير النهاية ، فلنفرض جلتين إحداها من معلول معين والأخرى من المعلول الذي قبله ، وتسلسلنا ٥ الى غير النهاية ، فإن استغرقت الثانية الأولى ، بالتطبيق من الطرف المتناهي يكون الناقص مثل الزائد ؛ وإن لم تستغرق يلزم انقطاعها ، والأولى تزيد عليها بمرتبة ، فتكون أيضا متناهية .

الثاني : مجموع الممكنات المتسلسلة محتاج الى كل واحد منها ، فيكون ممكناً محتاجاً الى سبب ، وذلك السبب ليس نفسه وإلا الداخِل فيه ، لأنه لا يكون علّة لنفسه ولا ٦ لعلله ، فلا يكون علّة مستقلة للمجموع ، فهو أمر خارج عنه ، والخارج عن كل ٨ الممكنات لا يكون ممكناً ؛ لا يقال : المؤثر فيه هو الآحاد التي لا نهاية

- 
- |                       |                        |
|-----------------------|------------------------|
| (١) — أ ، ب ، د .     | (٥) ج ، د : وتسلسلاً . |
| (٢) ب : البحث الأول . | (٦) ج : أنه .          |
| (٣) ب : مع .          | (٧) — ب .              |
| (٤) — د .             | (٨) — د .              |

لها<sup>١</sup>، لأنه ان أريد بالمؤثر<sup>٢</sup> الكل من حيث هو كل، فهو نفس المجموع؛ وإن أريد به أن المؤثر كل واحد، لزم اجتماع مؤثرات مستقلة على أثر واحد وهو محال<sup>٣</sup>؛ وكان المؤثر داخلاً، وقد أبطلناه.

### المبحث الثاني:

في برهان على وجود واجب الوجود، ويدل على وجوده وجهان، الأول: إنه لا شك في وجود حادث، وكل حادث ممكن، وإلا لم يكن معدوماً تارة وموجوداً أخرى، وكل ممكن<sup>٤</sup> فله سبب<sup>٥</sup>، وذلك لا بد أن يكون واجباً أو منتهيّاً إليه، لاستحالة الدور والتسلسل<sup>٦</sup>.

الثاني: لا شك في وجود موجود، فإن كان واجباً، فهو المطلوب<sup>٨</sup>؛ وإن كان ممكناً، كان له سبب واجب ابتداءً، أو بواسطة؛ ولا يعارض بأنه لو كان واجباً لزاد وجوده، لما مرّ، فيحتاج إلى ذاته، فيكون له سبب ملاقي أو مبين، فيلزم تقدّم ذاته بوجوده<sup>٩</sup> على وجوده، وإمكانه<sup>١٠</sup> لما بينا إن ذاته من حيث هي تُوجب وجوده، بلا اعتبار وجود وعدم.

### المبحث الثالث:

في معرفة ذاته<sup>١١</sup>، مذهب الحكماء إن الطاقة البشرية لا تفي بمعرفة ذاته تعالى<sup>١٢</sup>، لأنه غير متصور بالبداهة<sup>١٣</sup>، ولا قابل للتحديد لانتفاء التركيب فيه،

(٨) أ، ب : المط.

(٩) ج : بوجود.

(١٠) أ : أو إمكانه، ج : أو إيجاره.

(١١) ج : ذاته تعالى.

(١٢) — ب.

(١٣) — أ.

(١) ب : له.

(٢) أ : به المؤثر.

(٣) ب : مع.

(٤) د : عليه.

(٥) — د.

(٦) في + ب.

(٧) ب : التس.

ولذلك لما سُئِلَ موسى عليه الصلاة والسلام<sup>١</sup>، أجب بذكره خواصه وصفاته<sup>٢</sup>،  
فنسب الى الجنون<sup>٣</sup>، فذكر صفات ابيه<sup>٤</sup>، وقال: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾<sup>٥</sup>،  
والرسمُ لا يفيد الحقيقة، وخالفهم المتكلمون، ومنعوا الحصر والزموهم بان  
حقيقته<sup>٦</sup> تعالى، هو الوجود المجرد عندهم وهو معلومٌ.

---

(١) أ، ب: عليه، ج: عليه الكم.

(٢) — ج، د: وذاته.

(٣) ج: الحيوان.

(٤) ج: اثنين.

(٥) سورة آل عمران، آية ١١٨.

(٦) د: حقيقة الله.

## الفصل الثاني :

### في التنزيهات

وفيه مباحث :

#### المبحث الاول :

إن حقيقته لا تُماثلُ غيره ، وإلا فالموجب لما به يمتاز<sup>١</sup> ( عن ذلك الغير)<sup>٢</sup> ، إن كان ذاته لزم الترجيح بلا مرجح ؛ وإن كان غيره ، فإن كان ملاقياً ، عاد الكلام إليه<sup>٣</sup> ولزم التسلسل<sup>٤</sup> ؛ وإن كان مبايناً كان الواجب محتاجاً ، في هويته الى سبب منفصل فكان<sup>٥</sup> ممكناً ، لا يقال : الصفة المميزة لذاتها اقتضت الاختصاص به<sup>٦</sup> ، كالفصل والعلّة ، لأنها معلومة الذات فلا تقتضي تعيين العلة ، كالجنس والمعلول ، ولو جاز ذلك لجاز أن تتنافى لوازم الأمثال .

وقال<sup>٧</sup> قدماء المتكلمين ذاته تساوي سائر الذوات في كونه ذاتاً ، إذ المعنى به ما يصحّ أن يُعلّم ويخبر عنه ، وهو مشترك ، وأيضاً الوجوه الدالة على اشتراك الوجود ( تدل على اشتراك الذات )<sup>٨</sup> ، ويخالفه بوجوب الوجود ، والقدرة التامة ، والعلم التام عند الأكثرين ، وبالحالة الخامسة عند أبي هاشم .

قلنا<sup>٩</sup> : فلعل مفهوم الذات أمرٌ عارض لما صدق عليه ، واشتراك العوارض لا يستلزم اشتراك المعروضات وتمائلها . وقال الحكماء ذاته نفس وجوده المشترك<sup>١٠</sup>

- 
- |                       |                     |
|-----------------------|---------------------|
| (١) أ : تمتاز .       | (٦) — ج ، د .       |
| (٢) أ ، ب ، د : عنه . | (٧) ج : قال .       |
| (٣) ج : فيه .         | (٨) — ب .           |
| (٤) أ ، ب : التس .    | (٩) — د .           |
| (٥) ب ، د : وكان .    | (١٠) ج : المشاركة . |



لوجودنا، وتتميز<sup>١</sup> عن وجوداتنا بتجرّده وعدم العروض لغيره، وقد سبق القول فيه .

## المبحث الثاني :

في نفي الجسمية والجهة عنه<sup>٢</sup> ؛ الله<sup>٣</sup> تعالى ليس بجسم خلافاً للمجسّمة ، ولا في جهة خلافاً للكرامية والمشبّهة<sup>٤</sup> . لنا : إنه تعالى لو كان في جهة وحيز<sup>٥</sup> ، فإما أن ينقسم فيكون جسماً ، وكلُّ جسم مركب ومحدث لما سبق . ( فيكون الواجب مركباً ومحدثاً ، هذا خُلف<sup>٦</sup> . لا ينقسم )<sup>٧</sup> فيكون<sup>٨</sup> جزءاً لا يتجزأ ، وهو محال<sup>٩</sup> بالاتفاق ، وأيضاً فإنه تعالى لو كان<sup>١٠</sup> في حيز وجهة ، لكان متناهي القدر لما سبق ، وكان<sup>١١</sup> محتاجاً في تقدره الى مُخصّصٍ ومُرجّحٍ<sup>١٢</sup> ، وهو محال<sup>١٣</sup> .

احتجوا<sup>١٤</sup> بالعقل والنقل<sup>١٥</sup> ، أما العقل<sup>١٦</sup> فيمن وجهين ، الأول : إن بديهة العقل شاهدة<sup>١٧</sup> بأن<sup>١٨</sup> كلّ موجودين لا بد وأن يكون احدهما سارياً في الآخر : كالجوهر ، والعرض<sup>١٩</sup> ؛ أو مبايناً عنه في الجهة : كالسما والارض ، والله سبحانه<sup>٢٠</sup> وتعالى ليس محلاً للعالم ولا حالاً فيه ، فيكون مبايناً عنه في الجهة .

(١) أ ، ب : ويتميز .	(١١) أ : فكان .
(٢) ب ، د : عن .	(١٢) — د .
(٣) — ج .	(١٣) ب : مع .
(٤) — ، ج .	(١٤) د : واحتجوا .
(٥) د : وحيز وحينذا .	(١٥) ج : بالمعقول والمنقول .
(٦) أ ، ب : هف .	(١٦) ج : المعقول .
(٧) — د .	(١٧) د : لشهد .
(٨) د : فيكو .	(١٨) د : ان .
(٩) أ ، ب : مع .	(١٩) أ : وعرضه .
(١٠) — ب .	(٢٠) — د .

الثاني : في أن<sup>١</sup> الجسم يقتضي الحيز والجهة<sup>٢</sup> لكونه قائماً بنفسه والله سبحانه<sup>٣</sup> وتعالى<sup>٤</sup> يشاركه في ذلك ، فيشاركه في اقتضائهما . وأما النقل<sup>٥</sup> ، فأيات تُشعر<sup>٦</sup> بالجسمية ، والجهة .

وأجيب عن الأول : بمنع الحصر وشهادة البديهة ممنوع<sup>٧</sup> ، لاختلاف العقلاء فيه . وعن الثاني : بأن الجسم يقتضيها لحقيقته<sup>٨</sup> المخصوصة . وعن الآيات بانها لا تُعارض القواطع العقلية التي لا تقبل التأويل ، فيفوض علمها الى الله تعالى كما هو مذهب السلف<sup>٩</sup> ، أو تؤول<sup>١٠</sup> كما ذكر في المطولات .

### المبحث الثالث :

في نفي الاتحاد والحلول<sup>١١</sup> ، أما الأول : فلائنه لو اتحد بغيره ، فإن بقيا موجودين فهما بعد اثنين لا واحد ، وإلا لم يتحدا بل عُديما ، ووجد ثالث أو عُديم أحدهما وبقي الآخر .

- 
- (١) — أ .
  - (٢) — ب ، د .
  - (٣) — أ .
  - (٤) ب : يشارك .
  - (٥) ج : المنقول .
  - (٦) ج : يشعر ، د : لشعر .
  - (٧) — ب ، د .
  - (٨) أ : بحقيقته .
  - (٩) تقول الآيات : ﴿ هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آياتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ ، فأما الذين في قلوبهم زيغٌ فيتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ، والراسخون في العلم يقولون آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا .. ﴿ (سورة آل عمران آية ٧) ولهذا توقف السلف عن تأويل متشابه الآيات ، وفوضوا أمرها الى الله .
  - (١٠) أ ، د : تأول .
  - (١١) د : المحلول .

وأما الثاني : فلأن المعقول منه قيام موجود بموجود على سبيل التبعية ، ولا يُعقل ذلك<sup>١</sup> في الواجب ، وحكي القول بها عن النصارى ، وجمع من المتصوفة ، فإن أرادوا ما ذكرناه بأن فساده ، وإن أرادوا غيره ، فلا بد من تصوّره أولاً ، ليتأتى التصديق به إثباتاً<sup>٢</sup> أو نفيّاً .

#### المبحث الرابع :

في نفي قيام الحوادث بذاته تعالى<sup>٣</sup> ، واعلم أن صفات الباري تعالى<sup>٤</sup> ، تنقسم الى إضافات لا وجود لها في الأعيان : كتعلق العلم والقدرة والإرادة وهي متغيرة<sup>٥</sup> ومتبدلة<sup>٥</sup> ، والى أمور حقيقية : كنفس العلم والقدرة والإرادة وهي قديمة لا تتغير ولا تتبدل خلافاً للكرامية .

لنا وجوه ، الأول : إن تغير صفاته يوجب انفعال ذاته ، وهو محال<sup>٦</sup> .

الثاني : إن كلّ ما يصح<sup>٧</sup> اتصافه تعالى<sup>٨</sup> به ، فهو صفة كمالٍ وفاقاً ، فلو خلا عنها كان ناقصاً ، وهو محال<sup>٩</sup> .

الثالث : لو صحّ اتصافه بمحدث صحّ اتصافه به أزلاً ، إذ لو قبل ذاته (صفة محدثة) لكان ذلك القبول من لوازم ذاته<sup>١٠</sup> ، أو منتهاياً الى قابلية دفعاً للتسلسل<sup>١١</sup> ، فلا ينفك عنه . وصحة الاتصاف ، متوقفة على صحة وجود الصفة توقف النسبة على المنسوب اليه ، فيصح وجود الحادث أزلاً ، (وهو محال<sup>١٢</sup>)<sup>١٣</sup> (فتثبت بهذا إن

- |                     |                 |
|---------------------|-----------------|
| (١) — أ، ب، د .     | (٨) — أ .       |
| (٢) ج : و .         | (٩) ب : مع .    |
| (٣) أ .             | (١٠) — د .      |
| (٤) — ب، ج .        | (١١) ب : للتس . |
| (٥) ج، د : متبدلة . | (١٢) ب : مع .   |
| (٦) ب : مع .        | (١٣) في + ج .   |
| (٧) د : صح .        |                 |

كلّ أزلي لا يتصف بالحوادث<sup>١</sup>، وينعكس بعكس النقيض الى أن كلّ ما هو متصف بالحوادث لا يكون أزلياً .

الرابع : المقتضي للصفة الحادثة إن كان ذاته أو شيئاً من لوازم ذاته لزم ترجيح أحد الحائزين<sup>٢</sup> بلا مرجح ، وإن كان وصفاً آخر محدثاً<sup>٣</sup> لزم التسلسل<sup>٤</sup> ، وإن كان شيئاً غير ذلك كان الواجب مفتقراً في صفته الى منفصل والكل محال<sup>٥</sup> ، ولقائل أن يقول : إنه تعالى<sup>٦</sup> لا يتفعل عن غيره ، لكن لِمَ لا يجوز أن يتقضى ذاته تعالى صفات متعاقبة ، كلّ واحدة منها مشروطة بانقراض الأخرى ، أو<sup>٧</sup> مختصة بوقت<sup>٨</sup> وحال لتعلق الإرادة بها وخلف لما زال ، فيكون<sup>٩</sup> الكمال مطرداً ، وإمكان الاتصاف (بها لما توقف)<sup>١٠</sup> على إمكانها لم يكن قبل إمكانها .

احتجوا بأنه تعالى لم يكن فاعل العالم ، ثم صار فاعلاً ، وبأن الصفات القديمة يصح قيامها به تعالى<sup>١١</sup> ، لمطلق كونها صفات ومعاني ، لأن القدم عديمي لا يصلح أن يكون جزءاً من المقتضى . والحوادث تشاركها في ذلك ، فيصح قيامها بذاته تعالى .

وأجيب بأن التغير في الإضافة والتعلق لا في الصفة والمصحح ، لقيام تلك الصفات حقائقتها المخصوصة ، أو لعل<sup>١٢</sup> القدم شرط<sup>١٣</sup> أو الحدوث مانع .

- 
- |                    |                |
|--------------------|----------------|
| (١) — أ ، في + ج . | (٨) في + ب .   |
| (٢) ج : الجانبين . | (٩) د : فيون . |
| (٣) في + أ .       | (١٠) — د .     |
| (٤) ب : التس .     | (١١) — د .     |
| (٥) ب : مح .       | (١٢) ج : لأن . |
| (٦) ج : هوسبحانه . | (١٣) ج : و .   |
| (٧) ب : و .        |                |

## المبحث الخامس :

في نفي الأعراض المحسوسة عنه تعالى<sup>١</sup> ، أجمع العقلاء على أنه سبحانه<sup>٢</sup> وتعالى<sup>٣</sup> غير موصوف بشيء من الألوان والطعوم والروائح ، ولا يلتذ بالذائذ الحسية ، فإنها تابعة للمزاج .

وأما اللذة العقلية ، فقد جَوَّزها الحكماء ، فقالوا من تصور في نفسه كمالاً فرح به ، ولا شك أن كماله أعظم الكمالات ، فلا بد من أن يلتذ<sup>٤</sup> به .

---

(١) - ب ، ج ، د .

(٢) - ج .

(٣) - أ ، د .

(٤) - ج .

## الفصل الثالث<sup>١</sup> :

### في التوحيد

احتج عليه الحكماء بأن وجوب الوجود نفس ذاته فلو شارك فيه غيره امتاز عنه<sup>٢</sup> بالتعين، ويلزم التركيب. والمتكلمون بأننا لو فرضنا إلهين، لاستوت الممكنات بالنسبة اليهما، فلا يوجد شيء منها لاستحالة الترجيح بلا<sup>٣</sup> مرجح، وامتناع<sup>٤</sup> اجتماع مؤثرين على أثر واحد، وأيضاً فإن أراد أحدهما حركة جسم، فإن أمكن للآخر<sup>٥</sup> إرادة سكونه، فلنفرض. وحيث<sup>٦</sup>، أما أن يحصل مرادهما، أو لا يحصل مراد كل واحد منهما، وكلاهما محال<sup>٧</sup>، أو يحصل مراد أحدهما وحده، فيلزم عجز الآخر<sup>٨</sup>، وإن لم يكن فيكون المانع إرادة الآخر، فيلزم عجزه، والعاجز لا يكون إلهاً، ويجوز التمسك بالدلائل النقلية لعدم توقفها عليه<sup>٩</sup>.

---

(١) ب : الخامس .

(٢) ج : عن غيره .

(٣) ب : من غير .

(٤) ب : وامتناع .

(٥) ج : الآخر .

(٦) أ : وبج، د، ب : وج .

(٧) أ، ب : مع .

(٨) د : الأخرى .

(٩) - ج .

## الباب الثاني

### في صفاته تعالى





## الفصل ١ الأول :

في الصفات التي يتوقف<sup>٢</sup> عليه أفعاله<sup>٣</sup>.

وفيه<sup>٤</sup> مباحث :

### المبحث الأول<sup>٥</sup> :

في القدرة ، اتفق المتكلمون على أنه تعالى قادرٌ ، لأنه لو كان موجباً بالذات ولم يتوقف تأثيره على شرط حادث ، لزم قدم العالم ، وإن توقف فيما أن يتوقف على وجوده ، فيلزم اجتماع حوادث متسلسلة لا نهاية لها ، وهو محال<sup>٦</sup> ، أو على ارتفاعه ، فيلزم حوادث متعاقبة لا أول لها ، وهو أيضاً محال<sup>٧</sup> ، لأن جملة ما حدث الى زمان الطوفان إذا أطبق بما مضى الى يومنا ، فإن لم يكن في الثاني ما لا يكون بازائه في الأول شيء ، لساوى الزائد الناقص ، وإن كان انقطع<sup>٨</sup> الأول والثاني<sup>٩</sup> ، إنما زاد عليه بقدر متناهٍ ، فيكون متناهياً .

قيل : تخلف عنه العالم لامتناع وجوده أزلاً ؛ قلنا : وجوده ساكناً من الموجب لم يكن ممتنعاً سلمناه ، لكن كان من الممكن أن يتقدم<sup>١٠</sup> وجوده .

قيل : الجملتان غير موجودتين ، فلا توصفان<sup>١١</sup> بالزيادة والنقصان ، ونوقض بالزمان .

- 
- |                       |                           |
|-----------------------|---------------------------|
| (١) — أ ، ج ، د .     | (٧) أ ، ب : مح .          |
| (٢) أ : تتوقف .       | (٨) في + ب .              |
| (٣) — ب .             | (٩) — د .                 |
| (٤) — ب .             | (١٠) ب : مقدم .           |
| (٥) ب : البحث الأول . | (١١) ب ، ج ، د : يوصفان . |
| (٦) ب : مح .          |                           |

قيل : لِمَ لا يجوز أن يكون موجد العالم وسطاً مختاراً ؛ قلنا<sup>١</sup> : لأن كلَّ ما سوى  
الواجب<sup>٢</sup> ممكنٌ ، وكلُّ ممكنٍ مفتقرٌ الى مؤثرٍ ، وكلُّ مفتقرٍ محدثٌ ، لأن تأثير المؤثر  
فيه بالإيجاد لا يجوز أن يكون حال<sup>٣</sup> البقاء لاستحالة إيجاد الموجود ، فبقي اما<sup>٤</sup> أن  
يكون حال<sup>٥</sup> الحدوث ، أو العدم ، وعلى التقديرين يلزم حدوث الأثر .

احتج المخالفُ بوجهه ، الأول<sup>٦</sup> : أن المؤثر إن استجمع الشرائط وجب الأثر ،  
ولا لكان فعله تارةً وتركه أخرى ترجيحاً بلا مُرجح ، وإن لم يستجمع امتنع .

وأجيب بأن القادر يرجح أحد مقدوريه على الآخر<sup>٨</sup> ( بلا مرجح )<sup>٩</sup> ، كما إن  
الجائع يختار أحد الرغيفين المتماثلين<sup>١٠</sup> من كل الوجوه<sup>١١</sup> ، والهارب من السبع  
يسلك أحد السيلين بلا مرجح ، وليس ذلك كحدوث الحادث بلا سبب أصلاً ،  
فإن البديهة شاهدة<sup>١٢</sup> بالفرق بينهما ، وبأن المؤثر استجمع شرائطه الممكنة<sup>١٣</sup> ،  
ووجود الفعل موقوف على تعلق الإرادة به<sup>١٤</sup> .

الثاني<sup>١٥</sup> : إن اقتدار القادر نسبيةً ، فيتوقف على تمييز المقدور في نفسه المتوقف  
على ثبوته ، فيلزم الدور . ونوقض بالإيجاب ، ثم أجيب بأن التميز في علم القادر ،  
لا في الخارج .

- 
- |                            |                           |
|----------------------------|---------------------------|
| (١) — ج .                  | (٩) — أ ، ب .             |
| (٢) أ : الواحد .           | (١٠) — ب ، د : متماثلين . |
| (٣) ج : حالة .             | (١١) د : الوجود .         |
| (٤) — ج ، د .              | (١٢) — ب .                |
| (٥) ج : أما حال .          | (١٣) أ : الممكنة .        |
| (٦) د : آ .                | (١٤) — ب .                |
| (٧) ب : المؤثر في العالم . | (١٥) د : ب .              |
| (٨) ب : الأخرى .           |                           |

الثالث<sup>١</sup>: إن<sup>٢</sup> المقدور لا يخلو<sup>٣</sup> عن وجود أو عدم، والحاصل واجب، والمقابل له<sup>٤</sup> ممتنع، فانتفت الممكنة<sup>٥</sup>.

وأجيب بأن الممكنة<sup>٦</sup> حاصلة في الحال من الإيجاد في الاستقبال، أو حاصلة في الحال بالنظر الى ذاته مع عدم الالتفات<sup>٧</sup> الى ما هو عليه.

الرابع<sup>٨</sup>: الترك نقى محض<sup>٩</sup> وعدم مستمر، فلا يكون مقدوراً أو فعلاً. وأجيب بأن القادر هو الذي يصبح منه أن يفعل، وأن لا يفعل، لا أن يفعل الترك.

فرع: إنه تعالى قادر على كل الممكنات إذ الموجب للقدرة ذاته<sup>٩</sup> ونسبته الى الكل على السواء، والمصحح للمقدورية هو الإمكان المشترك بين الجميع. وقالت الفلاسفة إنه تعالى واحد، والواحد<sup>١٠</sup> لا يصدّر عنه إلا واحد، وقد سبق القول عليه. وقال المنجمون مدبر هذا العالم هو الافلاك والكواكب، (إما لكونه تعالى موجباً، أو لكونه قادراً، لكن فوض ذلك اليها، قالوا وذلك)<sup>١١</sup> لما نشاهده من أن تغير الأحوال مرتبط بتغير أحوال الكواكب.

وأجيب بأن الدوران لا يقطع بالعلية، لتخلفها عنه في المضافين، وجزء العلة وشرطها ولازمها.

وقالت الثنوية: إنه لا يقدر (على الشر، وإلا لكان شريراً والنزيم<sup>١٢</sup>)<sup>١٣</sup>؛ (وقالت المجوس: هو قادر عليه إلا أنه لا يفعله لحكمة وسموه يزدان، ونسبوا ما في

- 
- |                  |                    |
|------------------|--------------------|
| (١) د: ج.        | (٨) د: ر.          |
| (٢) — ب، د.      | (٩) د: ذاته تعالى. |
| (٣) أ، ب: لا يخ. | (١٠) — أ، ب، د.    |
| (٤) — ب، د.      | (١١) — أ، ب، د.    |
| (٥) أ: الممكنة.  | (١٢) ب: والزم.     |
| (٦) أ: الممكنة.  | (١٣) — د.          |
| (٧) د: الاتفاق.  |                    |

العالم من الشرور الى الشيطان وسموه أهرمن ؛ وأجيب عنه بأنه مبني على الحسن والقبيح العقليين ، وسيأتي الكلام عليهما<sup>١</sup> .

(وقال النّظام : انه لا يقدر)<sup>٢</sup> على القبيح ، لأنه يدلّ على الجهل أو الحاجة ، وجوابه أنه لا قبيح بالنسبة اليه ، وإن سلّم فالمانع حاصل لأن<sup>٣</sup> القدرة زائلة .

وقال البلخي<sup>٤</sup> : انه تعالى<sup>٥</sup> لا يقدر على مثل فعل العبد ، لأنه طاعة ، أو سفة ، أو عيب . وأجيب بأن هذه الأمور اعتبارات تعرض للفعل<sup>٦</sup> بالنسبة الى العبد .

وقال أبو علي وابنه<sup>٧</sup> : إنه تعالى<sup>٨</sup> لا يقدر على نفس مقدور العبد ، إلا لو أراد<sup>٩</sup> أو كرهه العبد ، لزم وقوعه ولا وقوعه للداعي والصارف .

وأجيب بأن المكروه لا يقع إذا لم<sup>١٠</sup> يتعلق به إرادة<sup>١١</sup> أخرى .

---

(١) - أ ، ب ، د .

(٢) - د .

(٣) أ : لا ان .

(٤) هو أبو القاسم عبدالله بن عمود الكعي البلخي الخراساني ، أحد أئمة المعتزلة وشيخ الكمية منهم ، له آراء ومقالات في الكلام انفرد بها . وقد أقام البلخي ببغداد مدة طويلة ، وتوفي ببلخ سنة ٣١٩ هـ (وفيات الأعيان ٢/٢٤٨ ، الفرق بين الفرق ص ١٨١ ، الملل والنحل ٧٧/٧٨) .

(٥) - ب .

(٦) - ب .

(٧) يقصد : الجبائيان .. أبو علي الجبائي وابنه أبو هاشم .

(٨) - أ ، ج ، د .

(٩) أ ، ب : و .

(١٠) أ : ما لم .

الثاني : إنه تعالى <sup>١</sup>عالمٌ ويدل عليه وجوه ، الأول <sup>٢</sup>: انه مختارٌ ، فيمتنع توجُّه قصده الى ما ليس بمعلوم .

الثاني <sup>٣</sup>: ان من تأمل أحوال المخلوقات ، وتفكر في تشريح الأعضاء ومنافعها وهيئة الأفلاك والكواكب وحركاتها ، علم بالضرورة حكمة مبدعها ، وما يرى من عجائب أفعال الحيوانات ، فن أقدار<sup>٤</sup> الله تعالى إياها والهامه لها .

الثالث <sup>٥</sup>: إن ذاته تعالى <sup>٦</sup>هويَّةٌ مجردةٌ حاضرةٌ له ، فيكون علماً به <sup>٧</sup>إذ العلم حضور الماهية <sup>٨</sup>المجردة ، وهي مبدأ لجميع <sup>٩</sup>الموجودات ، والعالمُ بالمبدأ عالمٌ بدونه <sup>١٠</sup>، لأن من علم <sup>١١</sup>ذاته <sup>١٢</sup>علم كونه مبدأً لغيره ، وذلك يتضمن العلم به ، فيكون عالماً بالجميع .

الرابع <sup>١٣</sup>: إنه تعالى مجردٌ ، وكلُّ مجردٍ يجب أن يعقل ذاته وسائر المجردات ، لأنه يصح أن يعقل ، وكل ما <sup>١٤</sup>يصح أن يعقل ذاته <sup>١٥</sup>يمكن أن يعقل ذاته <sup>١٦</sup>مع غيره ، فيكون حقيقةً مقارنةً له ، إذ التعقل يستدعي حضور ماهية <sup>١٧</sup>في العاقل ، وصحة المقارنة لا يشترط فيها كونها في العقل ، لأنه <sup>١٨</sup>مقارنتها للعقل والشيء لا

---

(١) أ : في أنه سبحانه وتعالى ، ج : الله تعالى ، د : في أنه تعالى .

(٢) د : آ .

(٣) د : ب . (١١) - ب .

(٤) ب : اقتدر . (١٢) - د .

(٥) د : ج . (١٣) د : ر .

(٦) د : ان ذاته الله تعالى . (١٤) ج : من .

(٧) ج : بها . (١٥) - أ ، ب ، د .

(٨) أ : الـهية . (١٦) - أ ، ب ، د .

(٩) ب : جميع . (١٧) أ : ماهيته .

(١٠) ب : بذى المبدأ . (١٨) ج : لأنها .

يكون شرطاً في<sup>١</sup> نفسه ، فيصح اقتران ماهيته الموجودة في الخارج بالماهيات المعقولة ، ولا معنى للتعقل إلا ذلك ، وكلُّ من يعقل غيره أمكنه أن يعقل كونه عاقلاً له<sup>٢</sup> ، وذلك يتضمن كونه عاقلاً لذاته ، وكلُّ ما يصح للمجرد وجب حصوله ، إذ القوةُ من لواحق المادة ، لا سيما في حقِّ الله تعالى ، فإنه واجب الوجود من جميع جهاته<sup>٣</sup> ، والوجهان الأخيران معتمدُ الحكماء ، وفيها نظرٌ .

احتج المخالفُ بوجوه ، الأول<sup>٤</sup> : إنه لو عقل شيئاً عقل<sup>٥</sup> ذاته ، لأنه يعقل إنه عقله وهو محالٌ<sup>٦</sup> ، لاستحالة حصول النسبة بين الشيء ونفسه ، وحصول الشيء في نفسه ؛ ونوقض بتصور الانسان نفسه ؛ ثم أجيب عنه بأن علّمه بنفسه صفة<sup>٧</sup> قائمة<sup>٨</sup> متعلقة<sup>٩</sup> بذاته تعلقاً خاصاً .

الثاني<sup>١٠</sup> : إن<sup>١١</sup> علمه لا يكون عين<sup>١٢</sup> ذاته لما سنذكره ، فهو صفة قائمة به متعلقة<sup>١٣</sup> بذاته لازمة ، فيكون ذاته قائماً<sup>١٤</sup> وفاعلاً معاً ، وقد سبق الجواب عنه .

الثالث<sup>١٥</sup> : لو كان العلم صفة كمال لكان الموصوف به تعالى<sup>١٦</sup> ناقصاً لذاته ومستكماً<sup>١٧</sup> لغيره<sup>١٨</sup> ، وإن لم يكن لزم تنزيهه عنه اجماعاً . وأجيب بأن كمالها لكونها صفة ذاته ، لا كمال ذاته ، من حيث أنه متصف به .

- 
- |                         |                             |
|-------------------------|-----------------------------|
| (١) — أ .               | (١٠) د : أ ب .              |
| (٢) — ب .               | (١١) ب : بأن .              |
| (٣) ب : الجهات .        | (١٢) — ب ، ج ، د .          |
| (٤) د : أ .             | (١٣) في + ج ، — أ ، ب ، د . |
| (٥) أ : لعقل .          | (١٤) ب ، د : قابلاً .       |
| (٦) ب : مح .            | (١٥) د : ج .                |
| (٧) — ج .               | (١٦) — د .                  |
| (٨) ج : به .            | (١٧) ج : ومتكلاً .          |
| (٩) ب ، ج ، د : متعلق . | (١٨) أ : بغيره .            |

فرعان ، الأول<sup>١</sup> : إنه تعالى عالم بكل المعلومات كما هي ، لأن الموجب لعالميته ذاته ، ونسبة ذاته الى الكل على<sup>٢</sup> السواء ، فلما أوجب كونه علماً ببعض أوجب كونه<sup>٣</sup> عالماً بالباقي .

وقيل : يعلم الجزئيات على وجه<sup>٤</sup> كلي إذ لو علمها جزئياً ، فعند تغير المعلوم ، يلزم الجهل أو التغير في صفاته .

وقلنا : تتغير<sup>٥</sup> الإضافة والتعلق دون العلم .

وقيل : لا يعلم ما لا يتناهى ، لأنه ليس بتميز ، والمعلوم متميز ، ولأنه يستلزم علوماً لا نهاية لها . قلنا : المعلوم كل واحد منها ، والعلم القائم بذاته صفة واحدة ، واللا نهاية في التعلق والمتعلق .

الثاني<sup>٦</sup> : إنه تعالى عالم بعلم مغاير لذاته خلافاً لجمهور المعتزلة ، وغير متحد به خلافاً للمشائين ، وكذا قدرته . لنا : إن<sup>٧</sup> البدئية تفرق بين قولنا ذاته ، وبين قولنا عالم وقادر ؛ وأيضاً العلم ، اما إضافة خصوصية ، وهي التي سماها الجبائيان عالمية ، أو صفة تقتضي تلك<sup>٨</sup> الإضافة ، وهي مذهب أكثر أصحابنا ، أو صور المعلومات القائمة بأنفسها ، وهي مثل الأفلاطونية<sup>٩</sup> ، أو بذاته تعالى ، كما هو مذهب جمهور الحكماء ، وأيا ما كان فهو غير ذاته ، وفساد الاتحاد سبق ذكره .

احتجوا بوجوه ، الأول : لو قامت بذاته صفة ، لكانت<sup>١٠</sup> ذاته مقتضياً<sup>١١</sup> لها ، فيكون قابلاً وفاعلاً معاً وهو محال<sup>١٢</sup> . قلنا : سبق جوابه .

- |                         |                            |
|-------------------------|----------------------------|
| (١) د - آ .             | (٧) - ب .                  |
| (٢) - د .               | (٨) ب : ذلك .              |
| (٣) - ب .               | (٩) ب : المثل الافلاطوني . |
| (٤) ب : يوجه .          | (١٠) أ ، ب : لكان .        |
| (٥) ب ، ج ، د : يتغير . | (١١) ج : مقتضية .          |
| (٦) - د .               | (١٢) أ ، ب : مح .          |

الثاني : قيل <sup>١</sup> : لو قامت <sup>٢</sup> بذاته صفة وكانت قديمة ، لزم كثرة القدماء ، والقول به <sup>٣</sup> كفر بالإجماع ، ألا ترى أنه تعالى <sup>٤</sup> كفر النصارى بتثليثهم ، وهو اثباتهم الأقاليم الثلاثة <sup>٥</sup> ، التي هي الوجود والعلم والحياة ، فإذنك بمن أثبت ثمانية <sup>٦</sup> أو تسعة <sup>٧</sup> ولزم التركيب في ذاته لأنه يشارك الصفة في قدمه ويتميز عنها بخصوصية <sup>٨</sup> ، وإن كانت حادثة لزم قيام الحوادث بذاته .

وأجيب بأن القول بالذوات القديمة كفر ، دون القول بالصفات القديمة ، والنصارى وإن سمو ما أثبتوه <sup>٩</sup> صفات ، إلا أنهم قائلون بكونها ذوات في الحقيقة ، لأنهم قالوا بانتقال أقنوم الكلمة ، أعني العلم الى بدن عيسى ( عليه السلام ) <sup>١٠</sup> ، والمستقل بالانتقال هو الذات والقدم عديمي ، فلا يلزم التركيب عن الاشتراك فيه .

الثالث : عالمية الله تعالى وقادريته واجبتان <sup>١١</sup> ، فلا يعلنان <sup>١٢</sup> بعلم وقدره .

وأجيب بأن العالمية واجبة بالعلم الواجب لاقتضاء الذات له ، لا بذاتها <sup>١٣</sup> .  
ليمتنع التعليل ، وكذا القادرية .

الرابع <sup>١٤</sup> : لو زاد علمه وقدرته لاحتاج في أن يعلم ويقدر الى الغير ، وهو محال <sup>١٥</sup> .

- 
- |                                       |                            |
|---------------------------------------|----------------------------|
| (١) — أ ، ب .                         | (٩) ب ، د : أثبتوا .       |
| (٢) أ ، د : قام .                     | (١٠) أ : السلم ، — ب ، د . |
| (٣) أ ، ب : بها .                     | (١١) أ ، ب ، د : واجبة .   |
| (٤) — ج .                             | (١٢) أ ، ب ، د : يعلن .    |
| (٥) أ ، ب ، د : الثلثة ، ج : الثلاث . | (١٣) ب : لا بذاته .        |
| (٦) ج : ثمانية .                      | (١٤) مطموسة في ج .         |
| (٧) ج : تسعا .                        | (١٥) أ ، ب : مع .          |
| (٨) ب : بخصوصيتها .                   |                            |



وأجيب بأن ذاته تعالى<sup>١</sup> اقتضت<sup>٢</sup> صفتين موجبتين للتعلاقات العلمية والإيجادية، فإن أردتم بالحاجة<sup>٣</sup> هذا المعنى فلا نسلم<sup>٤</sup> استحالته، وإن أردتم غيره، فبيّنوه.

### المبحث الثاني :

في الحياة<sup>٥</sup>، اتفق الجمهور على أنه تعالى حيٌّ، لكنهم اختلفوا في المعنى، فذهب الحكماء وأبو الحسين<sup>٦</sup> إلى أن حياته<sup>٧</sup> عبارة<sup>٨</sup> عن صحة اتصافه بالعلم والقدرة<sup>٩</sup>، وذهب الباقر إلى أنها عبارة<sup>١٠</sup> عن صفة تقتضي هذه الصحة، ويدل عليها أنها لو لم تكن كذلك لكان اختصاصه تعالى بهذه الصحة ترجيحاً بلا مرجح، وينتقض باتصافه تعالى<sup>١١</sup> بتلك الصفة، ويندفع بأن ذاته<sup>١٢</sup> المخصوص كاف في التخصيص والاقتضاء.

### المبحث الثالث :

في الإرادة، توافق الجمهور على أنه تعالى مريدٌ، وتنازعوا في معنى إرادته، فقال الحكماء هي علمه بأنه كيف ينبغي أن يكون نظام الوجود حتى يكون على

---

(١) - ج .

(٢) أ : اقتضى .

(٣) ج : الخاصة .

(٤) أ ، ب فلا نم .

(٥) أ ، ب ، د : الحياة .

(٦) هو : محمد بن علي الطيب ، البصري ، المعتزلي (أبو الحسين) متكلم ، أصولي ، كان من أئمة المعتزلة المشهورين ، ولد في البصرة ، وسكن بغداد ، وتوفي بها سنة ٤٣٦ هـ (وفيات الأعيان ترجمة رقم ٥٨١) .

(٧) ب ، د : حيوانه .

(٨) - ج ، د .

(٩) - أ .

(١٠) ب : ذاته تعالى .

الوجه الأكمل ويسمونه<sup>١</sup> عناية؛ وفسرها أبو الحسين بعلمه بما في الفعل من المصلحة الداعية إلى الإيجاد؛ والنجار<sup>٢</sup> بكونه غير مغلوب ولا مكروه؛ والكعبي<sup>٣</sup> بكلمة في أفعال نفسه وأمره لأفعال<sup>٤</sup> غيره؛ وقال أصحابنا، وأبو علي وأبو هاشم، والقاضي عبد الجبار إنها صفة زائدة<sup>٥</sup> مغايرة<sup>٦</sup> للعلم والقدرة، مرجحة<sup>٧</sup> لبعض مقدوراته على بعض.

لنا: إن<sup>٨</sup> تخصيص<sup>٩</sup> بعض المقدورات بالتحصيل<sup>١٠</sup> وبعضها بالتقديم والتأخير لا بد من مخصص وهو ليس نفس العلم فانه تابع للمعلوم ولا القدرة، فإن<sup>١١</sup> نسبتها إلى الجميع على وتيرة<sup>١٢</sup> واحدة فلا تخصيص<sup>١٣</sup>، ولأن شأنها التأثير والإيجاد والموجد من حيث هو موجد غير المرجح من حيث هو مرجح لتوقف الإيجاد على الترجيح، لا يقال إمكان وجود كل حادث مخصوص بوقت معين، أو وجوده مشروط باتصال فلكي<sup>١٤</sup> أو علمه تعالى بحدوثه في ذلك الوقت، أو بما في حدوثه فيه من المصلحة يرجحه لأن خلاف المعلوم والأصلح محال<sup>١٥</sup>، لأننا نقول: الممتنع لا يصير ممكناً، والكلام في تلك الاتصالات والحركات والأوضاع أيضاً كالكلام<sup>١٦</sup> فيها<sup>١٧</sup>، فإن الأفلاك لبساطتها كما أمكن أن تتحرك<sup>١٨</sup> على هذا الوجه، أمكن أن

(١) ج : ويسمونها..

(٢) هو أبو عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الله البغدادي، المعروف بالنجار، شيخ التجارية من المعتزلة. كان حائكاً، وهو من المجبرة، له مناظرات مع النظام، توفي حوالى سنة ٢٣٠ هـ.

(الفرق بين الفرق، ص ٢٠٧).

(٣) هو أبو القاسم الكعبي البلخي (أنظر ترجمته فيما سبق).

(٤) أ : في أفعال. (٩) أ : تخصيص.

(٥) في + ب. (١٠) أ : مع.

(٦) مطموسة في ب. (١١) ب : الكلام، — ج، د.

(٧) ج : لأن. (١٢) — ج، د.

(٨) ج : وثيرة، د : وينرة. (١٣) أ : يتحرك.

تتحرك<sup>١</sup> على خلافه ، وأن تتحرك<sup>٢</sup> بحيث تصير<sup>٣</sup> النقطة<sup>٤</sup> دائرة<sup>٥</sup> أخرى<sup>٦</sup> ، وأن تكون الكواكب في جانب غير ما هي<sup>٧</sup> فيه ، والعلم بأن الشيء سيوجد ( انما يتعلق به إذا كان هو<sup>٨</sup> بحيث سيوجد )<sup>٩</sup> ، فالحيثية<sup>١٠</sup> سابقة على العلم فلا تكون منه ، وأما رعاية الأصلح فغير واجبة على ما سنذكره .

احتج المخالف بأن الإرادة لو تعلقّت بغرض<sup>١١</sup> ، لكان البارئ تعالى ناقصاً بذاته<sup>١٢</sup> مستكملاً بغيره ، وهو محال<sup>١٣</sup> . وأجيب بأن تعلقها بالمراد لذاتها ، لا لغيرها .

فرع : إرادته غير محدثه ، وقالت المعتزلة : إرادته قائمة بذاتها حادثة لا في محل ؛ وقالت الكرامية : هي صفة حادثة في ذاته تعالى<sup>١٤</sup> .

لنا : وجهان ، الأول : إن وجود كلّ حادث<sup>١٥</sup> موقوف<sup>١٦</sup> على تعلقّ الإرادة به<sup>١٦</sup> ، فلو كانت إرادته محدثة احتاجت الى إرادة أخرى ، ولزم التسلسل<sup>١٧</sup> .

الثاني : قيام الصفة بنفسها غير معقول ، ومع ذلك كان اختصاص ذاته بها<sup>١٨</sup> تخصيصاً بلا مُخصّص ( وهو ممنوع )<sup>١٩</sup> ، لأن<sup>٢٠</sup> نسبتها الى جميع الذوات على السواء<sup>٢١</sup> وكونها لا في محلّ مفهوم سلبي لا يفضّل أن يكون مُخصّصاً ، وقيام الصفة للحادثة بذاته<sup>٢٢</sup> ، ممتنع لما سبق .

- |                         |                      |
|-------------------------|----------------------|
| (١) أ : يتحرك .         | (١٢) أ ، ب : لذاته . |
| (٢) أ : يتحرك .         | (١٣) أ ، ب : مح .    |
| (٣) ب ، د : يكون .      | (١٤) — أ ، ج ، د .   |
| (٤) ب ، د : المنطقة .   | (١٥) ب ، د : محدث .  |
| (٥) ج : مداراً .        | (١٦) — أ ، د .       |
| (٦) — ج .               | (١٧) ب : التس .      |
| (٧) ب ، د : هو .        | (١٨) ب : به .        |
| (٨) — ج .               | (١٩) — ب ، د .       |
| (٩) في + أ .            | (٢٠) د : ولان .      |
| (١٠) ج : والحيثية .     | (٢١) أ : سواء .      |
| (١١) أ ، ب ، د : لغرض . | (٢٢) ب : بذاتها .    |

## الفصل الثاني :

### في سائر الصفات

وفيه مباحث :

#### المبحث الاول :

في السمع والبصر، دلت الحجج السمعية على أنه سبحانه<sup>١</sup> وتعالى<sup>٢</sup> سميعٌ بصيرٌ، وليس في العقل ما يصرفها عن ظواهرها، فيجب الإقرار بها، (ولأنه تعالى عالمٌ)<sup>٣</sup>، (فيكون عالماً)<sup>٤</sup> بالمسموعات والمبصرات حال حدوثها، وهو المعنى بكونه<sup>٥</sup> سميعاً بصيراً.

واستدل بأن الحيّ لو لم<sup>٦</sup> يتصف بهما كان ناقصاً، وهو إقناعي لأنه<sup>٧</sup> متوقف<sup>٨</sup> على أن كلّ حي يصح أن يتصف بهما، وأن عدم اتصاف الحي بهما نقصٌ، وللمخالف أن يمنعها<sup>٩</sup>.

احتج المخالف بوجهين، الأول : إن سمعه وبصره إن كانا قديمين لزم قدم المسموع والمبصر وهو باطل<sup>١٠</sup> (عندكم، وإن كانا محدثين كانت<sup>١١</sup> ذاته محلّ الحوادث وهو محال<sup>١٢</sup>. وأجيب عنها بأنها صفتان قديمتان مستعدتان للإدراك<sup>١٣</sup>، وهو تعلقها بالمسموع والمبصر<sup>١٤</sup> عند وجودهما.

- 
- |                |                           |
|----------------|---------------------------|
| (١) - ب.       | (٨) ج : يتوقف.            |
| (٢) - أ، د.    | (٩) ب : يمنع.             |
| (٣) - أ، ج.    | (١٠) أ : بط، ب : باط.     |
| (٤) - ج.       | (١١) أ، ب : كان.          |
| (٥) ب : بكون.  | (١٢) أ، ب : مح.           |
| (٦) أ : ان لم. | (١٣) أ : تقتضيان الإدراك. |
| (٧) ب : لا.    | (١٤) - د.                 |

الثاني : السمع والبصر تأثر الحاسة أو إدراك<sup>١</sup> مشروط به ، وهما ( على الله تعالى محال<sup>١</sup> )<sup>٢</sup> . وأجيب بمنع الصغرى .

### المبحث الثاني :

في الكلام ، تواتر إجماع الانبياء عليهم ( الصلاة والسلام )<sup>٣</sup> ، واتفاقهم على أنه سبحانه<sup>٤</sup> وتعالى<sup>٥</sup> متكلم وثبوت نبوتهم غير متوقف<sup>٦</sup> ( على كلامه تعالى<sup>٧</sup> )<sup>٨</sup> ، فيجب الإقرار به وكلامه ليس بحرف ولا صوت يقومان بذاته تعالى<sup>٩</sup> خلافاً للحنابلة والكرامية ، أو بغيره خلافاً للمعتزلة ، بل هو المعنى القائم بالنفس<sup>١٠</sup> ، المعبر عنه بالعبارات المختلفة المتغيرة<sup>١١</sup> المغاير<sup>١٢</sup> للعلم والإرادة ، لأنه تعالى<sup>١٣</sup> قد يخالفهما ، فإنه تعالى أمر أبا لهب بالإيمان مع علمه بأنه لا يؤمن ، وامتناع إرادته لما يخالف علمه ، والإطناب في ذلك قليل الجدوى<sup>١٤</sup> ، فإن كنه ذاته وصفاته محبوب عن نظر العقول<sup>١٥</sup> .

فرع : خبر الله تعالى صدق ، لأن<sup>١٦</sup> الكذب نقص والنقص على الله تعالى<sup>١٧</sup> ، محال<sup>١٨</sup> .

- 
- |                       |                                 |
|-----------------------|---------------------------------|
| (١) د : بذاته تعالى . | (١) أ ، ب : مح .                |
| (١١) ب : المتغايرة .  | (٢) د : محالان على الله تعالى . |
| (١٢) ب : المتغيرة .   | (٣) أ : السلم ، ب ، ج : الكم .  |
| (١٣) - ج ، د .        | (٤) - ب .                       |
| (١٤) ب : العقل .      | (٥) - أ ، د ، ج : تعالى .       |
| (١٥) ب : فان .        | (٦) ج : متوقفة ، د : موقوف .    |
| (١٦) - د .            | (٧) - أ ، ج .                   |
| (١٧) أ ، ب : مح .     | (٨) - د .                       |
|                       | (٩) - أ ، ج ، د .               |

(١٨) يؤدي الاطناب الذي يتفاداه البيضاوي في هذه القضية الى القول بالأمرين التكويني والتكليفي على النحو الذي نجهده عند بعض المتكلمين وعند ابن عربي من الصوفية .. ويجعل هذا القول إن الله أمرين ، أحدهما يتعلق بمسألة الخلق والايجاد ( التكويني ) والأمر الآخر يتعلق بالأمر والنهي ويترتب عليه الثواب والعقاب ( الأمر التكليفي ) .

### المبحث الثالث :

في البقاء، ذهب الشيخ<sup>١</sup> الى أنه تعالى<sup>٢</sup> باق ببقاء قائم بذاته<sup>٣</sup>، ونفاه القاضي، وامام الحرمين، والإمام<sup>٤</sup>. واحتجوا<sup>٥</sup> بأن البقاء لو كان موجوداً لكان<sup>٦</sup> باقياً ببقاء آخر<sup>٧</sup> ولزم التسلسل<sup>٨</sup>، وبأن كونه تعالى<sup>٩</sup> باقياً لو كان ببقاء<sup>١٠</sup> قائم به، لكان واجب الوجود لذاته<sup>١١</sup> واجباً بالغير، هذا خلف<sup>١٢</sup>. احتج الشيخ بأن الشيء حال حدوثه لا يكون باقياً، ثم يصير باقياً والتبدل والتغير ليس<sup>١٣</sup> في ذاته ولا في عدم<sup>١٤</sup>. ونوقض بالحدوث، واعلم أن المعقول من بقاء الباري تعالى<sup>١٥</sup>، امتناع عدمه وبقاء الحوادث مقارنة وجوده<sup>١٦</sup> لزمانين فصاعداً، وقد عرفت أن الامتناع ومقارنة<sup>١٧</sup> الزمان<sup>١٨</sup> من المعاني العقلية<sup>١٩</sup> التي لا وجود لها في الخارج.

### المبحث الرابع :

في صفات أخرى<sup>٢٠</sup> اثبتها الشيخ، وهي<sup>٢١</sup> الاستواء<sup>٢٢</sup> واليد<sup>٢٣</sup> والعين<sup>٢٤</sup> والوجه، بالظواهر<sup>٢٥</sup> الواردة بذكرها<sup>٢٦</sup>، وأولها الباقون وقالوا المراد بالاستواء الاستيلاء، وباليده القدرة، وبالوجه الوجود، وبالعين البصر، والأولى اتباع السلف في الايمان بها، والرد<sup>٢٧</sup> الى الله تعالى.

- |                                      |                         |
|--------------------------------------|-------------------------|
| (١) يقصد : الشيخ أبو الحسن الأشعري . | (١٣) — ب، ج، د .        |
| (٢) — أ، د .                         | (١٤) ج : عدمه، في + د . |
| (٣) ب، د : به .                      | (١٥) — ب .              |
| (٤) يقصد : الإمام فخر الدين الرازي . | (١٦) أ : وجودها .       |
| (٥) ب : احتج .                       | (١٧) د : والمعاونة .    |
| (٦) ب : كان .                        | (١٨) د : الذاتية .      |
| (٧) — ج، د .                         | (١٩) ب : المعقولة .     |
| (٨) ب : التس .                       | (٢٠) ب، ج، د : آخر .    |
| (٩) — ب، ج، د .                      | (٢١) ب، د : وهو .       |
| (١٠) أ، د : لبقاء .                  | (٢٢) ب، د : للظواهر .   |
| (١١) د : بذاته .                     | (٢٣) ج : بها .          |
| (١٢) أ، ب : هف .                     | (٢٤) أ : فالرد .        |

## المبحث الخامس :

في التكوين ، قالت الحنيفية التكوين صفة قديمة تغاير القدرة ، فإن مُتَعَلِّقَ القدرة قد لا يوجد أصلاً بخلاف مُتَعَلِّقِ التكوين ، والقدرة متعلقة بإمكان الشيء والتكوين بوجوده<sup>١</sup> .

قلنا : الإمكان بالذات ، فلا يكون بالغير ، والتكوين هو التعلق الحالي ، ولذلك يترتب عليه الوجود ، كما قال الله تعالى<sup>٢</sup> : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾<sup>٣</sup> .

## المبحث السادس :

في أنه تعالى<sup>٤</sup> يصح أن يُرى في الآخرة ، بمعنى أنه ينكشف لعباده المؤمنين في الآخرة انكشاف البدر المرئي ، خلافاً للمعتزلة من غير ارتسام أو<sup>٥</sup> اتصال شعاع به<sup>٦</sup> ، وحصول مواجهة خلافاً للمشبهة والكرامية . أما الأول : فيدل عليه وجوه سمعية<sup>٧</sup> ، الأول<sup>٨</sup> : أن موسى ( عليه الصلاة والسلام )<sup>٩</sup> سأل الرؤية ، فلو استحال لكان<sup>١٠</sup> سؤاله جهلاً وعيباً<sup>١١</sup> ١٢ .

---

(١) ب : لوجوده .

(٢) — أ .

(٣) سورة يس آية ٨٢ .. وفي أ وليس في بقية النسخ ( أنا امرنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ) والآية على الوجه الصحيح ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ سورة النحل . آية ٤٠ .

(٤) د : سبحانه . (٨) د : آ .

(٥) أ ، ب ، ج ، و . (٩) أ : عليه ، ب ، ج : عليه الكم .

(٦) ب : له . (١٠) أ : كان .

(٧) — ب . (١١) أ ، د : أو عيباً .

(١٢) إشارة لقوله تعالى في سورة الأعراف : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ انْظُرْ إِلَيَّ ﴾ آية ١٤٣ .

الثاني<sup>١</sup> : انه تعالى علقها باستقرار الجبل<sup>٢</sup> ، وهو من حيث هو ممكن<sup>٣</sup> ، فكذا المعلق به .

الثالث<sup>٣</sup> : قوله تعالى : ﴿ وَجُودُ يَوْمُنِي نَاضِرَةٌ ﴾\* ( الى ربّها ناظرة )<sup>٤</sup> .

الرابع<sup>٥</sup> : قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمُنِي<sup>٦</sup> لَمَحْجُوبُونَ ﴾<sup>٧</sup> .

وأما الثاني : فلتقدسه عن الجهة والمكان ، واستدكّ بأن الجسم مرئي ، لأنّنا نرى الطويل والعريض والعميق<sup>٨</sup> ، والطول ليس بعرض ، إذ لو كان عرضاً لكان قيامه ، اما بجزء واحد فيكون أكبر<sup>٩</sup> مقداراً فينقسم ، أو بأكثر فيقوم الواحد بالمتعدد<sup>١٠</sup> ، وهو محال<sup>١١</sup> . والعرض أيضاً مرئي ، فالمصّحح مشترك ، وهو اما الحدوث أو الوجود ، والأول عديمي ، فتعيّن الثاني .

واعترض عليه بأن التأليف عرض والصحة عدمية<sup>١٢</sup> ، فلا نحتاج الى سبب ، وإن سلم فلا نسلم<sup>١٣</sup> وجوب كونه مشتركاً وجودياً ، فإن المختلفين قد يشتركان في أثر واحد ، والصحة لما كانت<sup>١٤</sup> عدمية جاز أن تكون<sup>١٥</sup> علة<sup>١٦</sup> لعدم ، وإن سلم فلم لا يجوز أن يمتنع رؤيته تعالى<sup>١٧</sup> لفوات<sup>١٨</sup> شرط أو وجود مانع .

(١) د : ب .

(٢) اشارة لقوله تعالى ﴿ وَلَكِنْ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنَّ اسْتِقْرَارَ مَكَانِهِ فَسَوْفَ تَرَاهُ ... ﴾ (سورة الاعراف . آية ١٤٣) .

(٣) د : ج .

(٤) في + ب . (١٢) أ ، ب : متعدد .

(٥) — ج . (١٣) أ ، ب : مح .

(٦) سورة القيامة ، الآيتان ٢٢ — ٢٣ . (١٤) أ : فلائم .

(٧) د : ر . (١٥) ب : كان .

(٨) — ب . (١٦) في + ب : يكون .

(٩) سورة المطففين ، آية ١٥ . (١٧) — ب ، د .

(١٠) — ب ، د . (١٨) — أ .

(١١) أ : أكثر . (١٩) ج : لزوال ، في + ج : لفوات .



احتج المعتزلة بوجوه، الأول<sup>١</sup> : قوله تعالى : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾<sup>٢</sup> ، وأجيب بأن الإدراك هو الإحاطة ولا يلزم من نفي الرؤية على سبيل الإحاطة نفيها مطلقاً وبأن معنى الآية لا تدركه جميع الأبصار، وذلك لا يناقض إدراك البعض .

الثاني<sup>٣</sup> : قوله تعالى : ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾<sup>٤</sup> ، وكلمة لن للتأكيد . وأجيب بالمنع .

الثالث<sup>٥</sup> : قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحياً ﴾<sup>٦</sup> ، الآية نفي الرؤية في وقت الكلام ، فتنني في غيره لعدم القائل بالفصل . وأجيب بأن الوحي كلامٌ يسمع بسرعة ، سواء كان المتكلم به<sup>٧</sup> محجوباً عن السامع ، أو لم يكن<sup>٨</sup> .

الرابع<sup>٩</sup> : انه تعالى<sup>١١</sup> استعظم طلب رؤيته ورَتَّبَ الوعيد والذمَّ عليه ، فقال : ﴿ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرُ مَنْ ذَلِكَ ، فَعَالُوا أَرَنَا اللَّهَ جَهْرَةً ، فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ﴾<sup>١٣</sup> ( ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ﴾<sup>١٤</sup> ، الآية)<sup>١٥</sup> . وأجيب بأن الاستعظام لأجل أنهم طلبوا ذلك تعنتاً وعناداً .

الخامس<sup>١٦</sup> : إن الإبصار في الشاهد يجب إذا كانت الحواس<sup>١٧</sup> سليمة ، والشيء

- 
- |                              |                              |
|------------------------------|------------------------------|
| (١) د : آ .                  | (١٠) د : د .                 |
| (٢) سورة الأنعام ، آية ١٠٣ . | (١١) ج : سبحانه .            |
| (٣) د : ب .                  | (١٢) ب ، د : قد .            |
| (٤) سورة الأعراف ، آية ١٤٣ . | (١٣) سورة النساء ، آية ١٥٣ . |
| (٥) أ ، ج ، د : للتأيد .     | (١٤) سورة الفرقان ، آية ٢١ . |
| (٦) د : ٣ .                  | (١٥) — د .                   |
| (٧) سورة الشورى ، آية ٥١ .   | (١٦) د : و .                 |
| (٨) — ب ، ج ، د .            | (١٧) أ : الحاسة .            |
| (٩) ب : أولاً .              |                              |

جائز الرؤية ومقابلاً للرأي كالجسم المحازي له<sup>١</sup> ، أو في حكمه كالأعراض القائمة به ، والصورة المحسوسة في المرآة ، ولم يكن في غاية القرب والبعد واللطافة والصغر ولم يكن بينهما حجاب ، وإلا لجاز أن يكون بمحضرتنا جبالاً شاهقة<sup>٢</sup> لا نراها ، والستة الأخيرة لا يمكن اعتبارها في رؤية الله تعالى ، وسلامته الحاسة حاصلة الآن فلوصح رؤيته وجب أن نراه<sup>٣</sup> الآن ، واللازم باطل<sup>٤</sup> فالملزوم مثله .

وأجيب بأن الغائب ليس كالشاهد ، لفعل رؤيته يتوقف على شرط لم يحصل الآن ، أو لم تكن<sup>٥</sup> واجبة الحصول عند هذه الشرائط .

السادس: <sup>٦</sup> إنه تعالى لا يقبل المقابلة والانطباع ، وكل مرئي مقابل ومنطبع في الرأي . وأجيب بمنع الكبرى ، ودعوى الضرورة فيها باطل<sup>٧</sup> لاختلاف العقلاء فيه ، والنقض بإبصار الله تعالى<sup>٨</sup> إياه<sup>٩</sup> .

- 
- (١) في + ج .
  - (٢) — أ ، ب ، د .
  - (٣) ب : يراه .
  - (٤) أ ، ب : بط .
  - (٥) ب ، د : يكن .
  - (٦) — د .
  - (٧) ب : بط .
  - (٨) — ج .
  - (٩) أ : أينما والله علم .

## الباب الثالث

### في أفعاله تعالى



## الباب الثالث

في افعاله تعالى<sup>١</sup> .. وفيه مسائل :

### المسألة الأولى :

قال الشيخ : إن أفعال العباد كلها<sup>٢</sup> واقعةٌ بقدرة الله تعالى<sup>٣</sup> مخلوقةٌ له ، وقال القاضي : كونها<sup>٤</sup> طاعةٌ ومعصيةٌ بقدرة العبد ، وقال إمام الحرمين ، ( وأبو الحسين )<sup>٥</sup> ، والحكماء : إنها واقعةٌ بقدرة خلقها<sup>٦</sup> الله تعالى<sup>٧</sup> في العبد ، وقال الأستاذ<sup>٨</sup> : المؤثر في الفعل مجموع<sup>٩</sup> قدرة الله تعالى وقدرة العبد ، وقال جمهور المعتزلة : العبد يوجب فعله باختياره ، ومنع بوجوده ، الأول<sup>١٠</sup> : إن الترك إن امتنع عليه حال الفعل كان مجبراً<sup>١١</sup> لا مختاراً ، وإن لم<sup>١٢</sup> يمتنع احتاج فعله الى مُرَجِّح موجب لا يكون من العبد دفعاً للتسلسل<sup>١٣</sup> ، ويلزم الجبر .

الثاني<sup>١٤</sup> : إنه لو أوجد<sup>١٥</sup> فعله باختياره ، كان<sup>١٦</sup> عالماً بتفاصيله ، فيحيط بالسكنات المتخللة للحركة البطيئة ، ويعرف<sup>١٧</sup> اجتيازها<sup>١٨</sup> .

(١) — أ . (٥) — ج .

(٢) — ج . (٦) — د .

(٣) — د . (٧) — د .

(٤) د : يكونها .

(٨) يقصد ( الاسفراييني ) أبو اسحاق ابراهيم بن محمد ، الملقب بركن الدين . فقيه شافعي ، متكلم أشعري كانت وفاته في نيسانور ٤١٨ هـ ودفن بأسفرايين ( معجم أعلام الفكر الإنساني ص ٥٥٩ ) .

(٩) — ج . (١٠) د : آ .

(١١) ب : مجبوراً . (١٤) ب ، ج ، د : وجد .

(١٢) — ب ، ج ، د . (١٦) ج : لكان .

(١٣) ب : للتس . (١٧) أ : وعرف .

(١٤) د : ٣ . (١٨) أ : احيازها ، ب ، د : اختياريها .

الثالث<sup>١</sup> : إنه<sup>٢</sup> لو اختار العبد وناقض مراده مراد الله تعالى ، لزم جمعها ، أو رفعها ، أو ترجيح<sup>٣</sup> بلا مُرجِّح ، فان قدرته وان كانت أعم ، لكنها بالنسبة الى هذا المقدور على السواء<sup>٤</sup> .

واحتجوا بالمعقول والمنقول ، أما الأول ، فهو أن العبد لو لم يكن مختاراً لقبح تكليفه . وأجيب بأنه مشترك اذ المأمور به عند استواء<sup>٥</sup> الدواعي ومرجوحية داعيه<sup>٦</sup> ممتنع ، وعند رجحانه وأحب ، وأيضاً ان<sup>٧</sup> كان معلوم الوقوع وجب وقوعه ، وان<sup>٨</sup> كان<sup>٩</sup> معلوم اللاوقوع<sup>١٠</sup> امتنع ، ومع هذا فانه تعالى لا يسئل<sup>١١</sup> عما يفعل (وهم يسألون)<sup>١٢</sup> .

وأما الثاني : فهو (من وجوه ، الأول)<sup>١٣</sup> : الآيات التي أضافت الأفعال إلى العباد وعلقها<sup>١٤</sup> بمشيئتهم ، كقوله تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾<sup>١٥</sup> ﴿ إِنَّ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ﴾<sup>١٦</sup> ، ﴿ حَتَّى يَغْيُرُوا مَا بَأَنفُسِهِمْ ﴾<sup>١٧</sup> ، ﴿ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ ﴾<sup>١٨</sup> ، ﴿ فَطَوَّعَتْ<sup>١</sup> لَهُ نَفْسُهُ ﴾<sup>٢٠</sup> ، ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سِوَاءَ يُجْزَئِهِ ﴾<sup>٢١</sup> ، ﴿ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾<sup>٢٢</sup> ، ﴿ فَمَنْ شَاءَ

- 
- |                                     |   |
|-------------------------------------|---|
| (١) — د : ٣ .                       | (١٢) — أ ، ب ، ج .                                  |
| (٢) — ب ، ج ، د .                   | (١٣) — ج ، د .                                      |
| (٣) ب ، د : أو الترجيح .            | (١٤) أ : وعلقها .                                   |
| (٤) أ : سواء .                      | (١٥) سورة البقرة ، آية ٧٩ .                         |
| (٥) في + ب .                        | (١٦) سورة الأنعام ، آية ١١٦ ، وسورة يونس ، آية ٦٦ . |
| (٦) ب : الداعي .                    | (١٧) سورة الرعد ، آية ١١ .                          |
| (٧) ب : ولو ، ج : وأن ، د : ان كل . | (١٨) سورة يوسف ، آية ١٨ ، ٨٣ .                      |
| (٨) د : بان .                       | (١٩) — ج ، ب ، د .                                  |
| (٩) — ج .                           | (٢٠) سورة المائدة ، آية ٣٠ .                        |
| (١٠) ج : الا وقوع .                 | (٢١) سورة النساء ، آية ١٢٣ .                        |
| (١١) أ : لا يسأل .                  | (٢٢) سورة الطور ، آية ٢١ .                          |

فليؤمّنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ<sup>١</sup> ﴿١﴾ ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ<sup>٢</sup>﴾ ﴿فَمَنْ شَاءَ  
ذَكَرْهُ<sup>٣</sup>﴾ ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ<sup>٤</sup>﴾ . وعورض بنحو قوله تعالى :  
﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ<sup>٥</sup>﴾<sup>٦</sup> ، ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ<sup>٧</sup>﴾<sup>٨</sup> ، ﴿مَنْ  
يَشَأِ اللَّهُ يُضِلِّهِ وَمَنْ يَشَأِ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ<sup>٩</sup>﴾<sup>١٠</sup> .

الثاني : الآيات المشتملة على الوعد والوعيد بها<sup>١١</sup>، والمدح والذم عليها<sup>١٢</sup> وهي  
أكثر من أن تحصى . وأجيب بأن السعادة والشقاوة جبليّة<sup>١٣</sup> كتبت له قبله ،  
والأعمال أمارات ، وترتب الثواب والعقاب عليها من حيث أنها معارف ، لا موجبات .  
الثالث<sup>١٤</sup> : اعتراف الأنبياء (عليهم السلام)<sup>١٥</sup> بذنوبهم ، كقوله تعالى ،  
حكاية عن آدم : ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا<sup>١٦</sup>﴾<sup>١٧</sup> ، وعن يونس : ﴿سُبْحَانَكَ إِنِّي  
كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ<sup>١٨</sup>﴾<sup>١٩</sup> ، وعن موسى : ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ<sup>٢٠</sup> نَفْسِي<sup>٢١</sup>﴾<sup>٢٢</sup> .

- (١) سورة الكهف ، آية ٢٩ .
- (٢) سورة فصلت آية ٤٠ ،
- (٣) سورة المدثر آية ٥٥ .
- (٤) سورة المدثر ، آية ٣٧ .
- (٥) — ب ، ج ، د .
- (٦) ج : وخلق .
- (٧) سورة الزمر ، آية ٦٢ .
- (٨) — ج .
- (٩) سورة الصافات ، آية ٩٦ .
- (١٠) سورة الانعام ، آية ٣٩ .
- (١١) — ب .
- (١٢) ب : بهما .
- (١٣) ب : قبلية .
- (١٤) د : ٣ .
- (١٥) أ : السلم ، ب : م ، ج ، د : عليهم الكم .
- (١٦) الاعراف ، آية ٢٣ .
- (١٧) سورة الانبياء ، آية ٨٧ .
- (١٨) ج : انتهكلنا
- (١٩) سورة النمل آية ٤٤ ، سورة القصص آية ١٦ .

وعورض بقوله تعالى ، حكاية عن موسى : ﴿ إِن هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنِ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ ﴾<sup>١</sup> ، ونظائره .

الرابع<sup>٢</sup> : الآيات الدالة على أن أفعاله تعالى<sup>٣</sup> لا تتصف<sup>٤</sup> بصفات أفعال العباد ، من الظلم ، والاختلاف ، والتفاوت ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهُ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾<sup>٥</sup> ، ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾<sup>٦</sup> ، ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ ﴾<sup>٧</sup> ، ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾<sup>٨</sup> ، ﴿ مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُوتٍ ﴾<sup>٩</sup> .

وأجيب بأن كونه ظلماً اعتباراً يعرض لبعض الأفعال بالنسبة إلينا لقصور ملكنا واستحقاقنا<sup>١١</sup> ، وذلك لا يمنع صدور أصل الفعل عن<sup>١٢</sup> الباري تعالى مجرداً عن هذا الاعتبار ، وأما نفي الاختلاف والتفاوت ، فعن<sup>١٣</sup> القرآن وخلق السموات ، إذ الكلام فيها .

واعلم أن أصحابنا لما وجدوا تفرقةً بديهيةً بين ما يزاوله<sup>١٤</sup> وبين ما نجده<sup>١٥</sup> من الجمادات ، وزادهم قائم البرهان عن إضافة الفعل إلى اختيار العبد مطلقاً جمعوا بينهما ، وقالوا الأفعال واقعةٌ بقدرة الله تعالى<sup>١٦</sup> ( وكسب العبد )<sup>١٧</sup> ، على معنى أن العبد إذا صمَّم العزم<sup>١٨</sup> ، فالله<sup>١٩</sup> تعالى<sup>٢٠</sup> يخلق الفعل فيه ، وهو أيضاً مشكل .

- 
- |                              |  |
|------------------------------|--|
| (١) سورة الاعراف : آية ١٥٥ . | (١١) ب : واستحقاقها ، د : واستحقاقيا . |
| (٢) د : د .                  | (١٢) ج : من .                          |
| (٣) — أ .                    | (١٣) ب : فن .                          |
| (٤) ب ، د : يتصف .           | (١٤) أ : ما يزاوله ، د : ما ترى وله .  |
| (٥) سورة النساء ، آية ٤٠ .   | (١٥) أ : الخسة ، د : ما تحته .         |
| (٦) سورة فصلت ، آية ٤٦ .     | (١٦) د : بقضاء الله وقدرته .           |
| (٧) سورة هود ، آية ١٠١ .     | (١٧) — د .                             |
| (٨) — ج .                    | (١٨) أ : عزمه .                        |
| (٩) سورة النساء ، آية ٨٢ .   | (١٩) د : فإن الله .                    |
| (١٠) سورة الملك ، آية ٣ .    | (٢٠) — أ .                             |



ولصعوبة هذا المقام أنكر<sup>١</sup> السلف على المناظرين فيه .

### المسألة الثانية :

انه<sup>٢</sup> تعالى مريدٌ للكائنات من الخير والشر ، والايان والكفر ، لانه موجد الكل ومبدعه ، ولأنه علم ممن يموت على كفره<sup>٣</sup> وعدم<sup>٤</sup> إيمانه ( ما علمه كذلك )<sup>٥</sup> ، فامتنع<sup>٦</sup> وجوده ، وإلا لأمكن انقلاب علمه جهلاً ، فلا تتعلق<sup>٧</sup> الإرادة به .

احتجت المعتزلة بوجوه ، الأول<sup>٨</sup> : إن الكفر غير مأمور به<sup>٩</sup> ، فلا يكون<sup>١٠</sup> مراداً إذ الإرادة مدلول الأمر أو<sup>١١</sup> ملزومه . الثاني<sup>١٢</sup> : لو كان الكفر مراداً لوجب الرضا به ، والرضا بالكفر كفر . الثالث<sup>١٣</sup> : إنه لو كان مراداً لكان الكافر مطيعاً بكفره ، لأن الطاعة تحصيل مراد المطاع .

الرابع : قوله تعالى : ﴿ ولا يرضى لعباده الكفر ﴾<sup>١٤</sup> ، والرضا هو الإرادة .

وأجيب بأن الأمر قد ينفك<sup>١٥</sup> عن الإرادة ، كأمر المحبة ، والرضا<sup>١٦</sup> إنما يجب بالقضاء دون المقضى به<sup>١٧</sup> ، والطاعة موافقة الأمر وهو غير الإرادة ، والرضا<sup>١٨</sup> من الله تعالى<sup>١٩</sup> إرادة الثواب أو ترك<sup>٢٠</sup> الاعتراض .

- 
- |                   |                                   |
|-------------------|-----------------------------------|
| (١) ج : أنكرت .   | (١١) د : و .                      |
| (٢) ب : ان الله . | (١٢) د : ٣ .                      |
| (٣) ب : الكفر .   | (١٣) د : ٣ .                      |
| (٤) أ ، د : عدم . | (١٤) سورة الزمر ، آية ٧ .         |
| (٥) — أ ، ب ، د . | (١٥) ج : يقل .                    |
| (٦) ج : امتنع .   | (١٦) ج : المحسن والرضى .          |
| (٧) أ : يتعلق .   | (١٧) — أ ، ب ، د .                |
| (٨) د : أ .       | (١٨) ب ، د : والرضا ، ج : الرضى . |
| (٩) — د .         | (١٩) — أ ، د .                    |
| (١٠) في + د .     |                                   |

وقال<sup>١</sup> الحكماء ، الموجود ، اما خير محض كالملائكة<sup>٢</sup> والأفلاك ، أو الخير فيه غالب ، والمقتضى بالذات خير ، والشر واقع بالتبع ، فإن ترك الخير الكثير لأجل الشر القليل ، شر كثير .

### المسألة الثالثة :

في التحسين والتقبيح ، لا قبح<sup>٣</sup> بالنسبة الى الله تعالى ، فإنه مالك الأمور على الإطلاق يفعل ما يشاء ويختار لا علة لصنعه ، ولا غاية لفعله . وأما بالنسبة إلينا ، فالقبيح ما نهى عنه شرعاً ، والحسن ما ليس<sup>٤</sup> كذلك .

وقالت<sup>٥</sup> المعتزلة القبيح قبيح في نفسه وقبحه<sup>٦</sup> يكون لذاته أو لصفة قائمة به ، فيقبح من الله كما يقبح منا ، وكذا الحسن . ثم ان منها ما يستبد العقل يدركه<sup>٧</sup> ضرورة ، كإنقاذ الغرق والمهلكي<sup>٨</sup> وقبح الظلم<sup>٩</sup> ، أو استدلالاً<sup>١٠</sup> كقبح الصدق الضار ، وحسن<sup>١١</sup> الكذب النافع ، ولذلك يحكم بها المتدين وغيره ، كالبراهمة ، ومنها ما ليس كذلك كحسن صوم آخر رمضان ، وقبح صوم أول شوال .

قلنا : المراد بالحسن والقبح<sup>١٢</sup> إن كان ما يكون صفة كمال ، كعلم ، أو نقص ، أو يكون ملائماً للطبع ، أو منافراً له ، فلا خلاف في كونها عقليين ، وإن كان ما يتعلق به في الأجل ثواب ، أو عقاب ، فالعقل<sup>١٣</sup> لا مجال له فيه ، كيف وقد بان أن العبد غير مختار في فعله ولا مستبد<sup>١٤</sup> بتحصيله .

- |                   |                                    |
|-------------------|------------------------------------|
| (١) ج : وقالت .   | (٩) ب - .                          |
| (٢) ج : المكيلة . | (١٠) ج : المظلم .                  |
| (٣) أ : لا قبيح . | (١١) ب : استدلال ، د : الاستدلال . |
| (٤) د : ليس .     | (١٢) د - .                         |
| (٥) ب ، د : قال . | (١٣) أ : القبيح .                  |
| (٦) ج - .         | (١٤) ج - .                         |
| (٧) ب : بادراكة . | (١٥) ب : ولا يستبد .               |
| (٨) ب : كالقادر . |                                    |

#### المسألة الرابعة<sup>١</sup>:

في<sup>٢</sup> انه تعالى لا يجب عليه شيء، إذ لا حاكم عليه، ولأنه لو وجب عليه شيء، فإن لم يستوجب الذم بتركه لم يتحقق الوجوب، وإن استوجب كان ناقصاً لذاته مستكماً بفعله، وهو محال<sup>٣</sup>.

والمعتزلة أوجبوا (على الله)<sup>٤</sup> أموراً منها اللطف<sup>٥</sup>، وهو أن يفعل ما يقرب العبد الى الطاعة، فقليل هذا التقريب يمكنه أن يفعله<sup>٦</sup> ابتداءً، فيكون الوسط<sup>٧</sup> عبثاً. ومنها الثواب على الطاعات، فقليل تلك الاعمال<sup>٨</sup> لا تكافئ النعم السابقة، فكيف تقتضي مكافأة. ومنها العقاب على الكبائر قبل التوبة هو حقه، فله عفو. ومنها أن يفعل الأصلح لعباده في الدنيا، فقليل الأصلح للكافر الفقير لا يخلق. ومنها أن لا يفعل القبيح عقلاً، لعلمه بقبحه، واستغنائه عنه قياساً على الشاهد، وقد عرفت فساد ذلك.

#### المسألة الخامسة<sup>٩</sup>:

إن أفعاله تعالى<sup>١٠</sup> لا تُعَلَّلُ بالاغراض<sup>١١</sup> لوجوه، الأول<sup>١٢</sup>: انه لو<sup>١٣</sup> فعل لغرض لكان ناقصاً لذاته مستكماً بغيره<sup>١٤</sup>، وهو محال<sup>١٥</sup>. لا يقال غرضه تحصيل مصلحة العبد، (لأن تحصيل مصلحة العبد)<sup>١٦</sup> وعدم تحصيلها، إن استويا بالنسبة اليه لم<sup>١٧</sup> يصلح أن يكون غرضاً داعياً الى الفعل، وإلا لزم الاستكمال.

- |                        |                       |
|------------------------|-----------------------|
| (١) ب، ج، د : الرابع . | (١٠) — أ، ج، د .      |
| (٢) — ج .              | (١١) د : بغرض .       |
| (٣) أ، ب : مع .        | (١٢) د : أ .          |
| (٤) — ج، د .           | (١٣) — ج .            |
| (٥) ج : الألفاظ .      | (١٤) د : بذلك الغرض . |
| (٦) — ب .              | (١٥) أ، ب : مع .      |
| (٧) — ب .              | (١٦) — ب، ج، د .      |
| (٨) ج : الطاعات .      | (١٧) — د .            |
| (٩) ج، د : الخامس .    |                       |

الثاني<sup>١</sup>: إن تحصيل الأغراض إبتداءً مقدوراً لله تعالى ، فجعلها غايات عبث ، وهو ينافي الغرض .

الثالث<sup>٢</sup>: الغرض من اختصاص الحادثة المعينة بوقتها المعين إن وجد قبله ، لزم أن يكون الحادث حينئذ<sup>٣</sup> ، وأن لا يكون الغرض غرض هذا الحادث ، وإن وجد معه<sup>٤</sup> عاد الكلام في اختصاصه به<sup>٥</sup> ولزم التسلسل<sup>٦</sup> ، أو التنزيه<sup>٧</sup> عن الغرض .

واتفقت المعتزلة على أن أفعاله وأحكامه معللة برعاية مصالح العباد<sup>٨</sup> ، لأن ما لا غرض فيه عبث<sup>٩</sup> ، وهو على الحكيم محال<sup>١٠</sup> .

وأجيب بأن العبث إن كان هو الخالي عن الغرض ، فهو عين الدعوى ، وإن كان غيره ، فلا بد من تصويره<sup>١١</sup> أولاً ، وتقريره ثانياً .

#### المسألة السادسة<sup>١١</sup>:

قالت المعتزلة الغرض من التكليف التعريض لاستحقاق التعظيم ، فإن التفضل به قبيح<sup>١٢</sup> . قلنا : مبناه على القول بالحسن والقبح في أفعاله ، ومع ذلك فالتفضل انما يقبح ممن يتصور له النفع والضرر .

واحتج منكرو التكليف بأن العبد مجبر لما مرفيقبح تكليفه ، ولأنه إن عرى عن الغرض كان عبثاً فيقبح ، وإن كان لغرض ، فذلك الغرض لا يكون له لتعالیه عنه ، ولا لغيره فإنه تعالى قادرٌ على تحصيله إبتداءً ، فيضيع التكليف .

- 
- |                   |                    |
|-------------------|--------------------|
| (١) د : ٣ .       | (٧) ج : أو التزم . |
| (٢) د : ٣ .       | (٨) د : للعباد .   |
| (٣) أ ، ب : ح .   | (٩) ب : مح .       |
| (٤) د : في وقته . | (١٠) ب : تصويره .  |
| (٥) — ج .         | (١١) — د .         |
| (٦) ب : التس .    | (١٢) أ : قبيح .    |

وأجيب بأن حاصل التكليف إيدان<sup>١</sup> من الحق تعالى<sup>٢</sup> الى الخلق ، ونزول الثواب وحلول العقاب<sup>٣</sup> على أهل الجنة والنار ، وفرقان<sup>٤</sup> بين السعداء والاشقياء ، وحكمه لا يطلب كميته ولا يسأل<sup>٥</sup> عليته<sup>٦</sup> ، يعترض ولا يعترض عليه ، ويسأل<sup>٧</sup> ولا يسأل<sup>٨</sup> عنه<sup>٩</sup> ، كما قال الله تعالى :

﴿ لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ ﴾<sup>١٠</sup> ، ( والله اعلم )<sup>١١</sup> .

- 
- |                         |                               |
|-------------------------|-------------------------------|
| (١) — أ ، ج ، د .       | (٧) ب ، ج : ولا يسئل .        |
| (٢) أ : العذاب .        | (٨) — ب .                     |
| (٣) د : وفرقاً .        | (٩) — أ .                     |
| (٤) ج : تسئل ، في + د . | (١٠) سورة الانبياء ، آية ٢٣ . |
| (٥) أ : علته .          | (١١) — ب ، ج ، د .            |
| (٦) ج : يسئل .          |                               |



## الكتاب الثالث

في النبوات

وما يتعلق بها





## الباب الاول :

### في النبوة

وفيه مباحث :

#### المبحث الاول<sup>١</sup>:

في احتياج الانسان الى النبي ، لما لم يكن الانسان بحيث يستقل بأمر نفسه<sup>٢</sup> ، وكان أمر معاشه لا يتم إلا بمشاركة آخر من ابناء<sup>٣</sup> جنسه ، ومعاونه<sup>٤</sup> ومعارضه يجريان<sup>٥</sup> بينهما فيما يعن<sup>٦</sup> لهما بما<sup>٧</sup> يتوقف عليه صلاح الشخص أو النوع ، احتاج الى عدل يحفظه بشرع يفرضه شارع يختص<sup>٨</sup> بآيات ظاهرة ومعجزات<sup>٩</sup> باهرة ، ويدعو<sup>١٠</sup> الى طاعته ، ويحث<sup>١١</sup> على إجابته ، ويصدق<sup>١٢</sup> في مقالته ، يوعد المسيء بالعقاب ، ويعد المطيع بالثواب ، (وهو النبي)<sup>١٣</sup> .

#### المبحث الثاني :

في إمكان المعجزات ، المعجزة أمرٌ خارق للعادة من ترك أو فعل (مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة)<sup>١٤</sup> ، مثل أن يمسخ عن<sup>١٥</sup> القوت مُدَّةً غير معتادة لانجذاب النفس الى عالم القدس ، واستتباعها<sup>١٦</sup> القوى البدنية فوقفت<sup>١٧</sup> عن<sup>١٨</sup>

- 
- |                       |                         |
|-----------------------|-------------------------|
| (١) ب : البحث الاول . | (١٠) أ ، ب : تدعو .     |
| (٢) — ج .             | (١١) أ ، وتحث .         |
| (٣) ب : بين ، — ج .   | (١٢) أ : وتصدق .        |
| (٤) أ : معاوضة .      | (١٣) — ب .              |
| (٥) أ : تجريان .      | (١٤) — ج ، د .          |
| (٦) ب : يعرض .        | (١٥) ج ، د : من .       |
| (٧) أ : بما .         | (١٦) ب ، د : واستتبعه . |
| (٨) — ب .             | (١٧) ج : فيقف .         |
| (٩) ب : ومعجزة .      | (١٨) — ب ، ج ، د .      |

أفعالها، فلم<sup>١</sup> يتحلل منه ما يتحلل من غيره، فاستغنى<sup>٢</sup> عن البدن<sup>٣</sup> كما أن المريض لما اشغلت<sup>٤</sup> قواه الطبيعية عن تحريك المواد المحمودة بتحليل المواد الرديئة، لم يطلب الغذاء مدة لو انقطع مثله عنه في غير هذه الحالة هَلَك، واليه الإشارة في قوله عليه الصلاة والسلام<sup>٥</sup>: «لست كأحدكم<sup>٦</sup> أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني»<sup>٧</sup>، وأن يُخبر عن الغيب بأن يقع له في اليقظة ما يقع له<sup>٨</sup> في النوم، فتتصل<sup>٩</sup> نفسه بقوتها<sup>١٠</sup> ونقائها<sup>١١</sup> عن الشواغل البدنية بالملائكة<sup>١٢</sup> العظام، فتنتقض بما فيها من الصور<sup>١٣</sup> الجزئية<sup>١٤</sup> في عالمنا، فإنها أسباب وعلل لوجوداتها مدركة لذواتها، ولما يتوقف عليها، فينتقل منها إلى القوة المتخيلة، ومنها إلى الحس المشترك، فيرى كالمشاهد المحسوس وهو الوحي، وربما يعلو<sup>١٥</sup> ويشتد الاتصال فيسمع كلاماً منظوماً من مشاهد<sup>١٦</sup> يخاطبه ويشبه أن يكون نزول الكتب<sup>١٧</sup> بهذا الوجه، أو يفعل مالا يفي به منه أمثاله، مثل أن الماء من جريانه أو ينفجر عن خلال أصابعه وبنائه، وذلك بأن يسلط<sup>١٨</sup> الله تعالى<sup>١٩</sup> على مادة الكائنات فتصرف<sup>٢٠</sup> نفسه فيها كما تتصرف<sup>٢١</sup> في أجزاء بدنه، سيما فيما يناسب مزاجه

- 
- (١) ج : فلا . (٤) ج : اشتغل .  
(٢) ج : فيستغنى . (٥) أ : صلى الله عليه وسلم ، ب : علم ، د : عليه الكم .  
(٣) ج : البدل . (٦) ج : كأحد .  
(٧) أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة ، قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال فقال له رجل : إنك تواصل يا رسول الله ! قال : « وأيكم مثلي ، إني أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني .. » صحيح البخاري ( بشرح العسقلاني ، ٢٤٢ / ٤ كتاب الصوم ٣٠ ، صحيح مسلم ٧٧٤ / ٢ كتاب الصيام ١٣ ) وله طرق أخرى في الصحيحين .

- (٨) أ : لنا . (١٥) أ : تعلق .  
(٩) أ : فيتصل . (١٦) ج : من مخاطب مشاهد .  
(١٠) أ : لقوتها ، ب : بقوته . (١٧) ب : الكتاب من .  
(١١) ب : ونقائته . (١٨) أ : يسلطه .  
(١٢) ج : المكيلة . (١٩) — أ ، ب ، ج .  
(١٣) أ : صور . (٢٠) أ : فيتصرف .  
(١٤) أ : الجزئيات . (٢١) أ : يتصرف .

الخاص ويشاركه في طبيعته ، فيفعل فيه ما يشاء ، هذا على رأي الحكماء . وأما على رأينا فالله سبحانه<sup>١</sup> وتعالى<sup>٢</sup> قادرٌ أن<sup>٣</sup> يَخُصَّ مَنْ يشاء من عباده بالوحي ، والمعجزة وإرسال الملك اليه ، وانزال الكتب عليه .

### المبحث الثالث :

في نبوة نبينا محمد صلى الله عليه<sup>٤</sup> وسلم ، والذي<sup>٥</sup> يدلُّ<sup>٦</sup> عليها<sup>٧</sup> أنه عليه الصلاة والسلام<sup>٨</sup> ادَّعى النبوة بالإجماع<sup>٩</sup> ، وأظهر المعجزة ، انه أتى بالقرآن وتحدى به ولم يعارض ، وأخبر عن المغيبات ، كقوله تعالى<sup>١٠</sup> : ﴿ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِيهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾<sup>١١</sup> ، وقوله تعالى<sup>١٢</sup> : ﴿ لِرَأْذِكَ إِلَىٰ مَعَادٍ ﴾<sup>١٣</sup> ، ( وقوله تعالى<sup>١٤</sup> : ﴿ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ ﴾<sup>١٥</sup> ، الآية )<sup>١٦</sup> ، وقوله تعالى<sup>١٧</sup> : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ ﴾<sup>١٨</sup> الآية<sup>١٩</sup> ، وقوله عليه الصلاة والسلام<sup>٢٠</sup> : « الخلافة بعدي ثلاثون سنة »<sup>٢١</sup> ، وقوله : « اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر »<sup>٢٢</sup> . ولعمار تفتك<sup>٢٣</sup>

- 
- (١) — ب . (١١) سورة الروم ، آية ٣ .  
 (٢) — أ ، د . (١٢) — ج ، د .  
 (٣) — . (١٣) سورة القصص ، آية ٨٥ .  
 (٤) — أ ، د : صلوات الله عليه ، ب : عم . (١٤) — أ ، ج .  
 (٥) — ب . (١٥) سورة الفتح ، آية ١٦ .  
 (٦) — أ : انه . (١٦) — د .  
 (٧) — د : عليه . (١٧) — أ ، ج ، د .  
 (٨) — أ : صلى الله عليه وسلم ، ب : عم ، د : عليه الكم . (١٨) سورة النور ، آية ٥٥ .  
 (٩) — ب ، د . (١٩) — ب .  
 (١٠) — أ ، ج .  
 (٢٠) — أ : صلى الله عليه وسلم ، ب : عم ، ج : عليه الكم .  
 (٢١) أخرجه أبو داود ( السنن ٤ / ٢١١ ) والترمذي والنسائي والحاكم في المستدرک ، وأخرجه البيهقي بلفظ ( خلافة النبوة في أمتي ثلاثون عاماً ثم تكون ملكاً ) قال البيهقي : فكانت مدة الأربعة .  
 (٢٢) أخرجه ابن حنبل في المسند ، والترمذي في الصحيح ، ورمز له بالحسن . وابن ماجه وأبو يعلى في مسنده عن حذيفة . وأخرجه الحاكم في المستدرک عن أنس وابن مسعود ، والسيوطي في جمع الجوامع برقم ( ٣٨٨٢ / ١٢ ) وفي الجامع الصغير برقم ١٣١٨ ورمز له بالصحة .  
 (٢٣) أ : يقتلك .

الفئة الباغية، وقتل يوم صفين، ولعباس حين أعجز نفسه عن الفداء، أين المال الذي وضعت بمكة عند أم الفضل وليس معكما أحد، وقلت إن أصبت فلعبد الله كذا، وللفضل كذا. وإخباره عن موت النجاشي، وما يحدث من الفتن والعلامات، كبنائية<sup>١</sup> بغداد، ونار بصرى<sup>٢</sup>، وما كان من أقاصيص الأولين، وبلوغه<sup>٣</sup> هذا المبلغ العظيم في الحكمة النظرية والعلمية، بغتة بلا تعلم وممارسة، ونقل عنه معجزات أخر كانشقاق القمر، وتسليم الحجر، ونبوع الماء من بين أصابعه، وحنين الخشب، وشكاية الناقة، وشهادة الشاة المسمومة، الى غير ذلك (مما ذكر في كتاب)<sup>٤</sup>: «دلائل النبوة»<sup>٥</sup>، وإن لم يتواتر كل واحد منها، فالمشترك بينها متواتر، فيكون نبياً لأن الرجل اذا قام في محفل ملك<sup>٦</sup> عظيم<sup>٧</sup>، وقال: اني رسول هذا الملك اليكم، فطالبوه<sup>٨</sup> بالحجة، فقال: أيها الملك<sup>٩</sup> كنت صادقاً في دعواي، فخالف عادتكم، وقم من مقامكم، ففعل، علم بالضرورة<sup>١٠</sup> صدقة، وأيضاً فجميع (سيرته<sup>١١</sup> وصفاته المتواترة<sup>١٢</sup>)<sup>١٣</sup>، كملازمة<sup>١٤</sup> الصدق، والإعراض عن الدنيا مُدَّة عمره<sup>١٥</sup>، والسخاوة في الغاية<sup>١٦</sup>، والشجاعة الى حد (لم ينسب اليه غير، بحيث)<sup>١٧</sup>، لَمْ يَفِرْ قط<sup>١٨</sup> أحد، وإن عظم الرعب مثل يوم<sup>١٩</sup> «أحد»،

(١) أ : كنائية.

(٢) ب : بصرا، د : نصر.

(٣) ب : فبلوغه.

(٤) — ب.

(٥) لعله يقصد «دلائل النبوة ومعرفة أحوال الشريعة»، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين ابن علي البيهقي، المتوفى سنة (٤٥٨ هـ).

(٦) — ب، ج، د. (١٣) — د.

(٧) ج : المحفل العظيم. (١٤) د : الملازمة.

(٨) ج : وطلبوه. (١٥) — ب.

(٩) ج : يا ملك. (١٦) — د.

(١٠) أ : بالضرر. (١٧) — ب، د.

(١١) ج : سيرة. (١٨) أ، ب : من.

(١٢) ج : المتواتر. (١٩) ج : كيوم.

والفصاحة التي أبكمت مصانع الخطباء<sup>١</sup> من العرب الغرباء ، والإصرار على<sup>٢</sup> الدعوى مع ما يرى من المتاعب والمشاق ، والترفع على<sup>٣</sup> الأغنياء ، والتواضع مع الفقراء ، لا يكون إلا للأنبياء<sup>٤</sup> .

وقالت البراهمة : كل ما حسَّنه العقل فقبولٌ ، وما قَبَّحه فردودٌ ، وما توقف فيه فستحسنٌ عند الحاجة إليه ، مستقبِحٌ عند الاستغناء عنه ، فإذا في العقل مندوحةٌ عن النبي .

قلنا : لبعثة الرسل فوائد لا تحصى ، منها أن يقرَّر الحجة ويميط الشبهة ، ويرشد الى ما توقف العقل فيه ، كبعث الأموات ، وأحوال الجنة والنار ، ومنها<sup>٥</sup> أن يبين (حسن ما توقف العقل فيه)<sup>٦</sup> ، ويفصل ما حسَّنه إجمالاً ، ومنها أن يعيِّن<sup>٧</sup> وظائف<sup>٨</sup> الطاعات والعبادات المذكَرة للمعبود المكررة<sup>٩</sup> لاستحفاظ التذكر (وغيرها ومنها)<sup>١٠</sup> أن يشرع قواعد العدل المقيم<sup>١١</sup> لحياة النوع ، ويعلم الصناعات<sup>١٢</sup> الضرورية النافعة المكتملة لأمر المعاش ، ومنها أن يعلم منافع الادوية ومضارها<sup>١٣</sup> ، وخصائص الكواكب وأحوالها التي لا يحصل العلم بها إلا بتجربة متطاولة لا تقي بها الأعمار ، وأيضاً فالعقول متفاوتة والكامل نادرٌ ، فلا بد من معلم يعلمهم ويرشدهم على وجه يناسب عقولهم .

قالت اليهود<sup>١٤</sup> : لا يخلو<sup>١٥</sup> أما أن يكون في شرع موسى أنه سينسخ أو لا يكون .

(١) د : الحكماء . الصقع في اللغة : « البلاغة » ومصانع الخطباء البدم منهم الذي يحسن في بيانه (لسان العرب مادة : صقع) .

(٢) ب : عن . (٩) ج : المتكررة .

(٣) ب ، د : عن . (١٠) - ب .

(٤) ب ، ج ، د : الانبياء . (١١) ب : التتم ، في + ب : المقيم .

(٥) - ج . (١٢) ب : بصناعات .

(٦) - ب . (١٣) - ب ، ج ، د .

(٧) ب : س . (١٤) ب : اليهودية .

(٨) ب : فطائف . (١٥) أ ، ب : لا يخ .

فإن كان، لزم أن يتواتر ويشتر كأصل دينه، وإن لم يكن، فإن كان فيه ما يدلُّ على دوامه، امتنع نسخه، وإن لم يكن لم يتكرر شرعه، فلم يثبت غير مرة.

قلنا: كان فيه ما يشعر بنسخة ولم يتواتر إذ لم تتوفر الدواعي الى نقله توفرها على<sup>١</sup> نقل أصله<sup>٢</sup>، أو كان فيه ما يدلُّ على الدوام ظاهر إلا قطعاً، فلا يمتنع النسخ.

### المبحث الرابع:

في عصمة الأنبياء عليهم السلام<sup>٣</sup> الجمهور على عصمتهم عن<sup>٤</sup> الكفر والمعاصي بعد الوحي، والفضيلية<sup>٥</sup> من الخوارج جوّزوا عليهم المعاصي، واعتقدوا أن كلّ معصية كفر، وآخرون جوّزوا الكفر تقية، بل أوجبوه، لأن إلقاء النفس في التهلكة حرام، ومنع بأنه<sup>٦</sup> لو جاز ذلك لكان أولى الأوقات به وقت إظهار الدعوى<sup>٧</sup>، فيؤدي الى إخفاء الدين بالكلية. والحشوية (جوّزوا الإقدام على الكبائر مطلقاً<sup>٨</sup>، وقوم منعوا من<sup>٩</sup> تعمدوها<sup>١٠</sup>)<sup>١١</sup>، وجوّزوا تعمد الصغائر. وأصحابنا منعوا الكبائر مطلقاً، وجوّزوا الصغائر سهواً.

لنا: انه لو صدر عنهم كفر أو ذنب لوجب اتباعهم فيه، لقوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾<sup>١٢</sup> ولكانوا معذنين بأشد العذاب، (كما أوعده نساءه بقوله تعالى:

(١) أ: الى. (٣) — أ، ج، د: عليهم الكم.

(٢) ج: أصل دينه. (٤) أ: من.

(٥) الفضيلية: هم أصحاب الفضل بن عبدالله، ذكرهم الخوارزمي ضمن فرق الخوارج الأربع عشرة (مفاتيح العلوم ٢٠) ولا توجد لهم أدنى إشارة في الملل والنحل (أنظر ما كتبه الشهرستاني عن الخوارج من ص ١١٨ الى ص ١٤٢).

(٦) ج: لأنه.

(٧) د: الدعوة. (١٠) ب: الى ان يتمدوها.

(٨) — أ. (١١) — د.

(٩) أ: عن. (١٢) سورة الأنعام، آية ١٥٣، ١٥٥.

﴿يضاعف لها العذاب ضعفين﴾<sup>١</sup> (٢) وزاد<sup>٣</sup> في حدود الأحرار وكانوا من حزب الشيطان لأنهم يفعلون ما أراد، ولم تقبل شهادتهم، واستوجبوا الذم والايذاء، وقد قال (الله<sup>٥</sup> تعالى) ٦: ﴿ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة﴾<sup>٧</sup>، وانزلوا عن النبوة، لأن المذنب ظالم، والظالم لا ينال عهد النبوة، لقوله تعالى: ﴿لا ينال عهدي الظالمين﴾<sup>٨</sup>، لا يقال العهد عهد الامامة، لأنه وإن سلم، فعهد النبوة بذلك أولى، وأما قوله تعالى: ﴿عفا الله عنك﴾<sup>٩</sup>، وقوله ﴿ليغفر لك﴾<sup>١٠</sup> الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر﴾<sup>١١</sup>، ونحوهما، فمحمول على ترك الأولى. وأما واقعة آدم، فانها كانت قبل نبوته، اذ لم يكن له حينئذ<sup>١٢</sup> امامة، لقوله: ﴿ثم اجتباه ربّه﴾<sup>١٣</sup>، وأما قول ابراهيم: ﴿هذا ربي﴾<sup>١٤</sup>، فعلى سبيل الفرض، وقوله: ﴿بل فعله كبيرهم﴾<sup>١٥</sup>، فعلى سبيل الاستهزاء، أو اسناد الفعل الى السبب، لأن تعظيم الكفار للصنم الأكبر حمله على ذلك، ونظره في النجوم كان للاستدلال والتعرف على صنعه تعالى وقوله: ﴿إني سقيم﴾<sup>١٦</sup>، أما أخبار عن نعم حالي، أو عن متوقع استقبالي فلا كذب. وأما إخفاء يوسف حريته، فلا شعاره بالقتل، وأما همه فجلبني اختياري، وجعله سقايته<sup>١٧</sup> في رحل أخيه كان بمواطأة، وما صدر من أخوته لم يكن حال نبوتهم، إن سلم أنهم أنبياء. وأما قصة داود فلم تثبت على ما ذكر، ولأنه يحتمل غيره، وأما

- |  |                                   |
|--|-----------------------------------|
| (١) — ج، د.                                    | (١٠) — ب، ج، د.                   |
| (٢) سورة الاحزاب، آية ٣٠.                      | (١١) سورة الفتح، آية ٢.           |
| (٣) — ب.                                       | (١٢) أ، ب : ح.                    |
| (٤) ج : وكما زاد.                              | (١٣) سورة طه، آية ١٢٢.            |
| (٥) ج، د.                                      | (١٤) سورة الانعام آية ٧٧، آية ٧٨. |
| (٦) — أ.                                       | (١٥) سورة الانبياء، آية ٦٣.       |
| (٧) سورة الاحزاب، آية ٥٧.. وفي الأصل: والذين.. | (١٦) سورة الصفات، آية ٨٩.         |
| (٨) سورة البقرة، آية ١٢٤.                      | (١٧) ج : وبعل السقاية، د :        |
| (٩) سورة التوبة، آية ٤٣.                       | وأما جعله السقاية.                |

قبل الوحي فالأكثر من منعوا الكفر وإفشاء الكذب<sup>١</sup> والإصرار عليه لثلاثين سنة عنه الثقة بالكلية، وجوزوا<sup>٢</sup> على الندور كقصة أخوة يوسف<sup>٣</sup>، (وقتل موسى القبطي)<sup>٤</sup>. والروافض أوجبوا العصمة مطلقاً<sup>٥</sup>.

تنبيه: العصمة ملكة نفسانية تمنع عن الفجور، وتتوقف على العلم بمثالب السيئات ومناقب الطاعات، وتتأكد في الأنبياء بتتابع الوحي على التذكير، والاعتراض على ما يصدر عنهم سهواً، والعقاب على ترك الأولى.

وقيل: هي<sup>٦</sup> كون الشخص بحيث يمتنع الذنب عنه<sup>٧</sup> لخاصية في نفسه أو بدنه، ومنع بأنه لو كان كذلك لما استحق المدح على عصمته، ولا تمتنع تكليفه، وبقوله تعالى<sup>٨</sup>: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾<sup>٩</sup>، ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُبْتَلَا﴾<sup>١٠</sup>.

#### المبحث الخامس:

في تفضيل الأنبياء على الملائكة<sup>١٢</sup>، ذهب إليه أكثر أصحابنا، والشيعة خلافاً للحكماء، والمعتزلة، والقاضي، وأبي عبد الله الحلي<sup>١٣</sup> منا في الملائكة<sup>١٤</sup> العلوية.

- 
- |                                |                            |
|--------------------------------|----------------------------|
| (١) أ : الذنب، في + أ : الكذب. | (٧) ج : عليه.              |
| (٢) أ، ج : وجوزوا.             | (٨) — د.                   |
| (٣) — ب، د.                    | (٩) — أ، ج، د.             |
| (٤) — ب.                       | (١٠) سورة فصلت، آية ٦.     |
| (٥) ب، د : التذكر.             | (١١) سورة الاسراء، آية ٧٤. |
| (٦) د : هو.                    | (١٢) ج : المكيلة.          |
- (١٣) يبدو أنه أحد الأشاعرة المعاصرين للبيضاوي، لم نجد له ترجمة مفردة. وقد اكتفى ابن حجر العسقلاني بقوله: الحلي الفقيه صاحب التصانيف (تبصير المشبه بتحرير المشبه القسم الاول، ص ٤٤٨).
- (١٤) أ، ج : المكيلة.



احتج الأولون بوجوه، الأول: إنه تعالى أمر الملائكة<sup>١</sup> بالسجود لآدم، والحكيم لا يأمر الأفضل بخدمة المفضول.

الثاني: إن آدم عليه السلام<sup>٢</sup> كان أعلم من الملائكة<sup>٣</sup>، لأنه كان يعلم الأسماء دونهم، فكان أفضل لقوله تعالى<sup>٤</sup>: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>٥</sup>.

الثالث: إن طاعة البشر أشق لأنها مع الموانع من الشهوة<sup>٦</sup> والغضب والوسوسة، ولأنها تكليفية<sup>٧</sup> مستنبطة بالاجتهاد<sup>٨</sup>، وطاعة الملك ذاتية<sup>٩</sup> جبلية منصوِّص عليها، فتكون أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام<sup>١٠</sup>: «أفضل العبادات<sup>١١</sup> أحزها<sup>١٢</sup>» أي أشقها.

الرابع: قوله تعالى<sup>١٣</sup>: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ

---

(١) ج : المكيّة.

(٢) أ : عليه السلم، ب : د م، ج : عليه الصلاة والسلام، د : عليه الكم.

(٣) ج : المكيّة.

(٤) — د.

(٥) سورة الزمر، آية ٩.

(٦) ج : كالشهوة.

(٧) أ : تكاليف، في + أ : تكليفية، ج : كلفة.

(٨) ج : لكونها بالاجتهاد مستنبطة.

(٩) — ج.

(١٠) أ : صلى الله عليه وسلم، ب : ضلع، د : لقوله تعا.

(١١) د : الأعمال.

(١٢) الحديث: «أفضل العبادات أحزها..» ذكره السيوطي في (الدرر المنتشرة ص ٤٨) والزرکشي

والسخاوي — في المقاصد الحسنة — وقالوا: لا يعرف. ويقول ابن الاثير: أحزها، أي أشدها

وأقواها، فيقال رجل حامز الفؤاد وحميز، أي شديدة (النهاية في غريب الحديث الجزء الثاني

ص ٣٠١).

(١٣) — أ، د.

على العالمين ﴿١﴾ ، وقد ترك العمل به فيمن لم يكن نسياً من الأولين<sup>٣</sup> ، فيبقى معمولاً به في حق الأنبياء .

واحتج الآخرون<sup>٤</sup> أيضاً بوجهه ، الأول : قوله تعالى : ﴿لن يستنكف المسيح أن يكون عبداً لله ولا الملائكة المقربون﴾<sup>٥</sup> .

الثاني : إطراد تقديم ذكرهم على ذكر الانبياء عليهم السلام<sup>٦</sup> .

الثالث : قوله تعالى : ﴿لا يستكبرون عن عبادته﴾<sup>٧</sup> ، استدل<sup>٨</sup> بعدم استكبارهم على أن البشر ينبغي أن يستكبر ، ولا يناسب ذلك ما لم يثبت تفصيلهم .

الرابع : قوله تعالى<sup>٩</sup> : ﴿ولا أقول لكم عندي خزائن الله ولا أعلم الغيب﴾<sup>١٢</sup> ولا أقول إني مَلِكٌ<sup>١٣</sup> ، وقوله : ﴿إلا أن تكونا مَلَكَيْنِ﴾<sup>١٤</sup> .

---

(١) سورة آل عمران ، آية ٣٣ .

(٢) — أ ، ب ، د .

(٣) أ ، ب ، د : الآلين .

(٤) ب : الاولون .

(٥) ج : المكلة .

(٦) سورة النساء ، آية ١٧٢ .

(٧) د : الكم .

(٨) — د .

(٩) سورة الاعراف آية ٢٠٦ ، سورة الانبياء آية ١٩ .

(١٠) ب ، د : واستدل .

(١١) — ج .

(١٢) — أ ، ب ، ج .

(١٣) سورة هود ، آية ٣١ .

(١٤) سورة الاعراف ، آية ٢٠ .

الخامس : الملك معلم النبي والرسول ، فيكون أفضل<sup>١</sup> من المتعلم والمرسل اليه .  
 السادس : الملائكة<sup>٢</sup> أرواح مبرأة عن الرذائل والآفات النظرية والعملية<sup>٣</sup> ،  
 مطلعة على أسرار الغيب ، قوية على الأفعال العجيبة ، سابقة الى الخيرات ، مواظبة  
 على محاسن الأفعال<sup>٤</sup> والأعمال ، لقوله تعالى<sup>٥</sup> : ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ  
 وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾<sup>٦</sup> ، وقوله : ﴿يَسْبَحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾<sup>٧</sup> .

#### المبحث السادس<sup>٨</sup> :

في الكرامات ، أنكرها المعتزلة ، إلا أبا الحسين<sup>٩</sup> ، والاستاذ منا . لنا : قصة  
 آصف ومريم ، وأصحاب الكهف ، احتجوا بأن الخوارق لو ظهرت على يد<sup>١٠</sup> غير  
 الأنبياء لالتبس<sup>١١</sup> النبي بالمتنبي ، قلنا : لا<sup>١٢</sup> بل يتميز النبي بالتحدي والدعوى .

---

(١) — ب ، ج ، د .

(٢) ج : المكيمة .

(٣) أ ، ج : العملية .

(٤) — أ ، ب ، د .

(٥) — ب .

(٦) سورة التحريم ، آية ٦ .

(٧) سورة الانبياء ، آية ٢٠ .

(٨) ب ، ج ، د : السابع .

(٩) ب ، ج ، د : الحسن .

(١٠) — ب ، ج .

(١١) ج لتبسى .

(١٢) — ب ، ج .

## الباب الثاني في الحشر والجزاء

وفيه مباحث :

### المبحث الأول :

في إعادة المعدوم ، وهي جائزة خلافاً للحكماء ، والكرامية ، والبصري من المعتزلة . لنا : إنه لو امتنع وجوده بعد عدمه فاما أن يمتنع لذاته أو لشيء من لوازمه فيمتنع ابتداءً ، ولشيء من عوارضه فيمكن عند ارتفاعه والنظر<sup>١</sup> الى ذاته من حيث هو .

احتجوا بوجوه ، الأول<sup>٢</sup> : إنه نفقي محض ، فلا يُحكّم عليه بإمكان العود .

الثاني<sup>٣</sup> : إنه لو أمكن ، لوقع<sup>٤</sup> لم يتميز عن مثله المبتدأ معه حال عوده .

الثالث : إنه لو أمكن إعادته<sup>٥</sup> ، لأمكن إعادة الوقت المبتدأ فيه ، ( وإعادته فيه )<sup>٦</sup> ، فيكون مبتدأ معاداً معاً ، وهو محال<sup>٧</sup> .

والجواب عن الأول : إن قولكم<sup>٨</sup> لا يحكم عليه<sup>٩</sup> حكم<sup>١٠</sup> ، وهو منقوض بالحكم على ما لم يوجد بعد ، وعلى الممتنع ممتنع<sup>١١</sup> ، ونفس العدم . وعن الثاني : إن كلّ مثلين فهما متميزان<sup>١٢</sup> بالشخص في الخارج لا محالة ، وإن اشتبه<sup>١٣</sup> علينا ،

- 
- |                            |                                  |
|----------------------------|----------------------------------|
| (١) أ ، ب : وبالنظر .      | (٨) أ ، ب : مح .                 |
| (٢) د : آ .                | (٩) ب ، د : قولك .               |
| (٣) د : ٣ .                | (١٠) — أ ، ج ، د .               |
| (٤) — ج ، ب : أنه لو وقع . | (١١) — ب .                       |
| (٥) د : ٣ .                | (١٢) — ب ، ج ، د .               |
| (٦) — أ ، ب ، د .          | (١٣) ب : يتازان .                |
| (٧) — أ .                  | (١٤) أ : اشتبه ، ب ، د : اشتبه . |

وإلا لم يكونا مثلين : بل هو هو .

وعن الثالث : إن إعادة ذلك الوقت لا يستلزم كونه<sup>١</sup> مبتدأ ، فإنه أمرٌ يعرض له باعتبار ، وهو كونه غير مسبوق بحدوث البتة .

### المبحث الثاني :

في حشر الأجساد ، أجمع المليون على أنه تعالى يحيي الأبدان بعد موتها وتفرقها ، لأنه ممكنٌ عقلاً ، والصادقُ أخبر عنه ، فيكون حقاً . أما الاول : فلأن أجزاء الميت قابلة للجمع ، والحياة ، وإلا لم تتصف بهما قبل ، والله تعالى عالم بأجزاء كل شخص على<sup>٢</sup> التفصيل<sup>٣</sup> لما سبق ، قادرٌ على جمعها وإيجاد الحياة فيها ، لشمول قدرته على جميع الممكنات ، فثبت أن إحياء الأبدان ممكن .

وأما الثاني : فلأنه ثبت بالتواتر أنه صلى الله عليه وسلم كان<sup>٤</sup> يثبت المعاد البدني ويقول به واليه أشار حيث قال عز وعلا<sup>٥</sup> : ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾<sup>٦</sup> .

قيل : لو أكل إنسان إنساناً آخر<sup>٧</sup> ، وصار جزءاً منه ، فالمأكل اما أن يعاد في الأكل والمأكل فيه ، وأيا ما كان فلا يعود أحدهما بتمامه ، وأيضاً فالمقصود من

---

(١) — د .

(٢) ب ، ج ، د : عن .

(٣) ب ، ج ، د : التفضيل .

(٤) ب : وقادر .

(٥) أ : أنه كان صلى الله عليه وسلم ، ج : عنه عليه الصلاة والسلام أنه ، د : أنه عليه الكم كان .

(٦) — ج ، د الله .

(٧) سورة ياسين ، آية ٧٩ .

(٨) في + أ .

البعث اما الإيلام ، أو الإلذاذ أو دفع الألم ، والأول : لا يليق بالحكيم ، والثاني : محال<sup>١</sup> ، لأن كل ما يتخيل لذة<sup>٢</sup> في عالمنا فهو رفع ألم<sup>٣</sup> ، ويشهد له الإستقراء ، والثالث : يكفي فيه الإبقاء على العدم فيضيع البعث .

وأجيب عن الأول : بأن المعاد من كل واحد أجزاؤه الأصلية التي هي الانسان ، فانها هي الباقية من أول عمره الى آخره ، الحاضرة لنفسه لا الهيكمل المتبدل المغفول عنه في أكثر الأحوال والمأكول فاضل<sup>٣</sup> من المتغذي ، فلا يعاد فيه .

وعن الثاني : إن فعله لا يستدعي غرضاً ، وإن سلم فالمقصود هو الإلذاذ والإستقراء ممنوع<sup>٤</sup> ، وإن سلم فلم لا يجوز أن تكون لذاته الأخروية متشابهة للذائد الدنيا في الصورة لا في الحقيقة .

تنبيه : اعلم أنه لم يثبت (بدليل قطعي)<sup>٥</sup> أن<sup>٦</sup> الله تعالى يعدم الأجزاء ثم يعيدها ، والتمسك بنحو قوله تعالى<sup>٨</sup> : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾<sup>٩</sup> ، ضعيف لان التفريق ايضاً هلاك ، (وكذلك قوله : ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ ﴾<sup>١٠</sup> لان المراد بحسب الاستحقاق وكذلك قوله : ﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نَعِيدُهُ ﴾<sup>١١</sup> لأن تشبيه الشيء بالشيء ، لا يلزم ان يكون في كل الامور<sup>١٢</sup> .

### المبحث الثالث :

في الجنة والنار ، قالت الثقة<sup>١٣</sup> الجنة والنار اما أن يكونا<sup>١٤</sup> في هذا العالم ،

- 
- |                              |                                |
|------------------------------|--------------------------------|
| (١) أ ، ب : مع .             | (٨) — د .                      |
| (٢) د : الألم .              | (٩) سورة القصص ، آية ٨٨ .      |
| (٣) أ : فضل ، ب ، د : فضله . | (١٠) سورة الحديد ، آية ٣ .     |
| (٤) أ : ع ، ب : ممر .        | (١١) سورة الانبياء ، آية ١٠٤ . |
| (٥) — أ ، ب ، د .            | (١٢) — أ ، ب ، د .             |
| (٦) أ ، ب ، د : انه .        | (١٣) أ : النفاة .              |
| (٧) — أ ، ب ، د .            | (١٤) أ : تكونا .               |

فيكونان اما في عالم الافلاك وهو باطل<sup>١</sup>، لانها<sup>٢</sup> لا تنخرق<sup>٣</sup> ولا تخالط<sup>٤</sup> الفاسدات، واما في عالم العناصر فيكون الحشر تناسخاً<sup>٥</sup>، أو في عالم آخر وهو محال<sup>٦</sup> لأن هذا العالم كرّي، فلو فرضت كرةً أخرى حصل بينها خلاء وهو محال<sup>٧</sup>، ولأن العالم الثاني لو حصل فيه العناصر لكانت متماثلةً لهذه العناصر<sup>٨</sup>، مائلةً الى أحيازها، مقتضية<sup>٩</sup> للحركة اليها، وكانت ساكنةً في أحياز ذلك العالم طبعاً، أو قسراً دائماً، وكلاهما محالان.

والجواب لم لا يجوز أن يكونا في هذا العالم، كما قيل الجنة في السماء السابعة لقوله تعالى<sup>١٠</sup>: ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى﴾ عندها جنّة المأوى<sup>١١</sup>، وقوله عليه الصلاة والسلام<sup>١٢</sup>: «سقف الجنة عرش الرحمن»<sup>١٣</sup>، وامتناع الخرق ممنوع<sup>١٤</sup>، والنار تحت الارضين<sup>١٥</sup>، والفرق بين هذا والتناسخ أنه رد النفس الى بدنها المعاد<sup>١٦</sup> والمؤلف من أجزائه الأصلية، والتناسخ رد النفس الى مبتدأ أو في عالم آخر،

(١) أ، ب : بط.

(٢) — ج.

(٣) ج : ينخرق، د : يتحر.

(٤) ج : لا يخالط.

(٥) — ب، ج، د.

(٦) أ : بط، ب : مع.

(٧) ب : مع.

(٨) — ب.

(٩) أ : ومقتضية.

(١٠) — د.

(١١) سورة النجم، الآيتان ١٤ — ١٥.

(١٢) أ، ب : صلى الله عليه وسلم، د : عليه الكم.

(١٣) لم نجد لهذا الحديث تخريجاً.

(١٤) أ : ع، ب : ممر.

(١٥) أ : الأرض.

(١٦) ج : المعتاد.

ولزوم بساطة كل محيط واستلزامها كرية الشكل ، وامتناع الخلاء كلها ممنوعة<sup>١</sup> ، وإن سلم فلم لا يجوز أن يكون هذا العالم وذلك مركزين<sup>٢</sup> في ثخن<sup>٣</sup> كرة أعظم منها<sup>٤</sup> ، ووجوب تماثل عنصري العالمين مطلقاً ممنوع<sup>٥</sup> لإمكان الاختلاف في الصورة والهيولى<sup>٦</sup> ، وإن حصل الاشتراك في الصفات<sup>٧</sup> واللوازم .

فرع : الجنة والنار مخلوقتان خلافاً لأبي هاشم الجبائي<sup>٨</sup> ، والقاضي عبد الجبار ، لنا قوله تعالى<sup>٩</sup> : ﴿ وَجَنَّةٌ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾<sup>١٠</sup> . لا يقال ( إنما يكون عرضها عرضها )<sup>١١</sup> إن<sup>١٢</sup> وقعت في أحيازهما ، وذلك إنما يكون<sup>١٣</sup> بعد فنائها لاستحالة تداخل الأجسام ، لأن المراد أن عرضها مثل عرضها لقوله تعالى : ﴿ كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾<sup>١٤</sup> ، ولأن عرضها لا يكون عين عرضها ، وقوله تعالى<sup>١٥</sup> : ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾<sup>١٦</sup> ، وإسكان آدم في الجنة وإخراجه عنها ، قال<sup>١٧</sup> لو كانت الجنة مخلوقة لما كانت دائمة أو منقطعة ، والأول باطل<sup>١٨</sup> لقوله تعالى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾<sup>١٩</sup> ، والثاني باطل<sup>٢٠</sup> لقوله تعالى : ﴿ أَكُلُّهَا دَائِمٌ ﴾<sup>٢١</sup> ،

- 
- |  |                                    |
|--|------------------------------------|
| (١) سورة آل عمران، آية ١٣٣ .                                       | (١) أ : ثمة .                      |
| (١١) في + أ .  | (٢) ج : مكورين ، في + ج : مركزين . |
| (١٢) أ : اذا .   | (٣) ج : شخص .                      |
| (١٣) أ ، ج : يمكن .  | (٤) أ : منها .                     |
| (١٤) سورة الحديد، آية ٢١ .   | (٥) أ : ع ، ب : ممر .              |
| (١٥) — د .   | (٦) ج : أو الهيولى .               |
| (١٦) سورة البقرة، آية ٢٤ .   | (٧) ج : الصورة .                   |
| (١٧) ج : قالوا .   | (٨) — ب ، ج ، د .                  |
|  | (٩) أ : تع .                       |
| (١٨) — ب ، د . وفي أ ، د : منطعة (وساقطة أيضاً من شرح الأصفهاني) . |                                    |
|  | (١٩) سورة القصص، آية ٨٨ .          |
|  | (٢٠) أ ، ب : بط .                  |
|  | (٢١) سورة الرعد، آية ٣٥ .          |



وظلها<sup>١</sup> ، أي مألوها . قولنا معنى قوله<sup>٢</sup> : ﴿ كلُّ شيءٍ هالكٌ إلا وجهه<sup>٣</sup> ﴾<sup>٤</sup> ، أي<sup>٥</sup> ( كل شيءٍ مما سواه ) فهو هالكٌ معدوم في حد ذاته ، وبالنظر إليه من حيث هو لأن العدم يطرأ عليه ، وإن سلم فخصوص جمعاً بين الأدلة ، وأيضاً<sup>٦</sup> قوله تعالى<sup>٨</sup> : ﴿ أَكُلُّهَا دَائِمٌ ﴾<sup>١</sup> ، متروكٌ الظاهر لأن المأكول لا محالة يبغي بالأكل<sup>١٠</sup> ، بل المعنى أنه كلما فني شيءٌ منها حدث عقيمة مثله ، وذلك لا ينافي عدم اللجنة طرفة عين .

#### المبحث الرابع :

في الثواب والعقاب ، قالت البصرية<sup>١١</sup> الثواب على الطاعة حقٌّ على الله تعالى<sup>١٢</sup> ، واجبٌ له<sup>١٣</sup> لأنه إنما شرع التكاليف الشاقة<sup>١٤</sup> لغرضنا لاستحالة العبث عليه ، وعود الفوائد إليه ، وذلك الغرض أما حصول نفع أو دفع ضرر<sup>١٥</sup> ، والثاني باطل<sup>١٦</sup> لأنه لو أبقينا على العدم لاسترحنا ولم نَحْتَجِ<sup>١٧</sup> إلى تلك المشاق ، والأول إما أن يكون منفعته<sup>١٨</sup> سابقةً وهو مستقبح عقلاً ، أو لاحقة وهو المطلوب<sup>١٩</sup> ، وأيضاً قوله<sup>٢٠</sup> تعالى : ﴿ جزاءٌ بما كانوا يعملون ﴾<sup>٢١</sup> ، وأمثلة<sup>٢٢</sup> تدل<sup>٢٣</sup> على أن العمل يستدعي الثواب .

- |                              |                                  |
|------------------------------|----------------------------------|
| (١٣) — ج ، د .               | (١) — أ ، ب ، د .                |
| (١٤) — أ .                   | (٢) أ : معناه ، ب : قوله تعالى . |
| (١٥) أ : ضرر .               | (٣) — أ ، ب ، د .                |
| (١٦) ب : بط .                | (٤) سورة القصص ، آية ٨٨ .        |
| (١٧) أ : يحتاج .             | (٥) ب ، د : ان .                 |
| (١٨) أ : منفعة .             | (٦) — أ .                        |
| (١٩) أ ، ب : المط .          | (٧) ج : وأما .                   |
| (٢٠) أ : فقوله .             | (٨) أ : تع .                     |
| (٢١) سورة الواقعة ، آية ٢٤ . | (٩) سورة الرعد ، آية ٣٥ .        |
| (٢٢) أ : وأمثاله .           | (١٠) — ب .                       |
| (٢٣) أ : يدل .               | (١١) ج : النصرية .               |
|                              | (١٢) ج : سبحانه وتعالى .         |

قلنا: قد<sup>١</sup> بينا أنه لا غرض لفعله ولا علة لحكمه تعالى<sup>٢</sup>، ومع ذلك فلم لا يكفي سوابق النعم، والاستقباح ممنوع<sup>٣</sup>، كيف والمعتزلة قد<sup>٤</sup> أوجبوا الشكر والنظر في المعرفة عقلاً، لما سبق من نعمه، والآية لا تدل<sup>٥</sup> على الوجوب، ولفظ الجزاء يكفي لإطلاقه على<sup>٦</sup> كون الفعل علامة ودليلاً. وقالت المعتزلة والخوارج إنه يجب عليه عقاب الكافر وصاحب الكبيرة، لأن العفو تسوية بين المطيع والعاصي، ولأن شهوة الفسوق مركبة<sup>٧</sup> فينا، فلولم تكن<sup>٨</sup> بحيث تقطع<sup>٩</sup> بالعقاب كان ذلك إغراء عليه، ولأنه تعالى أخبر بأن الكافر والفاسق يدخلان النار في مواضع شتى، والخلف في خبره محال<sup>١٠</sup>.

والجواب عن الأول: إنه وإن لم يعذب العاصي لكنه يثيبه إثابة المطيع، فلا تسوية. وعن الثاني: إن تغليب طرف العقاب بالتهديد والتوعيد<sup>١١</sup> كاف في الإحجام، وتوقع العفو قبل التوبة كتوقعه بالتوبة. وعن الثالث: إنه لا يدل<sup>١٢</sup> عليه شيء منها على وجوب العقاب في نفسه، ثم قالوا وعيد صاحب الكبيرة لا ينقطع كوعيد الكافر لوجوه، الأول<sup>١٣</sup>: الآيات المشتملة على لفظ الخلود في<sup>١٤</sup> وعيدهم، كقوله تعالى<sup>١٥</sup>: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾<sup>١٦</sup>، ﴿وَمَنْ يَغْصِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾<sup>١٧</sup>، ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾<sup>١٨</sup> فجزاؤه جهنم خالداً فيها<sup>١٩</sup>.

- 
- |                              |                                 |
|------------------------------|---------------------------------|
| (١) — ج.                     | (١٠) أ : والوعيد.               |
| (٢) — أ، ج، د.               | (١١) د : آ.                     |
| (٣) أ : ع، ب : عمر.          | (١٢) — ج.                       |
| (٤) — أ، ج، د.               | (١٣) — أ، د، ب : سبحانه وتعالى. |
| (٥) ب : تدل.                 | (١٤) سورة البقرة، آية ٨١.       |
| (٦) — أ، ب، د.               | (١٥) سورة النساء، آية ١٤.       |
| (٧) ب، ج، د : يكن.           | (١٦) — د.                       |
| (٨) أ : تقطع عليه، ج : يقطع. | (١٧) سورة النساء، آية ٩٣.       |
| (٩) أ : مع.                  | (١٨) — ب، د.                    |

الثاني<sup>١</sup> : قوله تعالى : في صفتهم : ﴿ وما هم عنها بغائبين ﴾<sup>٢</sup> . الثالث<sup>٣</sup> : إن الفاسق يستحق العقاب بنفسه ، وذلك يسقط ما استحقه من الثواب ، لما بينها من التنافي .

وأجيب عن الأول<sup>٤</sup> : بأن الخلود هو المكث الطويل ، واستعماله بهذا المعنى كثير . وعن الثاني<sup>٥</sup> : بأن المراد من الفجار ، الكاملون في الفجور ، وهم الكفار ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ أولئك هم الكفرة الفجرة ﴾<sup>٦</sup> ، وتوفيقاً بينه وبين الآيات الدالة على اختصاص العذاب بالكفار ، كقوله تعالى : ﴿ إن الخزي اليوم ﴾<sup>٧</sup> والسوء على الكافرين<sup>٨</sup> ، ﴿ إنا قد أوحى إلينا ﴾<sup>٩</sup> ، إن العذاب على من كذب وتولى ، ﴿ كلما ألقى فيها فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير ﴾<sup>١٠</sup> قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا ( وقلنا ما نزل الله من شيء<sup>١١</sup> )<sup>١٢</sup> ، ﴿ لا يصلها إلا الأشقى ﴾<sup>١٣</sup> الذي كذب وتولى<sup>١٤</sup> ، ﴿ يوم لا يُخزي الله النبي والذين آمنوا معه ﴾<sup>١٥</sup> . والفاسق مؤمن لقوله تعالى<sup>١٦</sup> : ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ﴾<sup>١٧</sup> ، ولهذا قطع مقاتل بن سليمان والمرجئة بانهم لا يُعاقبون .

وعن الثالث<sup>١٨</sup> : يمنع الاستحقاق ومنافاتهما ، وبأن استحقاق العقاب لو أحبط استحقاق الثواب ، فأما أن يحبط<sup>١٩</sup> منه شيء<sup>٢٠</sup> على طريق الموازنة كما هو مذهب أبي هاشم ، أو لا يحبط<sup>٢١</sup> كما هو مذهب أبيه ، وكلاهما باطلان .

- |                              |                                     |
|------------------------------|-------------------------------------|
| (١) د : ٣ .                  | (١٠) — أ ، ب ، د .                  |
| (٢) سورة الانفطار ، آية ١٦ . | (١١) سورة الملك ، الآيتان ٨ — ٩ .   |
| (٣) د : ٣ .                  | (١٢) سورة الليل ، الآيتان ١٥ — ١٦ . |
| (٤) د : آ .                  | (١٣) سورة التحريم ، آية ٨ .         |
| (٥) د : ٣ .                  | (١٤) — أ .                          |
| (٦) سورة عبس ، آية ٤٢ .      | (١٥) سورة الحجرات ، آية ٩ .         |
| (٧) — ب .                    | (١٦) د : ٣ .                        |
| (٨) سورة النحل ، آية ٢٧ .    | (١٧) أ : ينحبط .                    |
| (٩) سورة طه ، آية ٤٨ .       | (١٨) أ : ينحبط .                    |

أما الأول : فلأن تأثير كل منها في عدم الآخر ، اما أن يكونا معاً أو على التعاقب ، والأول محال<sup>١</sup> لاستلزامه<sup>٢</sup> وجودهما حال عدمهما ، وكذا<sup>٣</sup> الثاني ، لأن<sup>٤</sup> المغلوب المحبط لا يعود<sup>٥</sup> غالباً .

وأما الثاني : فلأنه إلغاء للطاعة وتضييع لها ، وهو باطل<sup>٦</sup> لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾<sup>٧</sup> .

وأما أصحابنا ، فقالوا الثواب فضل من الله تعالى<sup>٨</sup> ، والعقاب عدل منه ، والعمل دليل ، وكل ميسر لما خلق له ، والله<sup>٩</sup> يخلد المؤمن الموفق للطاعات في جناته وفاءً بوعده ، ويعذب الكافر المعاند في نيرانه أبداً ، بمقتضى وعيده . وينقطع وعيد المؤمن العاصي ، لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾<sup>١٠</sup> ، ولا يرى إلا بعد الخلاص من العذاب ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً ﴾<sup>١١</sup> <sup>١٢</sup> ولقوله عليه الصلاة والسلام<sup>١٣</sup> : « من قال لا اله الا الله دخل الجنة »<sup>١٤</sup> ،

(١) أ ، ب : مع .

(٢) أ : لاستلزام .

(٣) د : وأما .

(٤) د : فلان .

(٥) د : لا يصير .

(٦) أ ، ب : بط .

(٧) سورة الزلزلة ، آية ٧ .

(٨) — أ ، ج ، د .

(٩) — أ .

(١٠) سورة الزلزلة ، آية ٧ .

(١١) في + ب .

(١٢) سورة الزمر ، آية ٥٣ .

(١٣) أ ، ب : صلى الله عليه وسلم ، د : عليه الكم .

(١٤) رواه الإمام مسلم عن عثمان بن عفان بلفظ « من مات وهو يعلم لا إله إلا الله دخل الجنة » (مختار الحسن والصحيح ص ٤٢) ورواه الإمام أحمد والإمام البخاري مرفوعاً (مختار الحسن والصحيح ص ٤٥) .

ويرجى<sup>١</sup> عفو<sup>٢</sup> الكافر البالغ في اجتهاده الطالب للهدى بفضله<sup>٣</sup> ولطفه<sup>٤</sup>، (اما الكافر المعاند، فالإجماع على أن وعيده دائم)<sup>٥</sup>، فإن قيل : القوة الجسمانية لا تقوى على أفعال غير متناهية، لأنها منقسمة بانقسام محلّها، فنصفها مثلاً إذا حرك جسمها، فاما أن يتحرّك حركات متناهية، فيكون تحريك الكل ضعف تحريك الجزء، لأن نسبة الأثرين كنسبة المؤثرين، وضعف المتناهي هي<sup>٦</sup> متناه أو تحريك<sup>٧</sup> حركات غير متناهية، فكل القوة إن لم يزد عليها كان الشيء<sup>٨</sup> مع غيره كلاً معه، وإن زادت وقعت الزيادة على غير المتناهي من الجهة التي هو بها غير متناه وهو محال<sup>٩</sup>، وأيضاً فالأبدان<sup>١٠</sup> مؤلفة<sup>١١</sup> من العناصر، والحرارة لا تزال تنقص الرطوبة حتى تزول بالكلية، وتفضي<sup>١٢</sup> الى انطفاء الحرارة وخراب البدن، فكيف يدوم الثواب والعقاب، وأيضاً دَوُمُ الحياة<sup>١٣</sup> مع دوم الاحتراق غير معقول .

قلنا : أما الأول : فبني على نفي الجوهر الفرد وسريان القوة في محلّها وأن جزء القوة قوة<sup>١٤</sup>، والبرهان لم يقم عليها، ومع ذلك فإنه منقوض<sup>١٥</sup> بحركات الأفلاك ومدفوع عنه<sup>١٦</sup>، لأن القوة عندنا عرض فلعله ينفي<sup>١٧</sup> ويتجدد .

- 
- (١) ج : ويحتمل .  
(٢) ج : العفو عن .  
(٣) ب، د : من فضله .  
(٤) د : وثوابه .  
(٥) — أ، ب، د .  
(٦) — أ .  
(٧) أ : تحرك .  
(٨) في + د .  
(٩) أ، ب : مع .  
(١٠) — ب، ج، د .  
(١١) ب، ج، د : فالمؤلفة .  
(١٢) أ : ويفضي .  
(١٣) د : الحيات .  
(١٤) أ : عنا .  
(١٥) أ : يغني .

واما الثاني : فممنوع<sup>١</sup> ، لأن القول بالمزاج ، وتركب الموالي<sup>٢</sup> عن العناصر ليس بيقيني ، وتأثير الحرارة في الرطوبة إنما يفضي الى إفنائها ، لو امتنع ورود الغذاء على<sup>٣</sup> البدن بمقدار ما تحلل منه ، وكذا الثالث لأن الاعتدال في المزاج<sup>٤</sup> ليس شرطاً للحياة عندنا ، وأيضاً فإن الحيوانات ما يعيش في النار ويلتذ بها ، فلا يبعد ان يجعل الله تعالى<sup>٥</sup> بدن الكافر بحيث يتألم في النار<sup>٦</sup> ، ولا يهترىء ، ولا يموت بها .

#### المبحث الخامس :

في العفو والشفاعة لأصحاب الكبائر ، أما الأول : فلقوله تعالى : ﴿ وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ﴾<sup>٧</sup> ، وقوله تعالى<sup>٨</sup> : ﴿ أو يُؤَيِّقُهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ ﴾<sup>٩</sup> ، والاجماع على أنه عفو ، وهو انما يتحقق بترك العقاب المستحق .

والمعتزلة منعوا العذاب على الصغائر قبل التوبة وعلى<sup>١٠</sup> الكبائر بعدها ، فالمعفو عنه<sup>١١</sup> هو الكبائر قبلها ، وقوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهُ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾<sup>١٢</sup> ، أي قبل التوبة وإلا لم يتوجه<sup>١٣</sup> الفرق ولا التعليق

(١) ب : فم .

(٢) ج : المتولدات .

(٣) د : الى .

(٤) ب ، د : اعتدال المزاج .

(٥) — أ .

(٦) أ : بالنار .

(٧) سورة الشورى ، آية ٢٥ .

(٨) — أ .

(٩) سورة الشورى ، آية ٣٤ وفي جميع الاصول : ويعفو عن كثير .

(١٠) — أ .

(١١) — أ ، ب ، د .

(١٢) سورة النساء ، آية ٤٨ .

(١٣) ج : يتجه .

بالمشيئة على رأيهم ، وقوله تعالى<sup>١</sup> : ﴿إِنْ رَّبُّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظَلْمِهِمْ﴾<sup>٢</sup> ، وأمثال ذلك كثيرة<sup>٣</sup> .

وأما الثاني : فلأنه تعالى أمر النبي صلى الله عليه وسلم<sup>٤</sup> بالاستغفار لذنوب المؤمنين ، وقال<sup>٥</sup> : ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِدُنُوبِكِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾<sup>٦</sup> ، وصاحب الكبيرة مؤمن<sup>٧</sup> لما مر ، فيستغفر له صيانة لعصمته ، ويقبل منه تحصية لمرضاته لقوله تعالى : ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾<sup>٨</sup> ، وقوله صلى الله عليه وسلم<sup>٩</sup> : «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»<sup>١٠</sup> .

احتجوا<sup>١١</sup> بقوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ نَفْسًا﴾ (عن نفس)<sup>١٢</sup> شيئاً<sup>١٣</sup> وقوله تعالى<sup>١٤</sup> : ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حِمٍّ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾<sup>١٥</sup> وقوله تعالى<sup>١٦</sup> : ﴿مَنْ قَبْلِي إِنْ يَأْتِي يَوْمَ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾<sup>١٧</sup> وقوله<sup>١٨</sup> : ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾<sup>١٩</sup> .

- 
- (١) — أ . (٥) ج : بقوله .  
(٢) أ : وان . (٦) — سورة محمد ، آية ١٩ .  
(٣) سورة الرعد ، آية ٦ . (٧) سورة الضحى ، آية ٥ .  
(٤) — ب ، ج ، د . (٨) ب : دم ، ج : عليه الصلاة والسلام ، د : عليه الكم .  
(٩) ذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة برقم ١٣٠ (ص ٥١١) وقال في إسناده : مأمون ، مشهور بالوضع .. ورواه أبو داود في السنن (كتاب السنة ، باب الشفاعة ص ٢٣٦) .  
(١٠) ج : واحتجوا .  
(١١) — د .  
(١٢) سورة البقرة ، آية ٤٨ .  
(١٣) — أ ، ج ، د .  
(١٤) سورة غافر ، آية ١٨ .  
(١٥) — أ ، ج ، د .  
(١٦) سورة البقرة ، آية ٢٥٤ .  
(١٧) — ب .  
(١٨) سورة البقرة ، آية ٢٧٠ .

وأجيب بانها غير عامة في الأعيان ، ولا في الأزمان ، وإن<sup>١</sup> ثبت عمومها ، فهي مخصوصة<sup>٢</sup> بما ذكرناه<sup>٣</sup> .

### المبحث السادس :

في إثبات عذاب القبر ، يدل عليه قوله تعالى في آل فرعون : ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾<sup>٤</sup> ، وفي قوم نوح : ﴿ أَغْرَقُوا فَأَدْخِلُوا نَارًا ﴾<sup>٥</sup> ، والفاء للتعقيب ، وقوله حكاية ( عن أهل النار )<sup>٦</sup> : ﴿ رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ ( وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ ) ﴾<sup>٧</sup> ، وذلك دليل على أن في القبر<sup>٨</sup> حياة وموتاً آخر .

احتج المخالف بقوله تعالى : ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى ﴾<sup>٩</sup> ، وقوله تعالى<sup>١١</sup> : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مِّنْ فِي الْقُبُورِ ﴾<sup>١٢</sup> .

وأجيب عن الأول : بأن معناه أن نعيم الجنة لا ينقطع بالموت ، كما ينقطع نعيم الدنيا به لا وحدة الموت ، فإن الله تعالى<sup>١٣</sup> أحيا<sup>١٤</sup> كثيراً من الناس في زمن<sup>١٥</sup> موسى وعيسى ( عليهم الصلاة والسلام )<sup>١٦</sup> ، وأماتهم ثانياً .

وعن الثاني : إن عدم إسماعه ، لا يستلزم عدم إدراك المدفون .

- |  |                                 |
|--|---------------------------------|
| (١) ج : لان .                                      | (٩) ج : القبور .                |
| (٢) أ : مخصصة .                                    | (١٠) سورة الدخان ، آية ٥٦ .     |
| (٣) أ : ذكرنا .                                    | (١١) — أ ، ج ، د .              |
| (٤) سورة غافر ، آية ٤٦ .                           | (١٢) سورة فاطر ، آية ٢٢ .       |
| (٥) سورة نوح ، آية ٢٥ .                            | (١٣) — أ .                      |
| (٦) أ : الكفار ، في + أ : عن أهل النار ، — ب ، د . | (١٤) أ : احي .                  |
| (٧) — د .  | (١٥) ب : زمان .                 |
| (٨) سورة غافر ، آية ١١ .                           | (١٦) — أ ، ب ، د : عليهم الكم . |



## المبحث السابع :

في سائر السمعيات من الصراط ، والميزان ، وتطابير الكتب ، وأحوال الجنة والنار ، والأصل فيها أنها<sup>١</sup> أمورٌ ممكنةٌ ، أخبر الصادق عن وقوعها ، فتكون<sup>٢</sup> حقاً .

## المبحث الثامن :

في الأسماء الشرعية ، الإيمان في اللغة : التصديق ، وفي الشرع عبارة<sup>٣</sup> عن تصديق الرسل بكل ما عُلمَ بالضرورة<sup>٤</sup> مجيئهم به عندنا<sup>٥</sup> ، ( وعن التصديق النفساني عند الشيخ في أظهر مذهبيه ، وعن المعرفة عند المرتضى ، وسائر أهل الكتب ، وجهم بن صفوان<sup>٦</sup> ، وهو مذهب الشيخ الثاني<sup>٧</sup> ) ، وعن كلمتي الشهادة عند الكرامية ، وعن امتثال الواجبات والإجتناب عن المحرمات عند المعتزلة ، وعن مجموع ذلك عند أكثر السلف ، والذي يدل على خروج العمل عن مفهومه عطفه عليه في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾<sup>٨</sup> وقوله تعالى<sup>٩</sup> : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾<sup>١٠</sup> ، وأما قوله تعالى<sup>١١</sup> : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ ﴾

(١) — د .

(٢) ب ، د : فيكون .

(٣) — أ .

(٤) أ : مجيئه صلى الله عليه وسلم ، ب : الرسول بكل ما علم بمجيئه صلى الله عليه وسلم به عندنا ، د : الرسول بكل ما علم مجيئه عليه الكم عندنا .

(٥) هو جهم بن صفوان الترمذي ، من الجبرية الخالصة ، واليه ينسب القول بالجبر . ظهرت بدعته في تبريز ، وقتله مسلم بن أحوز المازني بمرور ، في آخر ملك بني أمية ( الملل والنحل ص ٨٧ ) .

(٦) — أ ، ب ، د .

(٧) سورة محمد ، آية ٢ — سورة فاطر ، آية ٧ .

(٨) — أ .

(٩) سورة الانعام ، آية ٨٢ .

(١٠) — أ ، ج ، د .

ليُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ<sup>١</sup> ، فَعَنَاهُ إِيْمَانَكُمْ بِالصَّلَاةِ<sup>٢</sup> إِلَى بَيْتِ الْمَقْدَسِ ، وَأَيْضاً فَحَمَلَهُ عَلَى الصَّلَاةِ<sup>٣</sup> وَحَدَّاهَا يَكُونُ عَلَى طَرِيقِ الْمَجَازِ ، وَقَوْلُهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)<sup>٤</sup> : « الْإِيْمَانُ بَضْعٌ وَسَبْعُونَ شَعْبَةً أَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَادْنَاهَا أَمَاطَةُ الْإِذَى عَنِ الطَّرِيقِ »<sup>٥</sup> ، (فَمَعْنَاهُ شَعْبُ الْإِيْمَانِ ، لِأَنَّ أَمَاطَةَ<sup>٦</sup> الْإِذَى)<sup>٧</sup> غَيْرُ دَاخِلَةٍ فِيهِ وَفَاقاً ، (وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ)<sup>٨</sup> <sup>٩</sup> .

- 
- (١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ، آيَةُ ١٤٣ .  
(٢) أ : الصَّلَاةُ .  
(٣) أ : الصَّلَاةُ .  
(٤) — أ ، ج : عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، د : عَلَيْهِ الْكَم .  
(٥) أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ بِلَفْظِ (بَضْعٌ وَسَبْعُونَ بَاباً) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الصَّحِيحِ بِهَذَا اللَّفْظِ وَذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنَ الْإِحْيَاءِ .  
(٦) — ب .  
(٧) — ج .  
(٨) — أ .  
(٩) — ب ، ج .

## الباب الثالث في الإمامة

وفيه مباحث :

### المبحث الأول :

في وجوب نصب الامام ، أوجبه الإمامية والإسماعيلية على الله تعالى ، والمعتزلة والزيدية عقلاً ، وأصحابنا سمعاً ، ولم توجبه الخوارج مطلقاً .

لنا مقامات : بيان وجوبه علينا سمعاً ، وعدم وجوبه على الله تعالى<sup>١</sup> ، أما الأول : فلأن نصب الإمام يدفع ضرراً لا يندفع إلا به ، لأن البلد إذا شغل عن رئيس قاهر يأمر بالطاعات<sup>٢</sup> ، وينهي عن المعاصي<sup>٣</sup> ، ويدرك بأس الظلمة عن المستضعفين ، استحوذ عليه الشيطان ، وفشا فيه الفسوق والعصيان ، وشاع الهرج والمرج ، ودفع الضرر<sup>٤</sup> عن النفس بقدر الإمكان واجب<sup>٥</sup> بأجماع الأنبياء واتفاق العقلاء<sup>٦</sup> ، فإن قيل يحتتمل مفسد أيضاً ، إذ ربما يستتكف الناس عن طاعته فيزداد الفساد<sup>٧</sup> ويستولى عليهم فيظلمهم ، أو يحتاج لدفع<sup>٨</sup> المعارض وتقوية الرئاسة الى مزيد مال ، فيغضب منهم . قلنا : احتمالات مرجوحة مكشورة ، وترك الخير الكثير لاجل الشر القليل ، شر<sup>٩</sup> كثير .

وأما الثاني : فلما بينا<sup>١٠</sup> إنه لا يجب عليه شيء<sup>١١</sup> ، بل هو الموجب لكل شيء . احتجبت<sup>١٢</sup> الإمامية بأنه لطف لأنه إذا كان إماماً ، كان حال المكلف الى قبول

- 
- |                       |                   |
|-----------------------|-------------------|
| (١) — د .             | (٦) د : الحكماء . |
| (٢) ج : بالطاعة .     | (٧) أ ، د : أو .  |
| (٣) ج : المعصية .     | (٨) ج : الى دفع . |
| (٤) د : الضرر واجيب . | (٩) أ : بيناه .   |
| (٥) — د .             | (١٠) د : احتج .   |

الطاعات والاحتراز عن المعاصي أقرب مما إذا لم يوجد<sup>١</sup> ، واللفظ على الله تعالى واجب قياساً على التمكن ، (والجواب بعد تسليم المقدمات الباطلة ، إن اللفظ الذي ذكرتموه إنما يحصل لوجود إمام قاهر يرجى ثوابه ويخشى<sup>٢</sup> عقابه ، وأنتم لا توجبونه وذلك<sup>٣</sup> كيف ولم يتمكن من عهد النبوة الى أيامنا إمام على ما وصفتموه<sup>٤</sup>)<sup>٥</sup> .

### المبحث الثاني :

في صفات الأئمة ، الأولى : أن يكون مجتهداً في أصول الدين وفروعه ليتمكن من إيراد الدلائل ، وحل الشكوك ، والحكم ، والفتوى في الوقائع . الثانية<sup>٦</sup> : أن يكون ذا رأي وتدبير ، يدبر الحرب والسلم ، وسائر الأمور السياسية . الثالثة<sup>٧</sup> : أن يكون شجاعاً ، لا يخب عن القيام بالحرب ، ولا يضعف قلبه عن إقامة الحد . وتجمع تساهلوا في الصفات الثلاث<sup>٨</sup> ، وقالوا ينبغي<sup>٩</sup> من كان<sup>١٠</sup> موصوفاً بها . الرابعة<sup>١١</sup> : أن يكون عدلاً ، لأنه متصرف<sup>١٢</sup> في رقاب الناس ، وأمواهم وأبضاعهم . الخامسة والسادسة<sup>١٣</sup> : العقل ، والبلوغ . السابعة<sup>١٤</sup> : الذكورة ، فإنهن ناقصات عقل ودين . الثامنة<sup>١٥</sup> : الحرية ، لأن العبد مستحقّ بين الناس مشغول<sup>١٦</sup> بخدمة السيد . التاسعة<sup>١٧</sup> كونه قرشياً خلافاً للخوارج . وجمع من المعتزلة لنا قوله

- |                     |                           |
|---------------------|---------------------------|
| (١) في + ب .        | (٩) ج : يثبت .            |
| (٢) ج : ويخاف .     | (١٠) ج : لم يكن .         |
| (٣) - أ ، ج .       | (١١) د : الرابع .         |
| (٤) أ ، ب : وصغوه . | (١٢) د : الخامس والسادس . |
| (٥) - ب .           | (١٣) د : السابع .         |
| (٦) د : الثاني .    | (١٤) د : الثامن .         |
| (٧) د : الثالث .    | (١٥) ب : مستقل .          |
| (٨) أ ، ب : الثلث . | (١٦) د : التاسع .         |

صلى الله عليه وسلم<sup>١</sup> : « الاثمة من قريش »<sup>٢</sup> ، ( واللام في الجمع<sup>٣</sup> حيث لا عهد للعموم وقوله : « الولاة من قريش » )<sup>٤</sup> ما أطاعوا<sup>٥</sup> الله واستقام الامر<sup>٦</sup> . ولا تشترط<sup>٧</sup> فيهم<sup>٨</sup> العصمة خلافاً للاسماعيلية والاثنى عشرية .

لنا : (إننا سنبين)<sup>٩</sup> إن شاء<sup>١٠</sup> تعالى<sup>١١</sup> إمامة أبي بكر (رضى الله عنه)<sup>١٢</sup> ، والأمة اجتمعت<sup>١٣</sup> على كونه<sup>١٤</sup> غير واجب العصمة لا أقول على<sup>١٥</sup> أنه غير معصوم .

احتجوا بأن وجه الحاجة اليه اما أن المعارف الإلهية لا تعلم إلا منه ، كما هو مذهب أصحاب التعليم ، أو تعليم الواجبات العقلية ، أو تقريب الخلق الى الطاعات ، كما هو مذهب الاثنى عشرية ، وذلك لا يحصل إلا إذا كان الإمام معصوماً ، وبأن احتياج الناس الى الإمام لجواز الخطأ عليهم . فلو جاز الخطأ عليه أيضاً لاحتاج الى إمام آخر ويتسلسل<sup>١٦</sup> ، ولقوله تعالى : ﴿إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين﴾<sup>١٧</sup> .

وأجيب عن الأول والثاني<sup>١٨</sup> بمنع المقدمات ، وعن الثالث بأن الآية تدل على

- 
- (١) ب : عليه السلام ، ج : عليه الصلاة والسلام ، د : عليه الكم .  
(٢) الحديث : الأثمة من قريش .. أخرجه النسائي من حديث أنس . والحاكم في المستدرک من حديث ابن عمر وذكره الغزالي في الإحياء (تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ١١٤) .  
(٣) — د . (١١) — أ .  
(٤) في + د . (١٢) — أ ، د .  
(٥) د : ما استطاعوا . (١٣) ج : اجمعوا ، — د .  
(٦) أ : الامر ، ب : واستقاموا الامر . (١٤) ج : أنه .  
(٧) ب ، د : يشترط . (١٥) ب ، ج ، د .  
(٨) أ : فيه ، في + أ : منهم . (١٦) أ : وتس .  
(٩) — د . (١٧) سورة البقرة ، آية ١٢٤ .  
(١٠) أ : أنها . (١٨) أ : الاولين ، ب : الاوليين .

أن شرط الإمام أن لا يكون مشتغلاً بالذنوب التي تنظم<sup>١</sup> بها العدالة لا أن يكون معصوماً .

### المبحث الثالث :

فيما تحصل به الإمامة الإجماع على أن تنصيص الله تعالى<sup>٢</sup> ورسوله<sup>٣</sup> والإمام السابق (على إمامة شخص آخر)<sup>٤</sup> ، أسباب مستقلة في ذلك إنما الخلاف فيما إذا بايعت الأمة مستعداً<sup>٥</sup> لها ، أو استولى بشوكته على حُطيط الإسلام فقال بهما<sup>٦</sup> أصحابنا ، والمعتزلة لحصول المقصود بها ، وقالت الزيدية كل فاطمي عالم خرج بالسيف ، وادعى الإمامة صار إماماً ، وانكرت الإمامية ذلك مطلقاً ، واحتجوا بوجه<sup>٧</sup> ، الاول<sup>٨</sup> : إن اهل البيعة لا تصرف<sup>٩</sup> لهم في أمر غيرهم فكيف يولونه عليهم . الثاني<sup>٩</sup> : ان إثبات الإمامة بالبيعة ، قد يفضي الى الفتنة لاحتمال أن تباع كل فرقة شخصاً ، ويقع بينهم التحارب<sup>١٠</sup> . الثالث<sup>١١</sup> : إن منصب القضاء لا يحصل بالبيعة ، فكذا الإمامة<sup>١٢</sup> . الرابع<sup>١٣</sup> : الإمام نائب الله عز وجل<sup>١٤</sup> ورسوله (صلى الله عليه وسلم)<sup>١٥</sup> ، فلا تثبت<sup>١٦</sup> خلافته<sup>١٧</sup> إلا بقول الله<sup>١٨</sup> ورسوله .

وأجيب عن الأول ، بأنه منقوض بالشاهد والحاكم . وعن الثاني<sup>١٩</sup> بأن<sup>٢٠</sup>

- |                              |                       |
|------------------------------|-----------------------|
| (١) أ : يقصد بقتل .          | (١١) د : ٣ .          |
| (٢) — أ ، ب .                | (١٢) ج : فالإمامة .   |
| (٣) ج : صلى الله عليه وسلم . | (١٣) د : ثم .         |
| (٤) — ب ، ج ، د .            | (١٤) — أ ، ب ، د .    |
| (٥) ب : مستلماً .            | (١٥) — أ ، ب ، د .    |
| (٦) ج : بصحتها .             | (١٦) أ : يثبت .       |
| (٧) د : آ .                  | (١٧) في + ب .         |
| (٨) د : لا يصرف .            | (١٨) — أ .            |
| (٩) د : ٣ .                  | (١٩) د : ٣ .          |
| (١٠) د : التجارب .           | (٢٠) ب ، ج ، د : ان . |

الفتنة تندفع بترجيح الأعلّم، الأروع، الأسن، الأقرب الى (الرسول صلى الله عليه وسلم)<sup>١</sup>. وعن الثالث<sup>٢</sup>، يمنع الأصل سيما إذا خلا<sup>٣</sup> البلاد عن الإمام. وعن الرابع<sup>٤</sup>، لا يجوز أن يكون إختيار الأمة، أو ظهور الشوكة كاشفاً عن كونه اماماً نائباً لله ولرسوله (صلى الله عليه وسلم)<sup>٥</sup>، ودليلاً عليه.

### المبحث الرابع :

في إقامة الدليل على أن الإمام الحق بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم)<sup>٦</sup> أبو بكر (رضي الله عنه)<sup>٧</sup>. وخالف الشيعة فيه جمهور المسلمين، ويدل عليه وجوه، الأول<sup>٨</sup>: قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَكُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾<sup>٩</sup>، فالموعدون بالاستخلاف، والتمكين<sup>١٠</sup> اما علي (رضي الله عنه)<sup>١١</sup>، ومن قام بالأمر<sup>١٢</sup> أبو بكر (رضي الله عنه)<sup>١٣</sup>، ومن بعده، والاول باطل<sup>١٤</sup> اجماعاً، فتعين الثاني. الثاني<sup>١٥</sup>: قوله تعالى: ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾<sup>١٦</sup>، فالداعي المحذور مخالفته ليس بمحمد (صلى الله عليه وسلم)<sup>١٧</sup>، لقوله: ﴿قُلْ لَنْ تَتَّبِعُونَا﴾<sup>١٨</sup>، ولا علي (رضي الله عنه)<sup>١٩</sup> لانه ما حارب بالكفار

- 
- |                         |                                      |
|-------------------------|--------------------------------------|
| (١) — ب، د.             | (١١) أ: رضع، د: عليه الكم.           |
| (٢) د : ٣.              | (١٢) ج: بعده بالأمر، — د.            |
| (٣) ب : شغرت، د : سر.   | (١٣) — أ، ب، د.                      |
| (٤) د : عم.             | (١٤) ب : بط.                         |
| (٥) — أ، ب، د.          | (١٥) د : ٣.                          |
| (٦) — ب.                | (١٦) سورة الفتح : آية ١٦.            |
| (٧) أ : رضع، ب، د.      | (١٧) ب : دم، ج: عليه الصلاة والسلام. |
| (٨) د : آ.              | (١٨) سورة الفتح، آية ١٥.             |
| (٩) سورة النور، آية ٥٥. | (١٩) أ : رضع، د : عليه الكم.         |
| (١٠) ج : التمكن.        |                                      |

في أيام خلافته ، ولا من ملك بعده وفقاً ، فتعيّن من كان قبله . الثالث<sup>١</sup> : إنه عليه الصلاة والسلام<sup>٢</sup> استخلفه في الصلاة أيام مرضه وما عزله ، فيبقى<sup>٣</sup> كونه خليفة في الصلاة بعد وفاته وإذا ثبتت خلافته فيها<sup>٤</sup> ثبتت في غيرها ، لعدم القائل بالفصل<sup>٥</sup> .

الرابع<sup>٦</sup> : قوله عليه الصلاة والسلام<sup>٧</sup> : « الخلافة (بعدي ثلاثون<sup>٨</sup> سنة ثم تصير بعد ذلك ملكاً عضواً) »<sup>٩</sup> ، وكانت<sup>١٠</sup> خلافة<sup>١١</sup> الشيخين ثلاث<sup>١٢</sup> عشرة سنة ، وخلافة عثمان اثنتي عشرة سنة ، وخلافة<sup>١٣</sup> علي<sup>١٤</sup> خمس سنين ، وهذا دليل واضح على خلافة الائمة الأربعة (رضوان الله عليهم أجمعين)<sup>١٥</sup> .

الخامس<sup>١٦</sup> : إن الأمة أجمعوا على إمامة أحد<sup>١٧</sup> الأشخاص الثلاثة<sup>١٨</sup> وهم أبو بكر ، وعلي ، والعباس (وبطل القول بإمامة علي والعباس)<sup>١٩</sup> ، فتعيّن القول

(١) د : ٣ .

(٢) أ : صلى الله عليه وسلم ، ب : دم ، د : عليه الكم .

(٣) ج : فتعين .

(٤) ج : أن يكون .

(٥) — ج .

(٦) ج : بالفرق .

(٧) د : عم .

(٨) — أ ، مطموسة في ب ، د : عليه الكم .

(٩) أ : ثلاثون .

(١٠) الحديث : الخلافة بعدي في أمتي ثلاثون سنة ، ثم ملك بعد ذلك .. رواه البخاري وابن حنبل

(مختار الحسن والصحيح ص ٢٣٩) . ورواه بلفظه أبو داود في السنن (٢٢١١/٤) وقال

الترمذي : حديث حسن .

(١١) أ : وكان . (١٦) — د .

(١٢) — د . (١٧) د : ٥ .

(١٣) أ : ثلث . (١٨) مطموسة في ب ، — د .

(١٤) مطموسة في أ . (١٩) أ ، ب : الثلاثة ، — د .

(١٥) د : على عليه الكم . (٢٠) — د .



بإمامته . أما الإجماع فمشهور مذكور في كتب السير والتواريخ ، وأما بطلان القول بإمامتها ، فلا أنه لو كان الحق لأحدهما ، لنازع أبا بكر وناظره ، وأظهر عليه حجته ولم يرضى بخلافته ، فإن الرضا<sup>١</sup> بالظلم ظلم .

قيل : الحق كان لعلّي إلا أنه أعرض عنه تقيّة الفتنة<sup>٢</sup> ، قلنا : كيف وكان هو في غاية الشجاعة والشهامة ، وكانت فاطمة الزهراء (رضي الله عنها)<sup>٣</sup> مع علو شأنها زوجة له ، وأكثر صنديد قريش وساداتهم معه كالحسن والحسين والعباس مع علو منصبه فإنه قال له أمدد<sup>٤</sup> يدك لأبايعك حتى يقول الناس بايع عم رسول الله (صلى الله عليه وسلم)<sup>٥</sup> ابن عمه فلا يختلف عليه اثنان ، والزبير مع غاية<sup>٦</sup> شجاعته سلّ السيف وقال لا أرضى بخلافة أبي بكر . وأبو سفيان<sup>٧</sup> رئيس مكة ، ورأس بني أمية قال أرضيتم يا بني عبد مناف أن يلي عليكم (رجل من)<sup>٨</sup> تيمم والأنصار نازعهم أبو بكر ومنعهم الخلافة وكان أبو بكر شيخاً ضعيفاً خاشعاً سليماً عديم المال قليل الأعوان .

احتجت الشيعة على إمامة عليّ (كرم الله وجهه)<sup>٩</sup> ، بوجوه ، الأول<sup>١٠</sup> : قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾<sup>١١</sup> ، فالمراد من الولي ، إما الناصر أو المتصرف لا غير ، تقليلاً للاشتراك ، والأول<sup>١٢</sup> باطل<sup>١٣</sup> لعدم اختصاص النصرة<sup>١٤</sup> بالمذكور<sup>١٥</sup> ، فتعيّن

- |                                      |                                    |
|--------------------------------------|------------------------------------|
| (١) ج : الرضى .                      | (٩) — أ ، ب ، د .                  |
| (٢) — أ ، ب ، د .                    | (١٠) أ : رضى — ب ، د : عليه الكم . |
| (٣) أ : رضى ، — ب ، د : عليها الكم . | (١١) د : آ .                       |
| (٤) — د .                            | (١٢) سورة المائدة ، آية ٥٥ .       |
| (٥) ج : مد .                         | (١٣) د : وبس الاول .               |
| (٦) — أ ، ب ، د .                    | (١٤) أ ، ب : بط ، — د .            |
| (٧) — ب ، ج .                        | (١٥) د : التنظيرة .                |
| (٨) ج : سفين .                       | (١٦) ب : المذكورة .                |

الثاني فثبت أن المؤمن<sup>١</sup> الموصوف يستحق التصرف في أمور المسلمين والمفسرون ذكروا أن المراد منه علي بن أبي طالب لأنه كان يصلي فسأله سائل فأعطاه خاتمه راکعاً والمستحق للتصرف<sup>٢</sup> هو الإمام فثبت أنه إمام ويقرب منه قوله (صلى الله عليه وسلم)<sup>٣</sup> : « من كنت مولاه فعليّ مولاه »<sup>٤</sup> .

الثاني<sup>٥</sup> : قوله<sup>٦</sup> (صلى الله عليه وسلم)<sup>٧</sup> : « انت مني<sup>٨</sup> بمنزلة هارون من موسى »<sup>٩</sup> ، وكان هارون خليفة لقوله تعالى : ﴿ وقال موسى لأخيه هارون اخلفني في قومي ﴾<sup>١٠</sup> ، إلا إنه توفي قبله عليه الصلاة والسلام<sup>١١</sup> .

الثالث<sup>١٢</sup> : قوله عليه الصلاة والسلام<sup>١٣</sup> مشيراً اليه : « سلموا على أمير المؤمنين وأخذ بيديه<sup>١٤</sup> وقال هذا<sup>١٥</sup> خليفتي فيكم بعد موتي فاسمعوا وأطيعوا. »<sup>١٦</sup> .

(١) في + ب .

(٢) — د .

(٣) ب : دم ، ج : عليه الصلاة والسلام ، د : عليه الكم .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب فضائل الصحابة برقم ٦٢ ، كتاب المغازي ، برقم ٧٤ (الجزء السابع) .

(٥) د : ٣ .

(٦) في + ب .

(٧) ب : دم ، ج : عليه الصلاة والسلام ، د : عليه الكم .

(٨) — د .

(٩) ذكر هذا الحديث كل من السيوطي (جمع الجوامع ١٢٩ ، ٢٠١) والخطيب وابن الجوزي (في الواصيات) من أنس ، والمقدسي في (التذكرة في الأحاديث الموضوعة ص ٢٥٦ برقم ١٠١٤) .

(١٠) سورة الاعراف ، آية ١٤٢ .. وفي الأصل : وإذ قال .

(١١) أ : عليهم السلم ، ب ، د : عليه الكم .

(١٢) ب ، ج : والثالث ، د : ٣ .

(١٣) أ : عليه الصلوة والسلم ، ب : دم ، د : عليه الكم .

(١٤) أ : بيته ، ب : وخذوا بيده ، أخذاً بيده .

(١٥) ب : قال ، — د .

(١٦) لم نجد لهذا الحديث تحريجاً .

الرابع<sup>١</sup> : إن<sup>٢</sup> الأمة اجتمعوا على إمامة أحد الأشخاص الثلاثة<sup>٣</sup> وبطل القول بإمامة أبي بكر والعباس<sup>٤</sup> ، لما ثبت أن الإمام يكون واجب العصمة ، وأن يكون منصوباً عليه ، وهما لم يكونا واجبي العصمة ولا منصوباً عليها بالاتفاق ، فتعين القول بإمامة علي (رضي الله عنه)<sup>٥</sup> .

والخامس<sup>٦</sup> : إنه لا بد وأن يكون الرسول (صلى الله عليه وسلم)<sup>٧</sup> نص على إمام معين تكميلاً لأمر الدين وإشفاقاً على الأمة ، ولم يُتَّصَ لغير أبي بكر وعلي بالإجماع ولم ينص<sup>٨</sup> لأبي بكر ، وإلا لكان توقيفه<sup>٩</sup> الأمر على البيعة معصيةً ، فتعين تنصيبه لعلي (رضي الله عنه)<sup>١٠</sup> .

السادس<sup>١١</sup> : إن علياً كان أفضل الناس بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم)<sup>١٢</sup> لأنه ثبت بالأخبار الصحيحة أن المراد من قوله تعالى حكاية<sup>١٣</sup> : ﴿وَانفُسَنَا وَانفُسَكُمْ﴾<sup>١٤</sup> عليّ ، ولا شك أنه ليس نفس محمد<sup>١٥</sup> (صلوات الله

- 
- (١) د : تم .
  - (٢) د : لأن .
  - (٣) أ ، ب ، د : الثلاثة .
  - (٤) أ : عباس .
  - (٥) أ : رضى ، - ب ، د : عليه الكم .
  - (٦) د : ع .
  - (٧) - ب ، ج : عليه الصلاة والسلام .
  - (٨) أ ، د : ولا .
  - (٩) ج : توقيفهم .
  - (١٠) - أ ، ب ، د : الكم .
  - (١١) د : ٦ .
  - (١٢) - ب .
  - (١٣) - د .
  - (١٤) سورة آل عمران ، آية ٦١ .
  - (١٥) د : الرسول .

عليه وسلامه) <sup>١</sup> بعينه، بل المراد به إما أنه بمنزلته، أو هو <sup>٢</sup> أقرب الناس إليه، وكل من كان كذلك، فهو أفضل الخلق بعده، ولأنه كان أعلم الصحابة، لأنه كان أشدهم ذكاءً وفطنةً، وأكثرهم تدبراً ورؤية، وكان حرصه على التعلم أكثر، واهتمام الرسول <sup>٣</sup> عليه الصلاة والسلام <sup>٤</sup> بإرشاده وتربيته أتم وأبلغ، وكان مقدماً في فنون العلوم الدينية أصولها وفروعها، فإن أكثر فرق المتكلمين ينسبون <sup>٥</sup> إليه، ويسندون أصول قواعدهم إلى قوله، والحكماء يعظمونه غاية التعظيم، والفقهاء يأخذون برأيه، وقد قال (صلى الله عليه وسلم) <sup>٦</sup> . «أفضاكم <sup>٧</sup> عليّ» <sup>٨</sup>، وأيضاً فاحاديث <sup>٩</sup> كثيرة كحديث الطير <sup>١٠</sup>، وحديث خبير <sup>١١</sup>، وردت شاهدة <sup>١٢</sup> على كونه أفضل، والأفضل يجب أن يكون إماماً.

والجواب عن الاول <sup>١٢</sup>: ان عموم النصرة غير مسلم. وإن حمل الجمع على

(١) أ : عليه الصلوة والسلام، ب : دم، - د .

(٢) - د .

(٣) - د .

(٤) ب : النبي .

(٥) أ : صلى الله عليه وسلم، ب : دم، د : عليه الكم .

(٦) أ : ينتسبون .

(٧) ب : أفضيكم .

(٨) ب : دم، ج : عليه السلام، د : عليه الكم .

(٩) ج : فالأحاديث .

(١٠) وهو أنه عليه السلام أهدي له طير مشوي، فقال عليه السلام : اللهم انني بأحب خلقك إليك

ياكل معي، فجاءه عليّ وأكل معه . (شرح الأصفهاني، ص : ٢٣٦) .

(١١) وهو أن النبي عليه السلام بعث أبا بكر رضي الله عنه إلى خيبر فرجع منهزماً، ثم بعث عمر رضي

الله عنه فرجع منهزماً، فغضب رسول الله عليه السلام لذلك، فلما أصبح خرج إلى الناس ومعه

راية، فقال لأعطين الراية اليوم رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله كراراً غير فرار، فعرض

له المهاجرون، فقال عليه السلام أين عليّ، فقيل أنه أرمد العينين، فتفل في عينيه، ثم دفع الراية

إليه . (شرح الأصفهاني، ص : ٢٣٧) .

(١٢) د : آ .

الواحد متعذرٌ، بل المراد هو واكفاؤه. وعن الثاني<sup>١</sup>: ان معناه التشبيه في الاخوة، والقربة. وعن الثالث<sup>٢</sup>: إن هذه<sup>٣</sup> الاخبار غير متواترة، ولا صحيحة عندنا، فلا تقوم بها حجة علينا. وعن الرابع<sup>٤</sup>: انا لا نسلم وجوب العصمة ووجوب التنصيب، وعدم النص في شأن أبي بكر. (وعن الخامس: ان تفويض الامر الى المكلفين، لعله كان أصح)<sup>٥</sup>. وعن السادس: انه معارضٌ بمثله، والدليل على أفضلية أبي بكر قوله تعالى<sup>٦</sup>: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى﴾<sup>٧</sup>، فان المراد به<sup>٨</sup>، اما أبو بكر، أو علي وفقاً. والثاني مدفوع<sup>٩</sup> لقوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى﴾<sup>١٠</sup>، لأن علياً نشأ في تربيته وإنفاقه، وذلك نعمة<sup>١١</sup> تجزى، وكل<sup>١٢</sup> من كان أتقى<sup>١٣</sup> كان أكرم عند الله وأفضل لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ اتَّقَاكُمْ﴾<sup>١٤</sup>، وقوله عليه الصلاة والسلام<sup>١٥</sup>: «ما طلعت الشمس ولا غربت على أحد بعد النبيين والمرسلين أفضل من أبي بكر»<sup>١٦</sup> وقوله عليه الصلاة والسلام<sup>١٧</sup> لابي بكر وعمر: «هما سيدا كهول أهل الجنة ما خلا النبيين والمرسلين»<sup>١٨</sup>.

- 
- |  |  |
|--|--|
| (١) د : ٣ .  | (٩) — ج .  |
| (٢) د : ٣ .  | (١٠) د : خروج .  |
| (٣) — د .  | (١١) سورة الليل، آية ١٩ .                              |
| (٤) د : ثم .   | (١٢) ب : كنمة .  |
| (٥) أ : لا ثم .  | (١٣) د : كل .  |
| (٦) — د .  | (١٤) في + ب .  |
| (٧) — ب .  | (١٥) سورة الحجرات، آية ١٣ .                            |
| (٨) سورة الليل، آية ١٧ .   | (١٦) أ : صلى الله عليه وسلم ، ب : دم ، د : عليه الكم . |
| (١٧) أخرجه ابن عدي والدلمي عن سلمة بن الأكوع بلفظ «أبو بكر خير الناس بعدي إلا أن يكون نبي» والحديث في جمع الجوامع للسيوطي برقم (١٢٦/١٩٨) وفي الجامع الصغير برقم (٧٠) . |  |
| (١٨) أ : صلى الله عليه وسلم ، ب : دم ، د : عليه الكم .   |  |
| (١٩) أخرجه ابن حنبل والترمذي عن علي والطبراني عن أبي صحيفة، وأبو يعلى والحاكم وابن عساكر عن أنس وابن عمر . والحديث في جمع الجوامع برقم (١١٨/١٩٠) وفيه أسانيد أخرى .    |  |

## المبحث الخامس :

في فضل الصحابة ، يجب تعظيمهم والكف عن مطاعنهم ، فان الله تعالى أثنى عليهم في مواضع كثيرة منها<sup>١</sup> قوله تعالى : ﴿ والسابقون<sup>٢</sup> الاولون<sup>٣</sup> ﴾ من المهاجرين والانصار ، وقوله : ﴿ يوم لا يُخزي الله النبي والذين آمنوا معه ﴾<sup>٤</sup> وقوله : ﴿ والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم ﴾<sup>٥</sup> ، وقال عليه السلام<sup>٦</sup> « لو أنفق أحدكم ملء الارض ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه »<sup>٧</sup> ، وقال : « أصحابي كالنجوم ، بأيهم اقتديتم ، اهتديتم »<sup>٨</sup> ، وقال : « الله<sup>٩</sup> في أصحابي ، لا تتخذوهم بعيدي غرضاً ، من أحبهم فبحبي أحبهم ، ومن بغضهم فببغضي أبغضهم ، ومن آذاهم فقد آذاني ، ومن آذاني ، فقد آذى الله ، ومن آذى الله ، فيوشك أن يؤخذ »<sup>١٠</sup> وما نقل من المطاعن فله محامل وتأويلات ، ومع ذلك

- 
- (١) ج : فيها .
  - (٢) ب ، ج ، د : السابقون .
  - (٣) سورة التوبة ، آية ١٠٠ .
  - (٤) سورة التحريم ، آية ٨ .
  - (٥) سورة الفتح ، آية ٢٩ .
  - (٦) أ : صلى الله عليه وسلم ، ب : دم ، د : عليه الكم .
  - (٧) الحديث : « لا تسبوا أصحابي ، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه ... » أخرجه البخاري من أبي سعيد الخدري . باب فضائل الصحابة برقم ٣٦٧٣ .
  - (٨) رواه عبد بن حميد من حديث ابن عمر وغيره ، وأسانيده كلها ضعيفة . قال عنه ابن حنبل : لا يصح ! وقال البزار : منكر ! وقال ابن حزم في الرسالة الكبرى : مكذوب موضوع باطل . وذكره السيوطي في جمع الجوامع برقم ( ٣٣٤١ / ٢٧ ) . وقال : منقطع . والبيهقي في الاعتقاد وقال عنه : رويناه في حديث موصول باسناد غير قوي .
  - (٩) - د .
  - (١٠) أخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود ، وله شواهد في حديث الشيخين عن أبي سعيد . وذكره الغزالي في الاحياء .

فلا تعادل ما ورد في مناقبهم ، وحكي عن آثارهم نفعنا الله بمحبّتهم أجمعين ،  
وجعلنا الله<sup>١</sup> لهم متبعين وعصمنا عن زيغ الضالين ، وبعثنا يوم الدين في عداد  
ها دين<sup>٢</sup> بفضل العظم وفيضه العميم ، انه سميع قريب<sup>٣</sup> مجيب<sup>٤</sup> .

---

(١) - أ .

(٢) في + ج .

(٣) أ : عالية .

(٤) - ج .

في أ كتب الناسخ :

تم استنساخه في بعض ليالي شوال من شهور سنة سبع وخسين وثمانئة من نسخة كتب في آخرها  
ما هذا صورته : الحمد لله وصلواته على رسول الله : قد تم قراءته علي في المرة الحادية عشر والحمد  
لله رب العالمين في أوائل ربيع الاول سنة ثلاثين وثمانمئة هجرية ، حرره محمد بن شريف .. وقد  
نقله من خطه .. أقل الخليفة محمد علي بن محمد كان الله له .

وفي ب :

تمت بحمد الله على يد أضعف خلق الله ، عبد الله بن أحمد بن عمر المشرقي المالكي غفر الله له  
ولوالديه .. ومشايخه وأحبابه والمسلمين ، الأحد المبارك ثامن عشر صفر الخير سنة ٨٧٩ أحسن  
عاقبتها .

وفي د :

.. قد استراح قدم القلم في ميدان تصحيح الطوالع بين مصححه الفقير الضعيف المحتاج .. محمود  
ابن محمد في مدرسة أرصلائية .. من بلدة بروسة المحروسة .. في وقت الظهر يوم السبت في شهر  
رمضان المبارك في سنة تسع وثمانية وثمانمئة .

في ج :

.. تمت ، تاريخ سنة اثنين وستين وتسعمائة .

## الفهرس

الفصل الثالث : في الكيف

### الباب الثالث : في الجواهر

الفصل الأول : في مباحث الأجسام ... ١٣٣

الفصل الثاني : في المفارقات ... ١٤٦

### الكتاب الثاني : في الالهيات

#### الباب الأول : في ذات الله تعالى

الفصل الأول : في العلم به ... ١٦٥

الفصل الثاني : في التنزيهات ... ١٦٨

الفصل الثالث : في التوحيد ... ١٧٤

#### الباب الثاني : في صفاته تعالى

الفصل الأول : في الصفات التي يتوقف

عليها أفعاله ... ١٧٧

الفصل الثاني : في سائر الصفات ... ١٨٨

#### الباب الثالث : في أفعاله تعالى

وفيه مسائل ... ١٩٧

### الكتاب الثالث : في النبوات

الباب الأول : في النبوة ... ٢٠٩

الباب الثاني : في الحشر والجزاء ... ٢٢٠

الباب الثالث : في الامامة ... ٢٣٥

الفهرس ... ٢٤٨

مقدمة المحقق ... ٥

حياة مؤلف الكتاب ... ٧

هذا الكتاب ... ١٥

صور من مخطوطات الكتاب ... ٣٥

رموز التحقيق ... ٤٧

### كتاب طوابع الأنوار

تمهيد ... ٥١

المقدمة

الفصل الأول : في المبادئ ... ٥٥

الفصل الثاني : في الأقوال الشارحة ... ٥٦

الفصل الثالث : في الحجج ... ٦٠

الفصل الرابع : في أحكام النظر ... ٦٥

### الكتاب الأول : في المنمنمات

#### الباب الأول : في الأمور الكلية

الفصل الأول : في تقسيم المعلومات ... ٧٥

الفصل الثاني : في الوجود والعدم ... ٧٧

الفصل الثالث : في الماهية ... ٨٣

الفصل الرابع : في الوجود والامكان

والقدم والحدث ... ٨٨

الفصل الخامس : في الوحدة والكثرة ... ٩٣

الفصل السادس : في العلة والمعلول ... ٩٨

#### الباب الثاني : في الأعراض

الفصل الأول : في المباحث الكلية ... ١٠٣

الفصل الثاني : في مباحث الحكم ... ١٠٦



